



الجامعة الافتراضية السورية  
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

## المحاسبة المتوسطة

الدكتور ربيع سميا      الدكتور علي يوسف



ISSN: 2617-989X



Books & References

## المحاسبة المتوسطة

الدكتور ربيع سميا - الدكتور علي يوسف

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية ٢٠٢١

هذا الكتاب منشور تحت رخصة المشاع المبدع – النسب للمؤلف – حظر الاشتقاق (CC– BY– ND 4.0)

<https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar>

يحق للمستخدم بموجب هذه الرخصة نسخ هذا الكتاب ومشاركته وإعادة نشره أو توزيعه بأية صيغة وبأية وسيلة للنشر ولأية غاية تجارية أو غير تجارية، وذلك شريطة عدم التعديل على الكتاب وعدم الاشتقاق منه وعلى أن ينسب للمؤلف الأصلي على الشكل الآتي حصراً:

ربيع سميا - علي يوسف، الإجازة في علوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٢١

متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة <https://pedia.svuonline.org/>

## Intermediate Accounting (2)

Rabie smaya - Ali Youssef

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2021

Published under the license:

Creative Commons Attributions- NoDerivatives 4.0

International (CC-BY-ND 4.0)

<https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode>

Available for download at: <https://pedia.svuonline.org/>



## الفهرس

١	.....Introduction المقدمة
٢	.....الفصل الأول: الالتزامات المتداولة
٢	.....١ - ١: ما هو المقصود بالالتزام؟ <i>What is a Liability</i>
٢	.....١ - ٢: مفهوم الالتزامات المتداولة: <i>The concept of current liabilities</i>
٣	.....١ - ٢ - ١: الالتزامات المؤكدة:
٢٣	.....١ - ٢ - ٢: الالتزامات المتداولة المحتملة والطارئة <i>Contingent Liabilities</i> :
٣٤	.....المراجع المستخدمة في الفصل:
٣٥	.....(١) أسئلة صح / خطأ <i>True/False</i> :
٣٥	.....(٢) أسئلة خيارات متعددة <i>Multiple Choices</i> :
٣٦	.....(٣) تمارين <i>Exercises</i> :
٣٧	.....الفصل الثاني: الالتزامات غير المتداولة (طويلة الأجل)
٣٧	.....١ - ٢: مفهوم الالتزامات غير المتداولة:
٣٧	.....١ - ٢: السندات <i>Bonds</i> :
٣٧	.....١-٢-٢: مفهوم السندات:
٣٨	.....٢-٢-٢: شروط إصدار السندات:
٣٩	.....٣-٢-٢: أنواع السندات وتصنيفاتها <i>Type and rating of bonds</i> :
٤١	.....٤-٢-٢: إصدار السندات:
٤٣	.....١-٤-٢-٢: تحديد سعر إصدار السندات كنسبة مئوية من القيمة الاسمية:
٤٥	.....٢-٤-٢-٢: تحديد سعر إصدار السندات بموجب أسلوب المعادلة:

٥٠	المعالجة المحاسبية لإصدار السندات: ٥-٢-٢
٥٠	السندات المصدرة بالقيمة الاسمية (لا يوجد خصم إصدار أو علاوة إصدار): ١-٥-٢-٢
٥٢	السندات المصدرة بخصم إصدار أو علاوة إصدار: ٢-٥-٢-٢
٥٢	استنفاد خصم الإصدار أو علاوة الإصدار: ٣-٥-٢-٢
٧٠	السندات المصدرة بين تواريخ استحقاق الفائدة: ٦-٢-٢
٧٤	السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة: ٧-٢-٢
٧٦	استنفاد علاوة وخصم الإصدار: ١-٧-٢-٢
٨٣	إطفاء قرض السندات أو سدادها: ٨-٢-٢
٨٧	أوراق الدفع طويلة الأجل <i>Long-term Notes Payable</i> : ٣-٢-٢
٨٧	أوراق الدفع المصدرة بقيمتها الاسمية: ١-٣-٢
٩١	أوراق الدفع التي لا تصدر بقيمتها الاسمية: ٢-٣-٢
٩١	أوراق الدفع لا تحمل فائدة: ١-٢-٣-٢
٩٣	أوراق الدفع تحمل فائدة: ٢-٢-٣-٢
٩٨	المراجع المستخدمة في الفصل: ٩٨
٩٩	(١) أسئلة صح / خطأ <i>True/False</i> : ٩٩
٩٩	(٢) أسئلة خيارات متعددة <i>Multiple Choices</i> : ٩٩
٩٩	(٣) تمارين <i>Exercises</i> : ٩٩
١٠٢	الفصل الثالث: المحاسبة عن الاستثمارات المالية: ١٠٢
١٠٢	١-٣: أغراض الاستثمار في الأوراق المالية: ١٠٢
١٠٢	٢-٣: تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية: ١٠٢
١٠٥	٣-٣: المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات: ١٠٥
١٠٥	١-٣-٣: المحاسبة عن الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة: ١٠٥
١١٧	٢-٣-٣: الاستثمارات المتاحة للبيع: ١١٧

- ١٢٨ ..... ٣ - ٣ - ٣ : الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:
- ١٣٦ ..... ٤ - ٣ : امتلاك من ٢٠ حتى ٥٠ %:
- ١٤٣ ..... المراجع المستخدمة في الفصل:
- ١٤٤ ..... (١) أسئلة صح / خطأ True/False:
- ١٤٤ ..... (٢) أسئلة خيارات متعددة Multiple Choices:
- ١٤٥ ..... (٣) تمارين Exercises:
- ١٤٨ ..... الفصل الرابع: الإعراف بالإيراد
- ١٤٨ ..... ٤ - ١ : الحاجة إلى إصدار معيار للاعتراف بالإيراد:
- ١٤٨ ..... ٤ - ٢ : أساسيات الاعتراف بالإيرادات Fundamentals of Revenue Recognition
- ١٤٩ ..... ٤ - ٣ : معيار الاعتراف بالإيرادات New Revenue Recognition Standard:
- ١٥٠ ..... ٤ - ٤ : خطوات الاعتراف بالإيراد:
- ١٥٢ ..... ٤-٤-١ : تحديد العقد مع العملاء: Identifying the Contract with Customers
- ١٥٣ ..... ٤-٤-٢ : تحديد التزامات الأداء في العقد. Identifying Separate Performance Obligations
- ١٥٤ ..... ٤-٤-٣ : تحديد قيمة الصفقة (المعاملة) Determining the Transaction Price
- ١٥٥ ..... ٤-٤-٣-١ : المقابل المتغير. Variable consideration:
- ١٥٧ ..... ٤-٤-٣-٢ : القيمة الزمنية للنقود Time value of money:
- ١٥٩ ..... ٤-٤-٣-٣ : المقابل غير النقدي Non-cash consideration:
- ١٦٠ ..... ٤-٤-٣-٤ : المقابل المستحق للعميل Consideration paid or payable to the customer:
- ٤-٤-٤ : تخصيص قيمة الصفقة (المعاملة) على التزامات الأداء الحالي Allocating the Transaction Price to Separate
- ١٦١ ..... Performance Obligations:
- ٥-٤-٤ : الاعتراف بالإيراد: Recognizing Revenue When (or as) Each Performance Obligation Is Satisfied
- ١٦٥ .....

- ١٦٦ ..... ٥-٤: قضايا أخرى متعلقة بالاعتراف بالإيراد:
- ١٦٧ ..... ١-٥-٤: *Sales returns and allowances*. البيع مع حق الرد.
- ١٧١ ..... ٢-٥-٤: *Repurchase Agreements* اتفاقيات إعادة الشراء
- ١٧٣ ..... ٣-٥-٤: *Sales on Consignment* البيع على أساس الأمانة
- ١٧٥ ..... ٤-٥-٤: *Warranties* الضمانات
- ١٧٧ ..... ٦-٤: العرض والافصاح *Presentation and Disclosure*
- ١٧٧ ..... ١ ٦ ٤: العرض:
- ١٧٧ ..... ١-١-٦-٤: أصول والتزامات العقود:
- ١٨٠ ..... ٢-١-٦-٤: *Contract Modifications* تعديلات العقد:
- ١٨٠ ..... ٣-١-٦-٤: *Costs to Fulfill a Contract* تكاليف الوفاء بالعقد:
- ١٨١ ..... ٢-٦-٤: الإفصاح:
- ١٨٣ ..... المراجع المستخدمة في الفصل:
- ١٨٣ ..... (١) أسئلة صح / خطأ *True/False*:
- ١٨٤ ..... (٢) أسئلة خيارات متعددة *Multiple Choices*:
- ١٨٤ ..... (٣) تمارين *Exercises*:
- ١٨٦ ..... الفصل الخامس: حقوق حملة الأسهم
- ١٨٦ ..... ١ - ٥: طبيعة حقوق حملة الأسهم *The nature of Stockholders equity*:
- ١٨٧ ..... ٢ - ٥: إصدار الأسهم *Issuance of stock*:
- ١٨٨ ..... ٣ - ٥: الاستحواذ على الأسهم *Reacquisitions of shares*:

١٨٨	٥ - ٤: سياسة توزيع الأرباح <i>dividend policy</i> :.....
١٩٣	٥ - ٥: الوضع المالي وتوزيعات الأرباح <i>Financial condition and dividend distribution</i> :.....
١٩٥	٥ - ٥ - ١: أنواع توزيعات الأرباح <i>Types of Dividends</i> :.....
١٩٦	٥-٥-١: توزيعات أرباح نقدية <i>Cash dividend</i> :.....
١٩٧	٥-٥-٢: توزيع الأرباح عيناً <i>Property dividend</i> :.....
١٩٨	٥-٥-٣: توزيعات أرباح الأسهم من رأس المال المدفوع، أو ما يسمى توزيعات التصفية <i>Liquidating dividends</i> :.....
٢٠٠	٥-٥-٤: توزيعات أرباح الأسهم على شكل أسهم منحة: <i>Stock dividends</i> :.....
٢٠٤	٥-٦: اشتقاق أسهم <i>Share Splits</i> :.....
٢٠٦	٥-٧: عرض قائمة حقوق الملكية <i>Presentation of Equity</i> :.....
٢٠٧	المراجع المستخدمة في الفصل: .....
٢٠٨	(١) أسئلة صح / خطأ <i>True/False</i> :.....
٢٠٨	(٢) أسئلة خيارات متعددة <i>Multiple Choices</i> :.....
٢٠٨	(٣) تمارين <i>Exercises</i> :.....
٢١٠	الفصل السادس: حصة السهم من الأرباح .....
٢١٠	٦ - ١: تحديد ربحية السهم <i>Determine the Earnings per Share</i> :.....
٢١١	٦ - ٢: حصة الأسهم الممتازة من توزيعات الأرباح <i>Earnings per Share preferred</i> :.....
٢١٩	٦ - ٣: المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية <i>Weighted-Average Ordinary Shares Outstanding</i> :.....
٢٢١	٦ - ٣ - ١: المتوسط المرجح في حال وجود اشتقاق أسهم: .....
٢٢٢	٦ - ٣ - ٢: المتوسط المرجح لعدد الأسهم في حالة أسهم المنحة:.....
٢٢٧	٦ - ٤: حصة السهم المخفضة من الأرباح <i>Diluted Earnings per Share</i> :.....
٢٢٧	٦-٤-١: حصة السهم المخفضة من الأرباح (الأوراق القابلة للتحويل) <i>Diluted EPS—Convertible Securities</i> :.....
٢٣٠	المراجع المستخدمة في الفصل: .....

٢٣١ .....: *True/False* خطأ / صح / أسئلة صح / خطأ

٢٣١ .....: *Multiple Choices* أسئلة خيارات متعددة

٢٣١ .....: *Exercises* تمارين

٢٣٣ .....: المراجع العلمية:



## المقدمة Introduction

يعتبر إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (*IFRS*) من أهم الإصدارات المهنية على المستوى الدولي للمحاسبة. وجاءت عملية المحاسبة وفق المعايير من أجل توحيد الممارسات العملية للمحاسبة حول العالم. ويأتي مقرر المحاسبة المتوسطة (٢) استكمالاً للأساسيات التي تناولها الطالب في دراسته للمحاسبة المتوسطة (١) وذلك فيما يتعلق بدراسة عناصر الميزانية، إذ يتناول أسس العمليات المحاسبية المرتبطة بجانب الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية إضافة إلى المحاسبة عن الاستثمارات والمحاسبة عن الاعتراف بالإيراد، فهو يتعرض لطبيعة الالتزامات بشكل موسع، وطبيعة تصنيف مجموعات الالتزامات المتداولة وغير المتداولة، والمعالجات المحاسبية لإصدار الالتزامات طويلة الأجل، إضافة إلى المعالجات المحاسبية للاستثمارات وفق مدخل القيمة العادلة، كما يتطرق للمعالجة المحاسبية للاعتراف بالإيراد، ويختتم هذا المقرر بإكساب الطالب معارف ومهارات فيما يتعلق بالعمليات المحاسبية المرتبطة بقسم حقوق الملكية. لذلك يعتبر هذا المقرر مادة علمية غنية بالأمثلة التي تناقش العديد من القضايا المحاسبية المعاصرة استناداً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومن المتوقع بعد انتهاء الطالب من دراسة هذا المقرر بنجاح سيتمكن من أن:

١. يتذكر مفهوم الالتزام وأن يميز ما بين الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة.
  ٢. يحدد المبادئ الأساسية للاعتراف بالالتزامات المتداولة، ويعالج محاسبياً الالتزامات المؤكدة والمحملة.
  ٣. يبين مصادر التمويل طويلة الأجل، ويحسب سعر إصداره ويعالجه محاسبياً، إضافة إلى المعالجة المحاسبية لاستردادته قبل استحقاقها، ويكتب جميع القيود المحاسبية المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل.
  ٤. يطبق مفهوم القيمة العادلة على الاستثمارات باستخدام معايير التقرير المالية الدولية.
  ٥. يتذكر المعالجات المحاسبية للاعتراف بالإيراد ويفسر المشاكل المحاسبية المرتبطة بها.
  ٦. يعد قسم حقوق المساهمين في الميزانية، ويكتب القيود المحاسبية المتعلقة بذلك.
  ٧. يكون قادراً على حساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة.
- وأخيراً، نتمنى أن يحمل هذا المقرر الفائدة المرجوة منه لأعزائنا الطلاب، مع خالص تمنياتنا بالنجاح.

المؤلفان

والله ولي التوفيق،،،

## الفصل الأول: الالتزامات المتداولة

### ١ - ١: ما هو المقصود بالالتزام؟ What is a Liability

يتحدد مفهوم الالتزامات بكونها تضحيات مستقبلية من قبل المنشأة، ناشئة عن أحداث ماضية. وتقسّم عموماً إلى التزامات متداولة *Current Liabilities* والتزامات غير متداولة (طويلة الأجل) *Non-Current Liabilities*. ومن دراسة هذا المفهوم يمكننا أن نحدد خصائص الالتزامات فيما يلي:

- إنها تعهد حاضر يستلزم تسوية مستقبلية محتملة من خلال نقل أو استخدام: النقود، البضائع أو الخدمات.
- إنها تعهد لا يمكن تجنبه.
- العملية أو الحدث الذي خلق الالتزام يكون قد حدث في ذلك الحين.

وبناءً عليه يمكن القول بأن، إثبات الالتزام في الميزانية يتم عندما يكون من المحتمل أن ينتج عن تسوية الالتزام الحالي تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية، وأن المبلغ الذي ستم به التسوية يمكن قياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن تحديد تاريخ الاستحقاق هو أحد أهم المحددات الرئيسية للالتزامات، طالما أنها تتطلب تسويات مستقبلية في صورة أصول أو تأدية خدمات.

### ١ - ٢: مفهوم الالتزامات المتداولة: The concept of current liabilities

يركز الاتجاه المعاصر في المحاسبة على التمييز ما بين الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة (طويلة الأجل)، وذلك على أساس أن الالتزامات المتداولة (أو الجارية) *Current liabilities* هي:

- الالتزامات من المتوقع أن يتطلب تسويتها أو سدادها استخدام أصول متداولة موجودة، مصنفة على أنها أصولاً متداولة، أو
- خلق التزامات متداولة أخرى.

ويتم التقرير عن الالتزامات على أنها التزامات متداولة إذا تحقق أحد الشرطين التاليين:

- إذا كان من المتوقع أن يتم تسوية الالتزامات المتداولة خلال دورة تشغيلية عادية، أو
- إذا كان من المتوقع أن يتم تسوية الالتزامات خلال فترة سنة بعد تاريخ التقرير عن الالتزام.

ويلاحظ من هذين التعريفين أنهما يأخذان في الحسبان الدورات التشغيلية في الصناعات المتنوعة كما أنه يتم التركيز على أهمية العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة. "ويقصد بالدورة التشغيلية *operating cycle*: الفترة الزمنية الممتدة بين الحصول على البضائع والخدمات ذات العلاقة بالعملية التصنيعية والتحقق النهائي للنقود الآتي من المبيعات والتحصيلات التالية". وقد تمتد الدورة التشغيلية في بعض الصناعات لأكثر من عام، من ناحية أخرى لبعض المنشآت دورات تشغيلية متنوعة خلال العام كما في مؤسسات التجزئة والمؤسسات الخدمية. ومن الجدير ذكره بأنه، يمكن تصنيف الالتزامات المتداولة في نوعين رئيسيين وهما الالتزامات المتداولة المؤكدة والالتزامات المتداولة المحتملة والطارئة، وذلك على اعتبار أن الالتزامات هي مدفوعات مستقبلية، وبالتالي فإن عدم التأكد يكون له دور مهم في عملية المحاسبة عنها.

#### ١ - ٢ - ١ : الالتزامات المؤكدة:

تنتج الالتزامات المؤكدة أو المحددة تحديداً قاطعاً عادة عن العقود التي ترتبط بها المنشأة أو من القوانين، حيث يحدد، وبدقة، وبدرجة كبيرة من التأكد توقيت الالتزام وقيمه في المستقبل، كما هو الحال في أوراق الدفع التي تستحق في أجل محدد، أو الاستحقاق الجاري من الديون طويلة الأجل. ومن أهم الالتزامات المتداولة المؤكدة:

#### أولاً: الدائون Payables:

هي أرصدة مستحقة للدائنين ناتجة عن تقديم سلع أو توريدات أو خدمات مشتراة في حساب مفتوح. وتنشأ هذه الحسابات بسبب وجود فارق زمني مابين استلام الخدمات أو الحصول على حق ملكية الأصول ومابين سداد قيمتها. وتظهر هذه الحسابات بشكل واضح بالنسبة للمشتريات التي تقوم بها المنشأة دون سداد القيمة مباشرة. وتستخدم معظم المنشآت إجراءات رقابية على تسجيل المعاملات التي تتم مع الدائنين ورقابتها، بحيث يكون من السهل التحقق من وجود الالتزام، ومن قيمته وتاريخ استحقاقه. ولذلك لا يمثل قياس الدائنين أية صعوبة من الناحية المحاسبية، إذ إن مقدار الالتزام محدد عادة بعملية معينة، وينطوي على تعهد بالدفع في تاريخ لاحق.

ويجب الأخذ بالحسبان أن حساب الدائنين يتضمن الالتزامات الناشئة عن مزاولة النشاط العادي للمنشأة، والمرتبطة بعمليات الشراء الآجلة للبضاعة والمواد وغيرها، أو ما يعرف بالموردين. إذ إن هذه العمليات تتصف بالتكرار والاستمرار، أما الالتزامات التي تنشأ عن شراء أصول ثابتة فلا تدخل في حساب الدائنين، وإنما يتم إثباتها والإفصاح عنها في شكل مستقل في الميزانية، بشكل يمكن من الوصول إلى فهم أفضل لعناصر الميزانية.

ويتم عادة تسجيل الالتزامات الناتجة عن شراء السلع أو الخدمات عند استلامها. أما إذا انتقلت ملكية السلع قبل استلامها بالفعل، فيجب أن يتم تسجيل الصفقة (الالتزام) وقت إصدار سند الملكية (الفاتورة الدالة على الشراء). ويجب توجيه الاهتمام إلى المعاملات التي تحدث بالقرب من نهاية الفترة المحاسبية، وأيضاً تلك التي تتم في بداية الفترة التالية لها، ولذلك تحتاج المنشأة إلى التأكد من أن سجل البضائع المستلمة (المخزون) قد تم تسجيله في الفترة الصحيحة ويتفق مع قيمة حسابات الدائنين.

وعند قياس قيمة حسابات الدائنين فإن المنشأة لا تواجه أي مشكلة عملية، لأن الفاتورة المستلمة من الدائن تحدد تاريخ الاستحقاق ومقدار النقدية اللازمة لتسوية الحساب. والجدير ذكره بأن العملية الحسابية الوحيدة التي من الممكن أن تكون ضرورية تتمثل في تحديد مقدار الخصم النقدي إذا نص عليه عقد الشراء.

#### ثانياً: أوراق الدفع قصيرة الأجل *Short Term Notes Payable*:

تمثل أوراق الدفع تعهداً كتابياً أو التزاماً محرراً من قبل المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد مستقبلاً، ولأمر شخص محدد. وقد يأخذ هذا الالتزام أو التعهد الكتابي وفق قانون التجارة السوري أحد الشكلين التاليين:

أ- سند لأمر، وهو ما يعرف بالسند الأذني (وأحياناً بالكمبيالة)، ويتضمن تعهداً صادراً من المدين (المشتري)، بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد، ولأمر شخص آخر (المستفيد أو البائع).

ب- سند السحب، وقد يعرف بالسفتجة، وهو صادر من البائع (الدائن أو الساحب) إلى شخص آخر، وهو المسحوب عليه، بأن يدفع إلى شخص ثالث، وهو المستفيد، مبلغاً محدداً في تاريخ محدد.

ويمكن أن تنشأ أوراق دفع نتيجة عمليات تمويل تقوم بها المنشأة، أو قد تنشأ عن عمليات المشتريات العادية الآجلة، أو عن عمليات أخرى. في بعض الصناعات تعدّ أوراق الدفع جزءاً من عمليات البيع والشراء، (وغالباً ما تسمى أوراق الدفع التجارية) عوضاً عن حساب الدائنين.

وغالباً ما تنشأ أوراق الدفع المستحقة للمصارف، أو لشركات الإقراض لقاء حصول المنشأة على قروض نقدية من تلك الأطراف، ومن ناحية أخرى يمكن أن تصنف أوراق الدفع على أنها قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل، وذلك استناداً إلى تاريخ استحقاق سدادها، كما يمكن أن تكون أوراق الدفع أيضاً حاملة للفائدة أو غير حاملة للفائدة.

ومن الناحية المحاسبية تعد أوراق الدفع وبغض النظر عن الشكل القانوني لها التزاماً محرراً يثبت في الدفاتر المحاسبية، وينطوي على ديون محددة مستحقة على المنشأة تجاه الآخرين، إلا أنه - ومن ناحية أخرى - تختلف المعالجة المحاسبية بحسب ما إذا كانت أوراق الدفع تحمل فائدة، أو لا تحمل فائدة.

#### ١ - أوراق دفع تحمل فائدة تسدد لاحقاً *Interest bearing note issued* :

تنشأ أوراق الدفع التي تحمل فائدة تسدد لاحقاً عن عمليات الشراء الآجل المرتبطة بمزاولة المنشأة للأنشطة الاعتيادية، أو نتيجة حصول المنشأة على نقدية من المصارف وإصدار أوراق دفع لقاء ذلك تستحق في تاريخ لاحق محدد. وفي هذه الحالة تكون الفائدة مسجلة على متن ورقة الدفع، وتصدر الورقة عندها بقيمتها الاسمية (بمبلغ الاستحقاق). كما تظهر في الميزانية أيضاً بهذا المبلغ، ويثبت مصروف الفائدة عند سداد ورقة الدفع. وإذا كانت ورقة الدفع تستحق في تاريخ لاحق لتاريخ الميزانية، فإن الأمر يتطلب تسوية مصروف الفائدة، وإثبات الفوائد المستحقة عن الفترة المنصرمة من تاريخ إصدار ورقة الدفع حتى تاريخ الميزانية.

#### مثال (١-١):

في ٢٠١٩/٠١/٠١ وافق أحد المصارف التجارية على منح إحدى المنشآت قرضاً قدره ٦٠٠,٠٠٠ ل.س، وقامت المنشأة بالتوقيع على ورقة تجارية بقيمة القرض تحمل فائدة ١٠ %، تستحق بعد ١٠ أشهر. والمطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة علماً أن الشركة قد سددت كافة التزاماتها بتاريخ الاستحقاق.

#### الحل:

في هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

أ - إثبات الحصول على النقدية من المصرف:

٢٠١٩/٠١/٠١		
٦٠٠,٠٠٠	من ح/ النقدية	
٦٠٠,٠٠٠	إلى ح/ أوراق دفع	
إثبات الحصول على قرض مقابل أوراق دفع ١٠ % لمدة ١٠ أشهر		

ب - بتاريخ استحقاق ورقة الدفع (٢٠١٩/١١/٠١):

يتم حساب الفائدة عن ١٠ أشهر وإثباتها في نفس تاريخ سداد ورقة الدفع، وذلك باعتبار أن المنشأة تعد قوائمها المالية بشكل سنوي أي في ٢٠١٩/١٢/٣١. وبناءً عليه، تبلغ الفائدة المستحقة عن ١٠ أشهر:

$$\text{الفائدة المستحقة} = 600,000 \times 10\% \times \frac{10}{12} = 50,000 \text{ ل.س.}$$

ويتم إثبات سداد قيمة الورقة الاسمية مع فوائدها، وذلك من خلال القيد التالي:

٢٠١٩/١١/٠١		
من المذكورين		
ح/ أوراق الدفع		٦٠٠,٠٠٠
ح/ مصروف الفائدة		٥٠,٠٠٠
إلى ح/ النقدية	٦٥٠,٠٠٠	
إثبات سداد أوراق الدفع مع فوائدها		

وفي نهاية السنة المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ يتم إقفال مصروف الفائدة في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ ملخص الدخل		٥٠,٠٠٠
إلى ح/ مصروف الفائدة	٥٠,٠٠٠	
إقفال مصروف الفائدة		

### مثال (١-٢):

في ٢٠١٩/١٠/٠١ وافق أحد المصارف التجارية على منح إحدى المنشآت قرضاً قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، وقامت المنشأة بالتوقيع على ورقة تجارية بقيمة القرض تحمل فائدة ١٠ %، تستحق بعد ستة أشهر.

والمطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة علماً أن الشركة قد سددت كافة التزاماتها بتاريخ الاستحقاق.

### الحل:

في هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

أ - إثبات الحصول على النقدية من المصرف:

٢٠١٩/١٠/٠١		
من د/ النقدية	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ أوراق دفع	١,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات الحصول على قرض مقابل أوراق دفع ١٠ % لمدة ٦ أشهر		

ب - بتاريخ الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

يتم إثبات مصروف الفائدة المستحق عن ٣ أشهر [المدة الواقعة بين ٢٠١٩ /١٠/٠١ و ٢٠١٩/١٢/٣١]، حيث تبلغ الفائدة المستحقة:

$\text{الفائدة المستحقة} = ١,٠٠٠,٠٠٠ \times ١٠\% \times \frac{٣}{١٢} = ٢٥,٠٠٠ \text{ ل.س.}$
---

ويتم تسجيل القيد المحاسبي كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
د/ مصروف الفائدة	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
إلى د/ مصروف الفائدة المستحقة	٢٥,٠٠٠	
إثبات الفائدة المدينة المستحقة عن ٣ شهور		

**ملاحظة:** تم اعتبار الفائدة مستحقة وغير مدفوعة [أي التزام على الشركة] وذلك باعتبار أن سداد الفوائد يتم بنفس تاريخ استحقاق ورقة الدفع.

و يتم إقفال مصروف الفائدة في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
إلى د/ مصروف الفائدة	٢٥,٠٠٠	
إقفال مصروف الفائدة		

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الالتزامات المتداولة على النحو التالي:

البيان	ل.س	ل.س
<b>التزامات متداولة:</b>		
أوراق الدفع	١,٠٠٠,٠٠٠	
مصرف الفائدة المستحقة	٢٥,٠٠٠	

ج - في تاريخ استحقاق ورقة الدفع في ٢٠٢٠/٠٤/٠١:

يتم إثبات سداد قيمة الورقة الاسمية مع فوائدها، حيث تبلغ الفوائد المتبقية ٢٥,٠٠٠ ل.س (١,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠% × ١٢/٣) وذلك من خلال القيد التالي:

٢٠٢٠/٠٤/٠١		
من المذكورين		
ح/ أوراق الدفع		١,٠٠٠,٠٠٠
ح/ مصرف الفائدة المستحقة		٢٥,٠٠٠
ح/ مصرف الفائدة		٢٥,٠٠٠
إلى ح/ النقدية	١,٠٥٠,٠٠٠	
إثبات سداد أوراق الدفع مع فوائدها		

مثال (١-٣):

في ٢٠١٩/٠٣/٠١ وافق أحد المصارف على منح إحدى المنشآت قرضاً قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، وقامت المنشأة بالتوقيع على ورقة تجارية بقيمة القرض تحمل فائدة ٦%، تستحق بعد ٤ أشهر. والمطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة علماً أن الشركة تعد قوائمها المالية بشكل نصف سنوي وأنها قد سددت كافة التزاماتها بتاريخ الاستحقاق.

**الحل:**

في هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

أ - إثبات الحصول على النقدية من المصرف:



٢٠١٩/٠٣/٠١		
من د/ النقدية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ أوراق دفع		
إثبات الحصول على قرض مقابل أوراق دفع ٦ % لمدة ٤ أشهر		

ب - بتاريخ الميزانية [القوائم المالية تعد بشكل نصف سنوي] في ٢٠١٩/٠٦/٣٠:

يتم إثبات مصروف الفائدة المستحق عن ٤ أشهر [المدة الواقعة بين ٢٠١٩ /٠٣/٠١ و ٢٠١٩/٠٦/٣٠]، حيث تبلغ الفائدة المستحقة:

$\text{الفائدة المستحقة} = ٢,٠٠٠,٠٠٠ \times ٦\% \times \frac{٤}{١٢} = ٤٠,٠٠٠ \text{ ل.س.}$
--

ويتم تسجيل القيد المحاسبي كما يلي:

٢٠١٩/٠٦/٣٠		
د/ مصروف الفائدة	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
إلى د/ مصروف الفائدة المستحقة		
إثبات الفائدة المدينة المستحقة عن ٣ شهور		

**ملاحظة:** تم اعتبار الفائدة مستحقة وغير مدفوعة [أي التزام على الشركة] وذلك باعتبار أن سداد الفوائد يتم بنفس تاريخ استحقاق ورقة الدفع وهو ٢٠١٩/٠٧/٠١.

و يتم إقفال مصروف الفائدة في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي:

٢٠١٩/٠٦/٣٠		
من د/ ملخص الدخل	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
إلى د/ مصروف الفائدة		
إقفال مصروف الفائدة		

وفي الميزانية في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ تظهر الالتزامات المتداولة على النحو التالي:

البيان	ل.س	ل.س
<b>التزامات متداولة:</b>		
أوراق الدفع	٢,٠٠٠,٠٠٠	
مصرف الفائدة المستحقة	٤٠,٠٠٠	

ج - في تاريخ استحقاق ورقة الدفع في ٢٠١٩/٠٧/٠١:

يتم إثبات سداد قيمة الورقة الاسمية مع فوائدها، وذلك من خلال القيد التالي:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من المذكورين		
ح/ أوراق الدفع		٢,٠٠٠,٠٠٠
ح/ مصرف الفائدة المستحقة		٤٠,٠٠٠
إلى ح/ النقدية	٢,٠٤٠,٠٠٠	
إثبات سداد أوراق الدفع مع فوائدها		

**ملاحظة هامة:** لو أن القوائم المالية تعد بشكل شهري فيجب أن يتم حساب الفائدة المستحقة وغير المدفوعة عن شهر واحد فقط وذلك لمدة أربعة أشهر متتالية، حيث تظهر الفوائد المستحقة بشكل تراكمي بدءاً من الشهر الأول لتاريخ الحصول على القرض ومن ثم في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ تظهر بنفس المبلغ الظاهر في المثال السابق [٤٠,٠٠٠ ل.س]، ومن ثم في ٢٠١٩/٠٧/٠١ يتم سداد الفائدة وورقة الدفع بنفس القيد السابق.

٢ - أوراق دفع لا تحمل فائدة *Zero interest bearing note*:

يمكن إصدار ورقة دفع لا تحمل فائدة (بفائدة صفر) عوضاً عن ورقة الدفع بفائدة، إذ إنه في هذه الحالة لا يتم وضع الفائدة بشكل صريح على ورقة الدفع، إلا أن الفائدة لا تزال تحمل لأن على المقترض أن يدفع بتاريخ الاستحقاق مبلغاً أكبر من المبلغ الذي حصل عليه نقداً بتاريخ الإصدار.

بكلمات أخرى، يكون المقترض قد حصل على القيمة الحالية لورقة الدفع، التي تساوي قيمتها الاسمية بتاريخ الاستحقاق ناقصاً الفائدة، أو أعباء الخصم التي فرضها المقرض عن عمر الورقة، ومن حيث الأساس، يأخذ المصرف أتعابه مباشرة عوضاً أن ينتظر استحقاق الورقة التجارية.

### مثال (١-٤):

أصدرت إحدى المنشآت في ٢٠١٩/٠٩/٠١ ورقة دفع من دون فائدة قيمتها الاسمية (سعر استحقاقها) ٣٢٥,٠٠٠ ل.س لمدة ٥ أشهر لصالح أحد المصارف، والقيمة الحالية لهذه الورقة هي ٣٠٠,٠٠٠ ل.س. والمطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة علماً أن الشركة تعد قوائمها المالية بشكل سنوي وأنها قد سددت كافة التزاماتها بتاريخ الاستحقاق.

### الحل:

يتم إثبات عملية إصدار ورقة الدفع من قبل المنشأة بقيمتها الاسمية التي تزيد ٢٥,٠٠٠ ل.س عن المبلغ الذي تم الحصول عليه نقداً، ويثبت الفرق في ح/ الخصم على أوراق الدفع، الذي يمثل الفرق بين القيمة الاسمية للورقة والمبلغ المستلم من المصرف، وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

### أ - إثبات الحصول على النقدية من المصرف:

٢٠١٩/٠٩/٠١		
من المذكورين		
ح/ النقدية		٣٠٠,٠٠٠
ح/ الخصم على أ. الدفع		٢٥,٠٠٠
إلى ح/ أوراق دفع	٣٢٥,٠٠٠	
إثبات إصدار ورقة دفع لمدة خمسة أشهر لا تحمل معدل فائدة لصالح مصرف...		

### ب - بتاريخ الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

يعد مبلغ الخصم ٢٥,٠٠٠ ل.س في هذه الحالة تكلفة اقتراض مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ل.س لمدة ٥ أشهر. وبالاستناد لذلك، يتم تحميل مبلغ الخصم على مصروف الفائدة على مدى عمر الورقة. ويعني ذلك أن مبلغ الخصم يمثل مصروف الفائدة القابل للتحميل على الفترات القادمة.

إلا أنه إذا انتهت السنة المالية ولم تستحق ورقة الدفع بعد [كما هو الحال في مثالنا]، يجب إجراء قيد تسوية لحساب الخصم على أوراق الدفع بما يعادل الفترة المنقضية في السنة المالية. حيث يحسب المستفد من الخصم على أوراق الدفع كما يلي:

$$\frac{\text{عدد الأشهر عن الفترة الماضية}}{\text{فترة استحقاق ورقة الدفع بالأشهر}} \times \text{مبلغ الخصم على أوراق الدفع} = \text{المستفد من الخصم}$$

وبالعودة إلى المثال، يتم إثبات مصروف الفائدة المستحق عن ٤ أشهر [المدة الواقعة بين ٢٠١٩ / ٠٩ / ٠١ و ٢٠١٩ / ١٢ / ٣١]، حيث يبلغ مصروف الفائدة (المستفد من الخصم):

$$\text{المستفد من الخصم} = \frac{٤}{٥} \times ٢٥,٠٠٠ = ٢٠,٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

ويتم تسجيل القيد المحاسبي كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٢٠,٠٠٠	د/ مصروف الفائدة	
	إلى د/ الخصم على أ. الدفع	٢٠,٠٠٠
إثبات الفائدة عن ٤ شهور		

و يتم إقفال مصروف الفائدة في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٢٠,٠٠٠	من د/ ملخص الدخل	
	إلى د/ مصروف الفائدة	٢٠,٠٠٠
إقفال مصروف الفائدة		

**ملاحظة:** يعد د/ الخصم على أوراق الدفع حساباً مقابلاً *Contra Account* لأوراق الدفع يظهر محسوماً من أوراق الدفع في الميزانية. حيث يتم الإفصاح عن ورقة الدفع في الميزانية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ كما يلي:.

البيان	ل.س.	ل.س.
<u>التزامات متداولة:</u>		
أوراق الدفع	٣٢٥,٠٠٠	
(-) الخصم على أوراق الدفع	(٥,٠٠٠)	٣٢٠,٠٠٠

ج - في تاريخ استحقاق ورقة الدفع في ٢٠٢٠/٠٢/٠١:

يتم إثبات سداد قيمة الورقة الاسمية مع فوائدها، حيث تبلغ مصروف الفوائد المتبقية ٥,٠٠٠ ل.س (المستفد من الخصم):

$$\text{المستفد من الخصم} = \frac{١}{٥} \times ٢٥,٠٠٠ = ٥,٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

ويتم تسجيل القيد المحاسبي كما يلي:

٢٠٢٠/٠٢/٠١		
٥,٠٠٠	ح/ مصروف الفائدة	
٥,٠٠٠	إلى ح/ الخصم على أ. الدفع	
إثبات الفائدة عن شهر واحد		

ويتم سداد قيمة ورقة الدفع بالقيد التالي (بالقيمة الاسمية):

٢٠٢٠/٠٢/٠١		
٣٢٥,٠٠٠	من ح/ أوراق الدفع	
٣٢٥,٠٠٠	إلى ح/ النقدية	
إثبات سداد أوراق الدفع بالقيمة الاسمية		

**ملاحظة:** في نهاية السنة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١ يتم اقفال مصروف الفائدة بالقيد:

٢٠٢٠/١٢/٣١		
٥,٠٠٠	من ح/ ملخص الدخل	
٥,٠٠٠	إلى ح/ مصروف الفائدة	
إقفال مصروف الفائدة		

**ثالثاً: الاستحقاق الجاري من الديون طويلة الأجل *Current maturities of long-term debt***

الاستحقاق الجاري من الالتزامات طويلة الأجل، هو الجزء المستحق من هذه الالتزامات خلال العام المالي القادم، كما في المبلغ المستحق في الفترة القادمة من قرض السندات، السندات برهن، وغيرها من الأوراق التجارية طويلة الأجل. إذ إنه يمكن تحويل الالتزامات من تصنيف الالتزامات طويلة الأجل إلى التزامات متداولة مع مرور الزمن، فإذا كان سداد دين طويل الأجل يتطلب استخدام الأصول المتداولة في الفترة القادمة، فإن المعالجة المحاسبية السليمة تقتضي تصنيف هذا المبلغ على أنه التزاماً متداولاً. فعندما يكون هناك جزء من الدين طويل الأجل مستحق الدفع خلال الأثني عشر شهراً القادمة، يتم التقرير عنه على أنه التزاماً متداول، أما الرصيد الباقي فيبقى ديناً طويل الأجل. من ناحية أخرى، تصنف

المنشآت الالتزام على أنه متداول استناداً إلى أنه يستحق السداد خلال فترة سنة أو خلال دورة التشغيل العادية أيهما أطول.

وتقوم المنشأة باستبعاد الديون طويلة الأجل من الالتزامات المتداولة إذا كان يتم تسويتها باستخدام اصول مجمعة لهذا الغرض لم يتم اعتبارها أصول متداولة، أو يتم تسويتها أو إعادة تمويلها من إصدار دين جديد طويل الأجل، أو يتم تحويلها إلى أسهم رأس مال عادية.

#### مثال (١-٥):

بفرض أن إحدى الشركات حصلت على قرض قدره ٣,٥٠٠,٠٠٠ ل.س بفائدة ١٠% في ٢٠١٩/٠٧/٠١ يستحق السداد على مدى خمس سنوات بأقساط متساوية. وفي ٢٠١٩/١٢/٣١ يظهر رصيد هذا القرض في الميزانية على الشكل التالي:

#### الميزانية العمومية في ٢٠١٩/١٢/٣١

البيان	ل.س	ل.س
<b>التزامات متداولة:</b>		
المستحق من قرض السندات	٧٠٠,٠٠٠	
	.	
<b>التزامات طويلة الأجل:</b>		
قرض السندات ١٠%		٢,٨٠٠,٠٠٠

#### رابعاً: الإيرادات غير المكتسبة (المقبوضة مقدماً) *Unearned Revenues*:

تعد الإيرادات المقبوضة مقدماً عموماً نوعاً من الالتزامات التي تتطلب تسويتها أداء خدمات بدلاً من دفع أموال، فهي إيرادات غير مكتسبة لم تحقق شروط الاعتراف المحاسبي بالإيراد، إذ تكون المنشأة استملت المبالغ قبل تقديم الخدمة، أو بيع البضاعة بالمفهوم المحاسبي للاعتراف بالإيراد، ولذلك تسجل كالتزامات على المنشأة لحين الاعتراف بالإيراد محاسبياً.

وتقوم المعالجة المحاسبية للإيرادات غير المكتسبة على الاعتراف بالمبالغ المستلمة في تاريخ الحصول عليها باعتبارها إيراداً غير مكتسب، أو إيراداً مقبوضاً مقدماً، ومن ثم إثبات ما يتحقق من هذه الإيراد في تاريخ اكتسابه كما يلي:

١ - بتاريخ الحصول على المبلغ نسجل:

٢٠٠٠/٠٠/٠٠		
من ح/ النقدية	××	××
إلى ح/ الإيراد المقبوض مقدماً	××	
إثبات استلام إيرادات مقدماً		

٢ - بتاريخ الاعتراف بالإيراد نسجل:

٢٠٠٠/٠٠/٠٠		
من ح/ الإيراد المقبوض مقدماً	××	××
إلى ح/ الإيراد	××	
إثبات الإيرادات المتحققة		

٣ - يتم الاعتراف بالإيرادات المتحققة باعتبارها إيرادات في حسابات النتائج، إذ يتم إقفال الإيرادات بمقدار ما يتحقق منها خلال الفترة في ح/ ملخص الدخل:

٢٠٠٠/٠٠/٠٠		
من ح/ الإيراد	××	××
إلى ح/ ملخص الدخل	××	
إقفال الإيرادات		

مثال (١-٦):

قامت إحدى الشركات السياحية في ٠١/٠٩/٢٠١٩ ببيع ١,٥٠٠ تذكرة سفر نقداً، قيمة التذكرة الواحدة ١٠,٠٠٠ ل.س، وهي تغطي ثلاثة مواسم (مدة الموسم ٤ شهور)، بمعدل ٥٠٠ تذكرة لكل موسم.  
والمطلوب:

١. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن عام ٢٠١٩.
٢. بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٣١/١٢/٢٠١٩.

الحل:

١ - بتاريخ الحصول على المبلغ، نلاحظ أن الشركة حصلت على كامل المبلغ مقدماً قبل تقديم الخدمة، ولذلك يتم إثبات المبالغ المستلمة في ٩/١ باعتبارها إيراد غير مكتسب، ونسجل محاسبياً:

٢٠١٩/٠٩/٠١		
١٥,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ النقدية	
١٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ إيراد تذاكر مقبوض مقدماً	
إثبات استلام إيرادات مقدماً (١٠,٠٠٠ × تذكرة × ١٠,٠٠٠)		

٢ - في ٢٠١٩/١٢/٣١ تكون الشركة قد قدمت جزءاً من الخدمة، حيث يتم إثبات الإيرادات المتحققة، وإقفالها في قائمة الدخل (ملخص الدخل)، ذلك كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٥,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ إيراد تذاكر مقبوض مقدماً	
٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ إيراد تذاكر	
إثبات الإيرادات المتحققة (٥٠٠ تذكرة × ١٠,٠٠٠)		

٣ - يتم إقفال الإيرادات بمقدار ما يتحقق منها خلال الفترة في ح/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٥,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ إيراد تذاكر	
٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ ملخص الدخل	
إقفال إيراد التذاكر		

٤ - يتم التقرير عن إيراد التذاكر المقبوض مقدماً بوصفه التزاماً متداولاً وذلك في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

الميزانية العمومية في ٢٠١٩/١٢/٣١

البيان	ل.س	ل.س
<b>التزامات متداولة:</b>		
إيراد تذاكر مقبوض مقدماً	١٠,٠٠٠,٠٠٠	



#### خامساً: ضريبة المبيعات المستحقة *Sales taxes payable*:

ضريبة المبيعات مستحقة الدفع هي الضرائب المستحقة على المبيعات، إذ تحصل هذه الضريبة عند البيع وتضاف إلى سعر البيع للزبائن، كما في المبيعات في محلات التجزئة، حيث تخضع المشتريات من هذه المحلات إلى ضريبة المبيعات، ويتم التعبير عن هذه الضريبة بنسبة مئوية من سعر البيع. فيقوم البائع بتحصيل الضريبة مباشرة من المستهلك بإضافتها إلى ثمن البيع، لصالح الجهات الحكومية المختصة، ويفترض أن يقوم بتوريدها إلى تلك الجهات، ولذلك تعدّ هذه الضريبة عند البيع بمنزلة التزاماً على المنشأة تجاه الجهات الحكومية المختصة.

وهناك طريقتان لتسجيل الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات مباشرة وغير مباشرة:

١ - الطريقة المباشرة:

وفق هذه الطريقة يتم الفصل بين ثمن البيع ومبلغ الضريبة على المبيعات عند التحصيل مباشرة، حيث يجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائماً بحيث يعكس الالتزام الذي تخلقه ضريبة المبيعات المستحقة.

مثال (١-٧):

باعت إحدى المنشآت في ٢٠١٩/١٢/٣١ بضاعة نقداً بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ل.س، مع العلم أن الضريبة على المبيعات ٥%.

المطلوب:

١. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن عام ٢٠١٩.

٢. بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الحل:

الضريبة على المبيعات = ٨٠٠,٠٠٠ × ٥% = ٤٠,٠٠٠ ل.س، ويكون الإثبات المحاسبي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٨٤٠,٠٠٠	من /د/ النقدية (أو /د/ الزبائن)	
	إلى المذكورين	
	/د/ المبيعات	٨٠٠,٠٠٠
	/د/ ضريبة مبيعات مستحقة	٤٠,٠٠٠
إثبات المبيعات وضريبة المبيعات المستحقة		

١ - يتم التقرير عن ضريبة المبيعات المستحقة بوصفه التزاماً متداولاً وذلك في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

البيان	ل.س	ل.س
<u>التزامات متداولة:</u>		
ضريبة المبيعات المستحقة	٤٠,٠٠٠	

الميزانية العمومية في ٢٠١٩/١٢/٣١

**ملاحظة:**

عند تسديد الضريبة على المبيعات المستحقة في العام التالي إلى الدوائر المالية، يتم تسجيل القيد التالي:

٢٠٢٠/xx/xx		
من د/ ضريبة المبيعات المستحقة	٤٠,٠٠٠	
إلى د/ النقدية	٤٠,٠٠٠	
إقفال إيرادات التذاكر		

٢ - الطريقة غير المباشرة:

قد لا يتم الفصل بين حساب ضريبة المبيعات وحساب المبيعات عند حدوث عملية البيع، بحيث إن سعر البيع أو د/ المبيعات يتضمن سعر البيع مضافاً إليه مقدار ضريبة المبيعات، وفي هذه الحالة يجب بيان قيمة المبيعات بشكل صحيح، ومقدار الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات، وذلك بجعل حساب المبيعات مدينياً بمبلغ ضريبة المبيعات المستحقة عن تلك المبيعات، وجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائناً بالمبلغ نفسه. بحيث يتم تحليل المبيعات إلى مبيعات وضريبة مبيعات، وفق العلاقة التالية:

$$\text{إيرادات البيع (المبيعات)} = \text{إجمالي المتحصل من عملية البيع} \div (١ + \text{معدل الضريبة})$$

وهنا يتم تحديد مقدار ضريبة المبيعات كما يلي:

أ- إما بطرح إيرادات البيع من إجمالي المتحصلات من عملية البيع.

ب- أو بضرب إيرادات البيع بمعدل ضريبة المبيعات.

مثال (١-٨):

بفرض أن رصيد حساب المبيعات لدى إحدى المنشآت في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ٢,١٠٠,٠٠٠ ل.س متضمناً ضريبة على المبيعات قدرها ٥%.

المطلوب:

- ١ - حساب الضريبة المستحقة على المبيعات.
- ٢ - تسجيل القيد المحاسبي اللازم.
- ٣ - بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الحل:

١ - الضريبة المستحقة على المبيعات:

بما أن المبلغ المسجل في حساب المبيعات مساوٍ المبيعات بالإضافة إلى ٥% من المبيعات (١٠٥% من إجمالي المبيعات)، عندئذٍ تكون المبيعات (٢,١٠٠,٠٠٠ / ١٠٥%) = ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. وبالتالي فإن الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات المستحقة هو:

$$٢,٠٠٠,٠٠٠ \times ٥\% = ١٠٠,٠٠٠ \text{ ل.س أو } (٢,٠٠٠,٠٠٠ - ٢,١٠٠,٠٠٠)$$

٢ - تسجيل القيد المحاسبي اللازم.

عندها يتم إجراء القيد التالي لتسجيل الضريبة المستحقة.

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ المبيعات	١٠٠,٠٠٠	
إلى ح/ ضريبة مبيعات مستحقة	١٠٠,٠٠٠	
إثبات ضريبة المبيعات المستحقة		

٣- بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

ويتم الإفصاح عن ضريبة المبيعات هذه باعتبارها التزاماً على المنشأة ضمن الالتزامات المتداولة في الميزانية لحين سدادها للجهات الحكومية.

الميزانية العمومية في ٢٠١٩/١٢/٣١

البيان	ل.س	ل.س
<b>التزامات متداولة:</b>		
ضريبة المبيعات المستحقة	١٠٠,٠٠٠	

سادساً: الالتزامات المتعلقة بالموظفين *Employee-Related Liabilities* :

تقوم المنشآت بالتقرير في نهاية الفترة المحاسبية عن الالتزامات المتداولة المرتبطة بالرواتب والأجور، وإضافة إلى الرواتب والأجور المستحقة التي تمثل التزاماً على المنشأة لم تدفعه بعد نتيجة خدمات حصلت عليها خلال الفترة المحاسبية، فإن هناك التزامات أخرى تنشأ نتيجة دور المنشأة باعتبارها وسيطاً فيما يتعلق بمدفوعات الضرائب على الرواتب والأجور، وأقساط التأمينات الاجتماعية المستحقة على رواتب الموظفين لديها، اشتراك النقابات، أقساط التأمين، العلاوات والمكافآت. فتدفع المنشأة الرواتب والأجور لموظفيها بعد اقتطاع الضرائب وأقساط التأمينات وأية اقتطاعات أخرى، على أن تقوم بتوريد هذه الاقتطاعات إلى الجهات الضريبية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والنقابات وشركات التأمين، خلال الأيام الأولى للشهر الذي يلي الشهر الذي يتم فيه التحصيل.

**مثال (١-٩):**

بفرض أن مصروف الرواتب والأجور في إحدى الشركات عن شهر كانون الأول من عام ٢٠١٩ بلغ 1,400,000 ل.س، منها 130,000 ل.س رواتب وأجور مستحقة ناتجة عن علاوات ومكافآت، ١٨٠,٠٠٠ ل.س ضريبة رواتب و أجور، و ٩٠,٠٠٠ ل.س تأمينات اجتماعية، أما الباقي فتم دفعه نقداً بتاريخه.

**المطلوب:**

١. تسجيل القيد المحاسبي اللازم عن عام ٢٠١٩.
٢. بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

١. تسجيل القيد المحاسبي اللازم عن عام ٢٠١٩:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ الرواتب والأجور		١,٤٠٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
ح/ ضريبة رواتب وأجور	١٨٠,٠٠٠	
ح/ التأمينات الاجتماعية	٩٠,٠٠٠	
ح/ الرواتب والأجور المستحقة	١٣٠,٠٠٠	
ح/ النقدية	١,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات المبيعات وضريبة المبيعات المستحقة		

٢. بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

بالنسبة للرواتب والأجور المستحقة فتبقى التزاماً على المنشأة لحين سداد الرواتب والأجور، وكذلك بالنسبة لضريبة الرواتب والأجور والتأمينات الاجتماعية فتبقى التزاماً على المنشأة لحين سدادها، ولذلك ستظهر في ميزانية ٢٠١٩/١٢/٣١ باعتبارها التزامات متداولة، ذلك كما يلي:

الميزانية العمومية في ٢٠١٩/١٢/٣١

البيان	ل.س	ل.س
<b>التزامات متداولة:</b>		
ضريبة رواتب وأجور مستحقة	١٨٠,٠٠٠	
التأمينات الاجتماعية المستحقة	٩٠,٠٠٠	
الرواتب والأجور المستحقة	١٣٠,٠٠٠	

سابعاً: الأرباح المقرر توزيعها *Dividends Payable*:

يقترح مجلس الإدارة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة، وتعتمد الجمعية العمومية إجراء تلك التوزيعات، وعندما يتم اعتماد توزيعات الأرباح فإن المنشأة تتحمل التزاماً قانونياً بدفعها في الوقت المحدد لحملة الأسهم إلا إذا كان التوزيع

سيتم بأسهم منحة، ويتم الإفصاح عنها باعتبارها التزاماً متداولاً إلى حين سدادها لأصحابها، على أساس أن المدة بين تاريخ إقرار التوزيعات أو تاريخ الإعلان عنها، وتاريخ حصولها تكون قصيرة نسبياً. ونتعرض لتوزيعات الأرباح في الجزء الخاص بحقوق المساهمين من هذا المقرر.

#### ثامناً: ودائع متوجبة الرد *Returnable deposits*:

يمكن أن تتضمن الالتزامات المتداولة ودايع نقدية مستلمة من الغير (الزبائن والعاملين)، كما في حالة استلام ودايع من الزبائن من أجل ضمان إنجاز العقد أو الخدمة، أو بوصفه ضماناً يغطي دفعه التزامات متوقعة مستقبلاً. على سبيل المثال، الوديعة التي تتطلبها شركة الهاتف عن تركيب خط الهاتف، الودائع التي تستلم من الزبائن ضماناً عن أضرار يمكن أن تقع لممتلكات باستلام الزبون، كالضمان المستلم مقابل سيارات التأجير. ويعتمد تصنيف هذه العناصر ضمن الالتزامات المتداولة أو غير المتداولة على المدة الزمنية بين تاريخ الوديعة وتاريخ انتهاء العلاقة التي تطلبت الوديعة.

#### تاسعاً: التعهدات قصيرة الأجل المتوقع إعادة تمويلها *Short-Term Obligations Expected to Be Refinanced*:

يقصد بالتعهدات قصيرة الأجل تلك الديون التي تستحق السداد خلال سنة بعد تاريخ القوائم المالية للمنشأة أو خلال دورة التشغيل العادية أيهما أطول، وقد يكون هناك تعهدات قصيرة الأجل من المتوقع إعادة تمويلها على أساس طويل الأجل مما يعني أن هذه التعهدات لا تحتاج إلى استخدام رأس المال العامل لسدادها خلال السنة التالية أو خلال دورة التشغيل العادية.

ويقصد بإعادة التمويل للتعهدات قصيرة الأجل على أساس طويل الأجل، إما استبدالها بتعهدات طويلة الأجل أو بحقوق ملكية أو استبدالها بتعهدات قصيرة الأجل تستحق بعد فترة مستمرة غير مقطوعة تغطي العام أو دورة التشغيل العادية من تاريخ إعداد قائمة المركز المالي. ولقد حاولت المهنة استبعاد التعهدات قصيرة الأجل من الالتزامات المتداولة إذا كان من المتوقع إعادة تمويلها. ولكن نظراً لعدم تقديم أي إرشادات أو قواعد تساعد المنشآت على تحديد ذلك، فقد اعتمدت المنشآت على نية الإدارة لإعادة التمويل على أساس طويل الأجل، إلا أن التصنيف لم يكن واضحاً تماماً [بشكل قطعي].

**ولتوضيح ذلك:** نفرض أن إحدى المنشآت حصلت على قرض ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س من المصرف التجاري مدته 1 سنة إلا أنه وبناءً على رغبة المصرف فقد أصدرت المنشأة أوراق دفع مدتها 9 شهور مع ضرورة إعادة تجديدها باستمرار. فهل تعتبر المنشأة هذا القرض ديون طويلة الأجل أم أنها التزام متداول؟.

لحل هذه المشكلة استندت المهنة إلى معيار إعادة التمويل والذي يشير إلى أنه يتم استبعاد التعهدات قصيرة الأجل من الالتزامات المتداولة إذا توافر فيها الشرطين التاليين معاً:

أ) وجود نية على إعادة التمويل للتعهدات على أساس طویل الأجل.

ب) وجود حق غير مشروط بتأجيل تسوية الالتزام لمدة 12 شهر على الأقل بعد تاريخ إعداد القوائم المالية. هذا، وفيما يتعلق بالشرط الأول، وهو النية لإعادة التمويل على أساس طویل الأجل فإنه يعني عدم الحاجة لاستخدام رأس المال العامل خلال السنة المالية التالية أو دورة التشغيل العادية أيهما أطول.

كما أن الدخول في اتفاقيات إعادة التمويل التي تسمح للمنشأة بإعادة تمويل الدين على أساس طویل الأجل والتي تم تحديدها بالفعل قبل تاريخ التقرير التالي يعتبر إحدى الطرق لمقابلة الشرط الثاني، بمعنى أنه إذا لم يكتمل إعادة التمويل قبل تاريخ القوائم المالية فإن هذه الأوراق تصنف على أنها التزامات متداولة، أما إذا اكتمل إعادة التمويل قبل تاريخ القوائم المالية فإنها تصنف كالتزامات غير متداولة.

### ١ - ٢ - ٢ : الالتزامات المتداولة المحتملة والطارئة **Contingent Liabilities** :

ناقشنا فيما سبق الالتزامات المتداولة المؤكدة من حيث حدوثها ومن حيث مبلغ الالتزام، إلا أن هناك نوعاً آخر من الالتزامات المتداولة تكون محتملة. فالالتزامات المحتملة تمثل تعهدات *Obligations* تتركز إلى حدوث أو عدم حدوث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية الذي يأتي ليؤكد القيمة المستحقة للالتزام، أو الجهة المستحق لها، أو تاريخ استحقاقه، أو حتى ليؤكد وجود الالتزام نفسه. ومن المفيد جداً معرفة أن الالتزامات الطارئة لا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية في حال أنه:

١. التزام محتمل (لم يتم تأكيده كالتزام حالي).
٢. التزام حالي ليس من المحتمل أن يتم سداؤه.
٣. أو التزام حالي لا يمكن إجراء تقدير موثوق به.

**بناء عليه، فإن الالتزامات المحتملة والطارئة يرافقها عنصر عدم التأكد وذلك من ناحية:**

- أ- وجود الالتزام أو عدم وجوده.
- ب- (أو) تحديد مبلغ الالتزام.
- ت- (أو) التاريخ المتوقع أن يتم فيه الوفاء بالالتزام.

ومن أبرز الالتزامات المحتملة والطارئة التي نتعرض لها:

أ- الدعاوى القضائية *lawsuit*.

ب- تكلفة الضمان والكفالات *Guarantee and Warrantee Cost*.

أولاً: الدعاوى القضائية *lawsuit*:

يقصد بالالتزامات المحتملة هنا تلك الالتزامات التي قد تنتج عن خسارة المنشأة للدعاوى القضائية المرفوعة ضدها، وحتى يتم التقرير في القوائم المالية عن خسائر أو التزامات في هذه الحالة، يجب أن يكون السبب الذي أدى إلى قيام الدعوى قد حدث قبل إعداد القوائم المالية أو بتاريخ إعدادها، ومن غير المهم عدم معرفة المنشأة بقيام الدعوى أو إمكانية قيامها، وإنما المهم هو أن تعلم المنشأة بذلك قبل إصدار القوائم المالية وليس بتاريخ تلك القوائم. ومن ناحية أخرى، حتى تتمكن المنشأة من تقويم المخاطر الناتجة من الدعوى يجب عليها أن تأخذ في الحسبان العوامل الآتية:

١. طبيعة الدعوى وصفاتها المميزة.

٢. تطورات الدعوى.

٣. رأي المستشار القانوني للشركة.

٤. خبرة الشركة والشركات المماثلة في حالات مماثلة.

٥. أي استجابة من قبل الإدارة بالنسبة للدعوى.

وعلى أية حال، يندر أن تنتبأ المنشأة بشكل مؤكد عن الدعاوى المعلقة، حتى وإن كانت الدلائل بتاريخ الميزانية تدل على أن النتائج غير مرضية، حيث إن ذلك يضعف موقف المنشأة في خلافها ويشجع المدعي لتكثيف جهوده، وغالباً ما يتم الإفصاح عن ذلك بملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

مثال (١-١٠):

أقام أحد المؤلفين دعوى قضائية على شركة للطباعة والتأليف في ٢٠١٩/٠١/٠١ مطالباً بتعويض نقدي قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س بسبب مخالفة الشركة لشروط العقد الموقع بينهما. حيث نص الاتفاق على أن تقوم دار النشر بطباعة



٤,٥٠٠ نسخة من كتاب المؤلف، مع العلم أن الشركة قامت بطباعة ٦,٥٠٠ نسخة. وقد أكد محامي الشركة أن نتيجة الدعوى ستؤول لصالح المؤلف.

**المطلوب:**

إثبات المعالجة المحاسبية اللازمة في دفاتر الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ- كان قرار الحكم بالتعويض للمؤلف بكامل المبلغ المطالب به في ٢٠٢٠/٠٢/١٥.

ب- كان قرار الحكم بالتعويض للمؤلف بنسبة ٤٠%، علماً أن معدل الضريبة ٢٠%.

ت- كان قرار الحكم لصالح الشركة، علماً أن معدل الضريبة ٢٠%.

**الحل:**

في ٢٠١٩/١٢/٣١ يتم جعل المبلغ المقدر للخسائر الطارئة مصروفًا مدينًا على الفترة الحالية، وجعل حساب الالتزام المقدر عن الدعاوى القضائية دائنًا. ويقلل حساب مصروف تكلفة الدعوى في حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ مصروف الدعوى المقدر		١,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى	١,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات مصاريف الدعوى والالتزام المقدر المستحق عن الدعوى		
٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		1,000,000
إلى د/ مصروف الدعوى المقدر	1,000,000	
اقفال مصروف الدعوى المقدر في د/ ملخص الدخل		

عند صدور قرار المحكمة، وقبل إصدار القوائم المالية، يجب إثبات المبلغ المسدد من قبل المنشأة للمؤلف، من خلال استخدام حساب الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى:

١ - إذا تم سداد كامل المبلغ للمؤلف حسب قرار المحكمة (الحالة ١):

٢٠٢٠/٠٢/١٥		
١,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى	
١,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ النقدية	
السداد للمؤلف حسب قرار المحكمة		

٢ - إذا تم سداد ٤٠ % من قيمة المطالبة للمؤلف (الحالة ٢)  $١,٠٠٠,٠٠٠ \times ٠,٤ = ٤٠٠,٠٠٠$ :

٢٠٢٠/٠٢/١٥		
٤٠٠,٠٠٠	من ح/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى	
٤٠٠,٠٠٠	إلى ح/ النقدية	
السداد للمؤلف حسب قرار المحكمة		

وبعد ذلك يتم إعادة الزيادة في حساب الالتزام المقدر المستحق عن الدعاوى إلى ح/ الأرباح المحتجزة باعتبارها خطأ في التقدير، وهنا يجب الأخذ في الحسبان أن تكون صافية من ضريبة الدخل.

٢٠٢٠/٠٢/١٥		
٦٠٠,٠٠٠	من ح/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى	
٤٨٠,٠٠٠	إلى المذكورين ح/ الأرباح المحتجزة	
١٢٠,٠٠٠	ح/ ضريبة الدخل المستحقة	
إعادة مبلغ الالتزام المقدر إلى ح/ الأرباح المحتجزة $١,٠٠٠,٠٠٠ - ٤٠٠,٠٠٠ = ٦٠٠,٠٠٠$ ل.س.		
الضريبة $٠,٢ \times ٦٠٠,٠٠٠ = ١٢٠,٠٠٠$ ل.س.		

٤ - إذا كان قرار المحكمة لصالح الشركة (الحالة ٣)، يجب إعادة مبلغ الالتزام المقدر للضمان إلى حساب الأرباح المحتجزة صافي من ضريبة الدخل:

٢٠٢٠/٠٢/١٥
------------

من ح/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى	١,٠٠٠,٠٠٠
إلى المذكورين ح/ الأرباح المحتجزة	٨٠٠,٠٠٠
ح/ ضريبة الدخل المستحقة	٢٠٠,٠٠٠
إعادة مبلغ الالتزام المقدر إلى ح/ الأرباح المحتجزة $١,٠٠٠,٠٠٠ \times ٠,٢ = ٢٠٠,٠٠٠$ ل.س	

### ثانياً: تكلفة الضمان والكفالة:

الضمان (ضمان السلع) هي وعد يقدم من بائع السلعة إلى الشاري بأن يضمن السلعة المباعة من عيوب الكمية، النوعية، أو الصنع، وغالباً ما يستخدم الضمان من قبل البائع باعتباره أحد تقنيات ترويج المبيعات. وترتب الكفالات والضمانات تكاليف مستقبلية، تسمى أحياناً تكاليف ما بعد المبيعات. وعلى الرغم من أن التكاليف المستقبلية غير مؤكدة من حيث المبلغ، تاريخ الاستحقاق، وحتى الزبون، إلا أنه يجب الاعتراف بحدوث الالتزام في أغلب الحالات إذا كان من الممكن تقديرها بشكل معقول. وهنا يعدّ مبلغ الالتزام تقديراً لكل التكاليف التي يمكن أن تحصل بعد البيع والتوزيع، والتي لها علاقة بإصلاح الخلل والعيوب المطلوبة بموجب شروط الضمان، وتعدّ تكلفة الضمان مثلاً نموذجياً للخسائر الطارئة. وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) إلى أن الضمانات تعدّ إحدى الالتزامات المتداولة. حيث إنه هناك:

- أ- التزاماً حالياً نتيجة حدث إلزامي سابق، فالحدث الإلزامي هو بيع المنتج مع ضمان، مما ينشأ عنه التزاماً قانوني.
- ب- تدفق صادر للموارد الاقتصادية محتمل بالنسبة للضمانات ككل.

هناك أسلوبان أساسيان للمحاسبة عن تكلفة الضمان:

١. أسلوب النقدي.

٢. أسلوب الاستحقاق.

١ - أسلوب الأساس النقدي *Cash basis*:

بموجب أسلوب الأساس النقدي، تحمل تكاليف الضمان على المصروفات عند حدوثها. بكلمات أخرى، تحمل تكاليف الضمان على المدة الزمنية التي يكون فيها البائع والمصنع ملتزمي الضمان، ولا يتم تسجيل التزامات تتعلق بتكاليف مستقبلية ناشئة عن الضمان، كما أنه ليس من الضروري تحميل الفترة الزمنية التي نشأ فيها البيع بتكاليف صنع البضاعة عن ضمانات قائمة.

عند حدوث مصاريف الضمان يتم إثباتها وتحميلها على المصروفات من خلال القيد التالي:

٢٠xx/xx/xx		
من د/ مصروفات الضمان	xx	xx
إلى د/ النقدية	xx	
إثبات مصروفات الضمان		

من ثم يتم إقفالها في د/ ملخص الدخل كما يلي:

٢٠xx/xx/xx		
من د/ ملخص الدخل	xx	xx
إلى د/ مصروفات الضمان	xx	
إقفال مصروفات الضمان		

## ٢ - أسلوب أساس الاستحقاق (مدخل مصروف الضمان) *Accrual basis*:

يستخدم أسلوب أساس الاستحقاق إذا كان احتمال قيام الزبائن بتقديم مطالبات (ادعاءات) بموجب الضمانات المتعلقة بالبضائع والخدمات المباعة كبيراً، ويمكن تقدير التكاليف ذات العلاقة بشكل معقول. وبموجب أسلوب الاستحقاق يتم القيام بما يلي:

### أ - الاعتراف بتكاليف الضمان في الفترة التي يحدث فيها البيع:

٢٠xx/xx/xx		
من د/ مصروفات الضمان	xx	

إلى د/ التزامات الضمان المقدرة	xx	
إثبات تكاليف الضمان المقدرة		

من ثم تحمّل مصروفات الضمان على د/ ملخص الدخل أو د/ أ. خ في نهاية الفترة التي تم فيها البيع:

٢٠xx/xx/xx		
من د/ ملخص الدخل		xx
إلى د/ مصروفات الضمان	xx	
إقفال مصارف الضمان		

ب - إثبات مصروفات الضمان عند حدوثها كما يلي:

٢٠xx/xx/xx		
من د/ التزامات الضمان المقدرة		xx
إلى المذكورين		
د/ النقدية	xx	
د/ مواد ومهمات (قطع غيار)	xx	
د/ مخزون..... الخ		
إثبات مصروفات الضمان المدفوعة		

### مثال (١-١١):

تقوم شركة بردي بإنتاج البرادات وبيعها، وقد باعت ٦٠٠ براد خلال عام ٢٠١٩، سعر بيع البراد الواحد ١٠٠,٠٠٠ ل.س، وكل براد مشمول بالضمان لمدة عامين، وقد تبين من الخبرة السابقة أن مصروفات الضمان تبلغ بالمتوسط ٥% من قيمة المبيعات.

وقد تكبدت الشركة مصاريف إصلاح بعض البرادات خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ ل.س منها ٨٥٠,٠٠٠ ل.س قطع غيار والباقي سدد نقداً. وفي عام ٢٠٢٠ تكبدت الشركة مصاريف إصلاح بعض البرادات بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، منها ٦٠٠,٠٠٠ ل.س استبدال ٦/ برادات والباقي نقداً.

المطلوب:

تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل تكلفة الضمان حسب أسلوب مصروف الضمان وأسلوب الأساس النقدي

الحل:

١ - بموجب أساس الاستحقاق:

أ - إثبات المبيعات بفرض كونها نقداً:

٢٠١٩/××/××		
من د/ النقدية في الصندوق		٦٠,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ المبيعات	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات بيع ٦٠٠ براد × ١٠٠,٠٠٠ ل.س خلال عام ٢٠١٩		

ب - إثبات تكلفة الضمان المقدرة:

تبلغ مصاريف الضمان المقدرة ٥% من سعر البيع، أي  $٦٠,٠٠٠,٠٠٠ \times ٥\% = ٣,٠٠٠,٠٠٠$  ل.س، وهنا يتم إثباتها باعتبارها التزاماً متداولاً:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ مصروفات الضمان		٣,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ التزامات الضمان المقدرة	٣,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات تكاليف الضمان المقدرة		

ج - إقفال مصروف الضمان:

بتاريخه يتم قفل مصروف الضمان بملخص الدخل، وذلك بهدف مقابلة النفقات بالإيرادات، على اعتبار أن مصروف الضمان هذا ناشئ عن ضمان مبيعات حصلت من ٢٠١٩/١٢/٣١ والقيود المحاسبية:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		٣,٠٠٠,٠٠٠

إلى ح/ مصروفات الضمان	٣,٠٠٠,٠٠٠	
إقفال مصارف الضمان		

د - إثبات مصروفات الضمان خلال عام ٢٠١٩:

٢٠١٩/xx/xx		
من ح/ التزامات الضمان المقدرة		١,٢٥٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
ح/ النقدية	٤٠٠,٠٠٠	
ح/ مواد ومهمات (قطع	٨٥٠,٠٠٠	
غيار)		
إثبات مصروفات الضمان المدفوعة		

هـ - التقرير عن الالتزامات المقدرة:

في ٢٠١٩/١٢/٣١ سيتم التقرير في الميزانية عن التزامات مقدرة بموجب الضمان تحت بند التزامات متداولة مبلغ ١,٧٥٠,٠٠٠ ل.س (٣,٠٠٠,٠٠٠ - ١,٢٥٠,٠٠٠):

الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١

البيان	ل.س	البيان	ل.س
التزامات متداولة			
التزامات ضمان مقدرة	١,٧٥٠,٠٠٠		

و - إثبات مصروفات الضمان خلال عام ٢٠٢٠:

٢٠٢٠/xx/xx
------------

من د/ التزامات الضمان المقدرة		١,٠٠٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
د/ مخزون	٦٠٠,٠٠٠	
د/ النقدية	٤٠٠,٠٠٠	
إثبات مصروفات الضمان المدفوعة		

٢ - بموجب الأساس النقدي:

بموجب الأساس النقدي تقوم المنشأة بإثبات مصاريف الضمان المدفوعة فعلياً خلال الفترة المالية. وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

أ - إثبات مصاريف الضمان المدفوعة عام ٢٠١٩:

٢٠١٩/xx/xx		
من د/ مصروفات الضمان		١,٢٥٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
د/ النقدية	٤٠٠,٠٠٠	
د/ مواد ومهمات (قطع غيار)	٨٥٠,٠٠٠	
إثبات مصروفات الضمان المدفوعة		

ب - تحميل الفترة المالية بما دفع من مصاريف الضمان:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		١,٢٥٠,٠٠٠
إلى د/ مصروفات الضمان	١,٢٥٠,٠٠٠	
إقفال المصروفات المدفوعة عن عام ٢٠١٩		

ولا يظهر أي اثر لتكاليف الضمان في ميزانية عام ٢٠١٩ بموجب الأساس النقدي.



ج - إثبات المصروفات المدفوعة عام ٢٠٢٠:

٢٠٢٠/xx/xx		
من د/ مصروفات الضمان		١,٠٠٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
د/ المخزون	٦٠٠,٠٠٠	
د/ النقدية	٤٠٠,٠٠٠	
إثبات مصروفات الضمان المدفوعة		

ويجب الأخذ بالحسبان أن تطبيق أساس الاستحقاق في العديد من الحالات، لا يؤدي إلى مقابلة سليمة بين تكاليف الضمان المتعلقة بالمنتجات المباعة خلال مدة البيع والإيرادات المتحققة عن تلك المنتجات، وبالتالي فهي تخالف مبدأ المقابلة (مقابلة النفقات بالإيرادات).

## المراجع المستخدمة في الفصل:

١. إسماعيل، إسماعيل؛ مرعي، عبد الرحمن؛ ويوسف، علي، ٢٠١٠، "المحاسبة المتوسطة (٢)", كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق.
  ٢. علي، سمية وآخرون، ٢٠١٨، "المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)", كلية التجارة، جامعة القاهرة.
  ٣. الدهراوي، كمال الدين مصطفى، ٢٠٠٦، "المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
  ٤. مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٧، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.
5. Donald, Kieso., Jerry, Weygandt, and Terry, Warfield, 2018, "**Intermediate Accounting: IFRS Edition**", John Wiley & Sons, Singapore

## (١) أسئلة صح / خطأ True/False:

خطأ	صح	السؤال
	✓	١. الالتزامات هي تضحيات مستقبلية من قبل المنشأة، ناشئة عن أحداث ماضية.
✓		٢. تصنف الالتزامات على أنها متداولة عندما يكون من المتوقع أن يتطلب تسويتها أو سدادها استخدام أصول متداولة موجودة فقط.
	✓	٣. يعتبر حساب الدائنون من الالتزامات المؤكدة
	✓	٤. الاستحقاق الجاري من الالتزامات طويلة الأجل، هو الجزء المستحق من هذه الالتزامات خلال العام المالي القادم
	✓	٥. الالتزامات المحتملة والطارئة يرافقها عنصر عدم التأكد وذلك من ناحية وجود الالتزام
	✓	٦. تعتبر الدعاوى القضائية من الالتزامات المحتملة

## (٢) أسئلة خيارات متعددة Multiple Choices:

(١-٢):

اقتضت إحدى المنشآت في ٢٠١٩/٠٤/٠١ مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س من أحد المصارف مقابل قبولها كمبيالة تستحق الدفع في ٢٠٢٠/٠٤/٠١ وبفائدة ١٢%، وقد احتجز المصرف الفائدة المحسوبة على أساس القيمة الاسمية.

١. بناءً عليه، فإن المبلغ الذي حصلت عليه المنشأة يبلغ؟

A. ٢,٠٠٠,٠٠٠ B. ١,٧٦٠,٠٠٠ C. ١,٨٢٠,٠٠٠ D. غير ذلك

٢. بالعودة إلى بيانات السؤال السابق، فإن مصروف الفائدة الذي يظهر في قائمة الدخل في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ:

A. ٢٤٠,٠٠٠ B. ١٨٠,٠٠٠ C. ٦٠,٠٠٠ D. غير ذلك

٣. بالعودة إلى بيانات السؤال السابق، فإن المبلغ الذي ستسده المنشأة بتاريخ استحقاق ورقة الدفع يبلغ:

A. ٢,٠٠٠,٠٠٠ B. ٢,٢٤٠,٠٠٠ C. ١,٧٦٠,٠٠٠ D. غير ذلك

(٢-٢):

حصلت إحدى الشركات على قرض قدره ٧,٥٠٠,٠٠٠ ل.س بفائدة ١٢% في ٢٠١٩/١٠/٠١ يستحق السداد على مدى خمس سنوات بأقساط متساوية، وفي ٢٠١٩/١٢/٣١ يظهر في الميزانية ضمن الالتزامات المتداولة "المستحق من قرض السندات" بمبلغ:

A. 375,000 B. 1,500,000 C. 1,125,000 D. غير ذلك

### ٣) تمارين Exercises:

(١-٣):

فيما يلي العمليات التي قامت بها إحدى الشركات خلال الشهر الأول من عام ٢٠١٩:

- ١ - في ١/١ اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.س بحسم تجاري ٧%.
- ٢ - في ٢/١ تم رد بضاعة بقيمة ٣٥,٠٠٠ ل.س لوجود عيوب فيها، كما تم تحرير ورقة دفع بالمبلغ المستحق لمدة ٦ أشهر، بمعدل فائدة مركبة ١٠%.

والمطلوب:

- ١ - تسجيل القيود المحاسبية اللازمة علماً أن الشركة سددت كافة التزاماتها نقداً بتاريخ الاستحقاق.
- ٢ - إظهار الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

(٢-٣):

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها إحدى الشركات خلال شهر كانون الأول من عام ٢٠١٩:

- ١- بلغت مبيعات الشركة خلال الشهر ٣٢١,٠٠٠ ل.س وتتضمن ضريبة على المبيعات قدرها ٧%.
- ٢ - اقترضت الشركة في ٢٠١٩/١٢/١ من أحد المصارف مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ل.س نقداً، وحررت لقاء ذلك ورقة دفع تستحق بعد ستة أشهر، وبمعدل فائدة مركبة ١٠% سنوياً، علماً أن المصرف قد احتجز الفوائد مسبقاً.

والمطلوب:

- ١ - تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن عام ٢٠١٩ فقط.
- ٢ - إظهار الأرصدة في ميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

(3 - ٣):

تقوم إحدى الشركات بإنتاج البرادات، وفي ما يلي العمليات التي قامت بها خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩:

- ١ - باعت الشركة في ٢٠١٨/١٢/٠١ إلى الزبائن ١٤/ براد بمبلغ إجمالي ٢,٨٠٠,٠٠٠ ل.س، بمعدل ربح ٢٥% من ثمن البيع، وقد بلغت الضريبة على المبيعات ٢٥%. مع العلم أن كل براد مشمول بالضمان لمدة عام، وأن مصروفات الضمان تبلغ بالمتوسط ٢٥% من قيمة المبيعات، علماً أن الشركة خلال شهر كانون الأول تكبدت مصاريف استبدال براد واحد كما دفعت مصاريف إصلاح ٥٠,٠٠٠ ل.س.
- ٢ - قامت الشركة خلال عام ٢٠١٩ باستبدال براد واحد كما دفعت نقداً مبلغ ٥٠,٠٠٠ ل.س.

فإذا كان معدل الضريبة ١٠%، المطلوب:

- ١ - تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ علماً أن الشركة قد سددت الضريبة على المبيعات في ٢٠١٩/٠١/٠١ نقداً، وذلك وفق أسلوب مدخل مصروف الضمان.
- ٢ - بيان الأثر في الميزانية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

## الفصل الثاني: الالتزامات غير المتداولة (طويلة الأجل)

### ٢ - ١: مفهوم الالتزامات غير المتداولة:

ناقشنا في الفصل السابق طبيعة المحاسبة عن الالتزامات المتداولة، كما تعرضنا إلى التمييز ما بين الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة، وحددنا معيار التمييز بينهما على أساس السنة المالية أو الدورة التشغيلية أيهما أطول. وبناء على ذلك المعيار فإن الالتزامات غير المتداولة هي ديون على المنشأة ينبغي سدادها بعد انتهاء السنة المالية أو دورة التشغيل أيهما أطول.

فالالتزامات غير المتداولة (طويلة الأجل *Long-Term Liabilities*) تعبر عن تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن تعهدات (التزامات) حالية (حاضرة) ليست مستحقة الدفع خلال عام، أو خلال الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول. وعادة ما تكون الالتزامات غير المتداولة في شكل أوراق دفع طويلة الأجل، أوراق دفع برهن عقاري، قروض تحصل عليها المنشأة من الغير (قروض سندات)، سواء كان هذا الغير ممثلاً من خلال مؤسسات متخصصة كالمصارف (قروض مصرفية) أو من خلال المستثمرين والجمهور عموماً (قروض سندات). أو من خلال تمويل الأصول طويلة الأجل عن طريق موردي هذه الأصول. وسنعرض في هذا الفصل الالتزامات غير المتداولة التي تنجم عن قروض تحصل عليها المنشآت مقابل إصدار سندات لهم.

### ٢ - ٢: السندات Bonds:

#### ٢-٢-١: مفهوم السندات:

تعدّ السندات المصدرة من قبل منشآت الأعمال بمنزلة أدوات دين يتم طرحها في السوق المالي لأجل طويلة قد تصل إلى عشرات السنين (٣٠ سنة مثلاً). وتمثل السندات عقداً أو اتفاقاً أو قرضاً *Indenture* بين المنشأة "المقرض" والمستثمر "المقرض". إذ يقوم المستثمر بإقراض المنشأة مبلغاً محدداً، وتقوم المنشأة بالمقابل برد أصل الدين، إضافة إلى فوائد دورية محددة بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسند، يتم دفعها في تواريخ استحقاق محددة.

وتصدر السندات عن منشآت الأعمال، كما قد تصدر عن الحكومات. فتصدر منشآت الأعمال السندات لاقتراض الأموال من المستثمرين وفق شروط محددة في عقد قرض السندات. أما السندات التي تصدرها الحكومات فتمثل صكوك مديونية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، وذلك بهدف الحصول على موارد مالية إضافية لتغطية العجز في الموازنة أو لمواجهة

التضخم، ومن أبرز السندات الحكومية سندات الخزانة *Treasury Bonds* التي يتراوح استحقاقها بين ٥ سنوات وثلاثين سنة. وسنتعرض في هذا المقرر للسندات التي تصدرها منشآت الأعمال. وتعدّ السندات التي تصدرها منشآت الأعمال النموذج الأكثر شيوعاً للديون طويلة الأجل المعروضة ضمن الالتزامات طويلة الأجل في الميزانية، والغرض الرئيسي منها هو الاقتراض طويل الأجل عندما يكون مبلغ المال اللازم أكبر من استطاعة مقرض واحد. فمن خلال إصدار سندات من فئات ١,٠٠٠ ل.س مثلاً يمكن الحصول على مبلغ كبير من الدين طويل الأجل الذي يمكن تقسيمه إلى وحدات استثمارية صغيرة تسمى السند، وهكذا يمكن لأكثر من مقرض واحد من الإسهام في تمويل القرض.

#### ويمثل السند الناتج عن عقد السندات وعداً بدفع:

- أ) مبلغ من النقود بتاريخ استحقاق محدد.
- ب) فائدة دورية بمعدل محدد من القيمة الاسمية (مبلغ الاستحقاق) *Maturity Amount*.
- يتم إثبات كل سند من السندات المصدرة بشهادة السند التي غالباً ما تحمل قيمة اسمية، وغالباً ما تكون دفعات الفائدة على السند نصف سنوية، بالرغم من أن معدل الفائدة على متن السند يُعبر عنها بمعدل سنوي.

#### ٢-٢-٢: شروط إصدار السندات:

يترافق إصدار السندات غالباً مع إجراءات شكلية، وإجراءات قانونية، فغالباً ما تتطلب الأنظمة الداخلية للشركات موافقة مجلس الإدارة، وحملة الأسهم، قبل إصدار قرض السندات أو إجراء أي دين طويل الأجل، كما يتطلب الأمر الحصول على موافقة الجهة المشرفة على عمل السوق المالية (في سورية تسمى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية). فعلى سبيل المثال، حدد قانون الشركات في سورية شروط إصدار السندات بما يلي:

- أ- أن يكون رأس مال الشركة مسدداً بالكامل.
- ب- أن لا يتجاوز القرض رأس مال الشركة.
- ت- موافقة الهيئة العامة العادية عند إصدار سندات قروض عادية، وموافقة الهيئة غير العادية عند إصدار سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم.
- ث- الحصول على موافقة الوزارة وموافقة هيئة الأوراق المالية.

من ناحية أخرى، غالباً ما يكون على الديون طويلة الأجل الكثير من القيود والتعهدات من أجل حماية المقرضين والمقرضين، وينص على هذه التعهدات وغيرها من الشروط التي تحكم علاقة المقرض بالمقرض في عقد إصدار القرض أو السند التجاري، ويرافق إصدار السندات نوعان من الوثائق:

## ١ - شهادة السند *Bond Certificate*:

التي تمثل دليل ملكية الحقوق التي يتضمنها السند، وتتضمن معلومات محددة مثل: متى يتم سداد الفوائد وأصل القرض، وكيف؟ وقد يكون السند مسجلاً باسم صاحبه في دفاتر المنشأة، حيث يتم إرسال الفوائد الدورية له (سندات اسمية)، كما قد يكون السند لحامله، وهنا تكون الفوائد على شكل كوبونات يجب تسليمها للمنشأة، أو إلى المصرف الذي يخدم القرض للحصول على قيمتها.

## ٢ - وثيقة (عقد) إصدار السند *Indenture*:

وهي وثيقة تتضمن تفاصيل الاتفاق بين المقترض (المنشأة المصدرة) *Bond Issuer* وبين الدائنين *Bond Holders*، وتشمل بيانات هذه الوثيقة مثلاً:

أ- سداد القرض.

ب- معدل الفائدة.

ت- شروط الاستدعاء.

ث- الأملاك الموضوعة رهناً.

ج- تحديد مسؤوليات القائم بإدارة الإصدار وخدمته (قد يكون أحد المصارف، أو أحد الأقسام داخل المنشأة).

ح- الشروط التي تقيد إدارة المنشأة، مثل: عدم السماح بإصدار ديون جديدة، قيود توزيعات الأرباح، و تحديد حجم معين من رأس المال العامل لخدمة السيولة ... الخ.

## ٢-٣: أنواع السندات وتصنيفاتها *Type and rating of bonds*:

هناك العديد من أنواع السندات في الواقع العملي، تختلف فيما بينها وفقاً لأسس متنوعة، ونبين فيما يلي الأنواع الأكثر شيوعاً للسندات التي تصدرها منشآت الأعمال:

### أولاً: السندات المضمونة والسندات غير المضمونة:

يكون السند مضموناً *Secured bond* من خلال دعمه بنوع من أنواع الرهون، وتكون سندات الرهن مضمونة بأحقيتها بأصول عقارية، وقد تكون السندات مضمونة بضمانات إضافية، قد يكون الضمان الإضافي أوراقاً مالية (أسهم، سندات) لشركة أخرى.

ومن ناحية أخرى، تدعى السندات التي تكون غير مدعومة برهن سندات غير مضمونة *Unsecured* أو *Debenture bond*، وهذا السندات بالإضافة إلى أنها غير مضمونة فإنها عالية المخاطرة، لذلك فهي تدفع معدل فائدة عالي، وتستخدم هذه السندات عادة لتمويل عملية شراء شركة بأموال مقترضة.

#### ثانياً: السندات ذات الأجل، السندات المتسلسلة، والسندات القابلة للاستدعاء:

السند الصادر بتاريخ استحقاق واحد يسمى سندا ذا أجل *Term Bond*، والسندات المصدرة بتاريخ استحقاق متسلسلة (أي التي يتم سداد أصل الدين الناشئ بسببها على دفعات) تسمى السندات المتسلسلة *Serial bonds*. أما السندات القابلة للاستدعاء *Callable Bonds*، فتعطي الحق لمصدرها باستدائها وسحبها من التداول قبل تاريخ استحقاقها إذا وجد أن من مصلحته ذلك، كما هو الحال عند انخفاض معدلات الفائدة في السوق عن الفائدة التي يدفعها على تلك السندات مع توافر المال اللازم لاستدعاء تلك السندات.

#### ثالثاً: السندات القابلة للتحويل:

السندات القابلة للتحويل *Convertible Bonds* هي السندات التي يمكن تحويلها إلى أوراق مالية أخرى من الأوراق التي تصدرها المنشأة خلال فترة محددة بعد الإصدار. وعلى اعتبار أن عملية تحويل سندات إلى أسهم تمثل زيادة في رأس مال الشركة، فقد اشترط قانون الشركات في سورية رقم (٢٩) لعام ٢٠١١ موافقة الهيئة العامة غير العادية على إصدار سندات القروض القابلة للتحويل، وورد في المادة (١٢٩) من القانون المذكور يجوز للشركة إصدار سندات قروض قابلة للتحويل إلى أسهم وفق الأحكام التالية:

(أ) أن يتضمن قرار الهيئة غير العادية جميع القواعد والشروط التي يتم على أساسها تحويل سندات القرض إلى أسهم.  
(ب) أن يبدي مالك السند رغبته بالتحويل في المواعيد التي تنص عليها شروط الإصدار، وإذا لم يبدي رغبته خلال هذه المدة فقد حقه في التحويل.

#### رابعاً: السندات المضمونة بالبضائع:

السندات المضمونة بالبضائع *Commodity backed bonds* هي سندات يمكن استردادها مقابل بضائع، مثل براميل من النفط، أطنان من الفحم، أو مقابل أونصات من المعادن الثمينة. مثال على ذلك، أن تباع إحدى شركات التعدين إصدارين من السندات القابلة للاستدعاء إما مقابل \$١,٠٠٠ نقداً، أو مقابل ٥٠ أونصة من الفضة، أي منها الأكبر قيمة بتاريخ



الاستحقاق، علماً أنها تحمل معدل فائدة محدودة قدره ٨,٥%، وتتمثل المشكلة المحاسبية هنا في كيفية تقدير قيمة استحقاق تلك السندات (القيمة الاسمية) خصوصاً أن أسعار الفضة تتباين بين \$٤ و \$٤٠ للأونصة منذ الإصدار.

#### خامساً: السندات الاسمية والسندات لحاملها:

السندات الاسمية *Registered Bonds* هي السندات التي تصدر باسم مالكيها، وتتطلب لإتمام عملية البيع التنازل عن شهادة السند، وإصدار شهادة جديدة. ومن ناحية أخرى السندات بكونها *Bearer (Coupon) Bonds*، هي السندات التي لا يسجل عليها اسم مالكيها، ويمكن تحويلها من مالك لآخر بالتسليم والاستلام.

#### سادساً: سندات الدخل وسندات الإيرادات:

سندات الدخل *Income Bonds* لا تدفع فائدة إلا إذا كانت الشركة المصدرة شركة رابحة. أما سندات الإيراد *Revenue Bonds*، فسميت هكذا لأن الفائدة عليها تدفع من مصادر إيراد محددة، غالباً ما تصدر من قبل المطارات، منشآت المدارس، الهيئات الحكومية. وبالتالي فإن الفائدة على هذه السندات تدفع مع الإيرادات المتحققة من هذه المنشآت.

#### ٢-٢-٤: إصدار السندات:

غالباً لا تتم عملية إصدار السندات وتسويقها للجمهور في وقت واحد، فقد يحتاج الأمر إلى مدة من الزمن، قد تصل إلى أسابيع، وأحياناً إلى أشهر. وخلال الفترة بين إصدار السندات والحصول على الموافقات اللازمة، وبين تاريخ تسويقها وطرحها في السوق، يمكن أن تحدث مجموعة من التغيرات التي تؤثر في سعر بيع السند وفي تسويقه، فقد تتغير الأوضاع المالية للمنشأة المصدرة، أو قد تحدث تغيرات في السوق المالية.

ومن الجدير ذكره أن لكل سند قيمة اسمية، ويجب الأخذ بالحسبان أن السندات قدر تصدر بقيمتها الاسمية أو بأكبر منها أو بأقل منها. وعليه، فإن سعر بيع السندات يختلف عن القيمة الاسمية للسندات، حيث يتم تحديد سعر بيع السندات استناداً للعديد من المحددات والمتغيرات، أبرزها: قوانين العرض والطلب للبائع والمشتري، المخاطر ذات العلاقة، وضع السوق، والوضع الاقتصادي. ويعتمد مجتمع الاستثمار على تقويم السندات على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاستثمار في هذه السندات، حيث تتكون هذه القيمة من:

أ- مبلغ الفائدة النقدي المدفوع عن كل دورة.

ب- رأس مال السند (القيمة الاسمية).

وهنا يجب توضيح أن هناك معدلان للفائدة، معدل الفائدة الاسمي، ومعدل الفائدة الفعّال، كما يلي:

أ- معدل الفائدة الاسمي، هو المعدل الذي يكون مكتوب على شهادة السند، وتدفع على أساسه الفوائد الدورية لحملة السندات.

ب- معدل الفائدة الفعّال أو الحقيقي، هو معدل الفائدة على استثمار مكافئ في تاريخ إصدار السندات (معدل الفائدة في السوق).

### مثال (٢-١):

بفرض أن إحدى الشركات أصدرت سندات قرض بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. بمعدل فائدة ١٠% تدفع سنوياً، ويكون معدل الفائدة الفعّال ١٢%. في هذه الحالة:

أ) معدل الفائدة الاسمي المكتوب على السند هو ١٠%، بالتالي الفائدة الدورية التي تدفعها المنشأة سنوياً لحملة السندات =  $1,000,000 \times 10\% = 100,000$  ل.س.

ب) معدل الفائدة الفعّال ١٢%، وهذا المعدل يؤخذ بالحسبان عند تحديد سعر إصدار السندات كما سنرى في الشرح الآتي.

ولتحديد سعر إصدار السندات يؤخذ بالحسبان ما إذا كان معدل الفائدة الاسمي أكبر أو أقل من معدل الفائدة الفعّال أو مساوياً له، كما يلي:

أ- إذا كان معدل الفائدة الفعّال يساوي معدل الفائدة الاسمي، فهنا يتم إصدار السندات بقيمتها الاسمية، أي بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س في المثال السابق، وهو المبلغ الذي يحصل من مشتري السندات، كما أنه المبلغ الذي سترده الشركة لهم عند استحقاق السندات.

ب- إذا كان معدل الفائدة الفعّال أكبر من معدل الفائدة الاسمي، مثلاً إذا كان معدل الفائدة الفعّال ١٢%، والاسمي ١٠%، هذا يعني أن المستثمرين يمكنهم شراء سندات أخرى تحقق فائدة ١٢%، لذلك وحتى يتم تشجيعهم على شراء السندات التي أصدرتها الشركة يتم إصدارها بسعر أقل من قيمتها الاسمية، هنا مثلاً، قد يتم إصدار السندات بمبلغ ٩٥٠,٠٠٠ ل.س، والفرق بين القيمة الاسمية للسندات البالغة ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س وسعر إصدارها البالغ ٩٥٠,٠٠٠ ل.س وهو ٥٠,٠٠٠ ل.س يسمى خصم إصدار. بكلمات أخرى: سيدفع المستثمر مبلغ ٩٥٠,٠٠٠ ل.س للحصول على السندات ويحصل على مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، ولكن الفائدة الدورية التي يحصل عليها تبلغ  $1,000,000 \times 10\% = 100,000$  ل.س.

ت- إذا كان معدل الفائدة الفعّال أقل من معدل الفائدة الاسمي، مثلاً إذا كان معدل الفائدة الفعّال (في السوق) يبلغ ٨%، ومعدل الفائدة الاسمي ١٠%، هنا يتم إصدار السندات بعلاوة إصدار أي بمبلغ أكبر من القيمة الاسمية ولنفرض مثلاً أنه مبلغ ١,٠٣٠,٠٠٠ ل.س، بالتالي الفرق بين القيمة الاسمية البالغة ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. وسعر إصدار السندات البالغ ١,٠٣٠,٠٠٠ ل.س وهو ٣٠,٠٠٠ ل.س يمثل علاوة إصدار.

وفي هذا السياق لابد من توضيح أن سعر إصدار السندات يتحدد بأحد الأسلوبين التاليين:

- (١) إما كنسبة مئوية أعلى أو أقل أو تساوي القيمة الاسمية للسندات.
- (٢) أو، عن طريق المعادلة التالية: سعر إصدار السندات (القيمة الحالية للسندات) = القيمة الحالية لمبلغ القرض + القيمة الحالية لمبلغ الفوائد الدورية المدفوعة على السندات

#### ٢-٤-١: تحديد سعر إصدار السندات كنسبة مئوية من القيمة الاسمية:

يتحدد سعر إصدار السندات كنسبة مئوية من القيمة الاسمية، وفي هذه الحالة يكون سعر إصدار السندات يساوي إلى القيمة الاسمية مضروباً بالنسبة المئوية. ويكون الفرق ما بين سعر إصدار السندات والقيمة الاسمية في حال وجوده إما علاوة إصدار أو خصم إصدار.

**مثال (٢-٢): (الحالة الأولى: سعر بيع السندات يساوي القيمة الاسمية (لا يوجد علاوة إصدار ولا خصم إصدار)):**

أصدرت إحدى الشركات قرض سندات قيمته الاسمية ٦٠٠,٠٠٠ ل.س بـ ١٠٠%، بمعدل فائدة ١٠% سنوياً علماً أن معدل الفائدة الفعّال يبلغ ١٠%، والمطلوب:

أ- تحديد سعر إصدار قرض السندات.

ب- تحديد مبلغ الفائدة النقدية المدفوعة كل دورة لحملة السندات.

**الحل:**

نلاحظ أنه في هذا المثال أن السندات أصدرت بنسبة مئوية. وبالتالي فإن سعر إصدار السندات هو عبارة عن حاصل ضرب القيمة الاسمية للسندات بالنسبة المئوية. وطالما أن معدل الفائدة الاسمي = معدل الفائدة الفعّال = ١٠%، بالتالي لا يوجد خصم إصدار ولا علاوة إصدار.

أ- سعر إصدار السندات = ٦٠٠,٠٠٠ × ١٠٠% = ٦٠٠,٠٠٠ ل.س.

ب- الفائدة النقدية المدفوعة في كل دورة =

القيمة الاسمية لقرض السندات  $\times$  معدل الفائدة الاسمي  
 $= 600,000 \times 10\% = 60,000$  ل.س.

**مثال (٢ - ٣): (حالة وجود علاوة إصدار):**

أصدرت إحدى الشركات قرض سندات قيمته الاسمية ٨٠٠,٠٠٠ ل.س بـ ١١٠%، أي بزيادة قدرها ١٠% عن قيمته الاسمية بمعدل فائدة ٩% سنوياً علماً أن معدل الفائدة الفعّال يبلغ ٨%، والمطلوب:

أ- تحديد سعر إصدار قرض السندات.

ب- تحديد علاوة أو خصم الإصدار.

ت- تحديد مبلغ الفائدة النقدية المدفوعة كل دورة لحملة السندات.

**الحل:**

أ- سعر إصدار السندات  $= 800,000 \times 110\% = 880,000$  ل.س.

ب- علاوة الإصدار = سعر الإصدار للسندات - القيمة الاسمية للسندات  
 $= 880,000 - 800,000 = 80,000$  ل.س.

ج- الفائدة النقدية المدفوعة كل دورة = القيمة الاسمية لقرض السندات  $\times$  معدل الفائدة الاسمي  
 $= 800,000 \times 9\% = 72,000$  ل.س.

**مثال (٢ - ٤): (حالة وجود خصم إصدار):**

أصدرت إحدى الشركات قرض سندات قيمته الاسمية ٥٠٠,٠٠٠ ل.س بـ ٩٧%، أي بانخفاض قدره ٣% عن قيمتها الاسمية، وذلك بمعدل فائدة ١٢% علماً أن معدل الفائدة الفعّال يبلغ ١٤%، والمطلوب:

أ- تحديد سعر إصدار قرض السندات.

ب- تحديد علاوة أو خصم الإصدار.

ت- تحديد مبلغ الفائدة النقدية المدفوعة كل دورة لحملة السندات.

**الحل:**

طالما أن سعر إصدار السندات أقل من قيمتها الاسمية، بالتالي يكون لدينا خصم إصدار

أ- سعر إصدار السندات  $= 500,000 \times 97\% = 485,000$  ل.س.

ب- خصم الإصدار = القيمة الاسمية للسندات - سعر إصدار السندات

$$= 500,000 - 485,000 = 15,000 \text{ ل.س.}$$

ج - الفائدة النقدية المدفوعة كل دورة =

القيمة الاسمية لقرض السندات × معدل الفائدة الاسمي

$$= 500,000 \times 12\% = 60,000 \text{ ل.س.}$$

### ٢-٤-٢: تحديد سعر إصدار السندات بموجب أسلوب المعادلة:

القضية الرئيسية هنا، تتمثل في أن سعر إصدار السندات يتحدد بالاستناد إلى المقارنة ما بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الفعال، حيث يحدد سعر إصدار السندات بناء على القيمة الحالية لقرض السندات المكونة من مجموع القيمة الحالية لمبلغ القرض والقيمة الحالية للفوائد الدورية. ذلك كما يلي:

سعر إصدار السندات (قيمتها الحالية) = القيمة الحالية لمبلغ القرض + القيمة الحالية لمبلغ الفوائد الدورية المدفوعة

إذاً لتحديد سعر إصدار السندات يتم تحديد ما يلي:

(أ) حساب القيمة الحالية لمبلغ قرض السندات:

القيمة الحالية لمبلغ القرض = قيمة قرض السندات × معامل القيمة الحالية لمبلغ يدفع أو يستلم بعد عدد من السنوات (فترة القرض) عند معدل فائدة محدد

$$pv = P \frac{1}{(1+i)^n} \text{ ويعطى بالقانون التالي:}$$

حيث أن:

$pv$ : القيمة الحالية لمبلغ مفرد.

$P$ : القيمة الاسمية.

$i$ : معدل الفائدة الفعال في كل دورة.

$n$ : عدد الدورات.

(ب) القيمة الحالية للفوائد:

القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة = الفائدة المدفوعة نقداً في كل دورة × معامل القيمة الحالية لمبلغ يدفع أو يستلم دورياً عند معدل فائدة محدد ولعدد من الدورات.

$$pv = R \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

ويعطى بالقانون التالي:

حيث أن:

$pv$ : القيمة الحالية لمبلغ مفرد.

$R$ : الفائدة النقدية =  $R = P * i$ ، مع العلم أن  $i$  هو معدل الفائدة الأسمي.

$i$ : معدل الفائدة الفعال في كل دورة.

$n$ : عدد الدورات.

**مثال (٢ - ٥):**

أصدرت إحدى المنشآت سندات بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ ل.س بمعدل فائدة سنوية ١٠% تدفع سنوياً لمدة ٦ سنوات، وفي تاريخ الإصدار كانت الفائدة في السوق على سندات مماثلة ١٢%.

**المطلوب:**

١. حساب القيمة الحالية للسندات.

٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.

**الحل:**

١. حساب القيمة الحالية للسندات:

في هذه الحالة يكون سعر إصدار قرض السندات يساوي مجموع القيمة الحالية لمبلغ القرض مضافاً إليه القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة الدورية. أي أن:

سعر إصدار السندات (قيمتها الحالية) = القيمة الحالية لمبلغ القرض + القيمة الحالية لمبلغ الفوائد الدورية المدفوعة

ولتحديد سعر إصدار السندات يتم إذن ما يلي:

أ - القيمة الحالية لمبلغ القرض:

تحتسب القيمة الحالية لمبلغ القرض من خلال استخدام معادلة القيمة الحالية لمبلغ واحد مخصوماً بمعدل فائدة سوقي ولعدة دورات وهي:

القيمة الحالية لمبلغ القرض = مبلغ القرض × معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يدفع بعد عدد من الفترات.  
ويمكن الحصول على معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يدفع بعد عدد من الدورات من جداول القيمة الحالية،  
ويبلغ في المثال السابق ٠,٥٠٦٦٣ [معامل القيمة الحالية لمبلغ يدفع ويستلم بعد ٦ سنوات عند معدل فائدة ١٢%].

بالتالي تكون القيمة الحالية لمبلغ القرض =  $٠,٥٠٦٦٣ \times ٢٠٠,٠٠٠ = ١٠١,٣٢٦$  ل.س

أو يحسب معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يدفع بعد عدد من الدورات من خلال العلاقة التالية:

$$pv = P \frac{1}{(1+i)^n}$$

وبالتالي فالقيمة الحالية لقرض السندات في المثال السابق =

$$pv = 200,000 \frac{1}{(1+0.12)^6}$$

$$pv = 101,326$$

ب - القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة:

تساوي القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة = الفائدة النقدية المدفوعة دورياً × معامل القيمة الحالية لمبلغ يستلم أو يدفع  
دورياً لعدد من الفترات (٦ دورات في هذا المثال).

أيضاً يمكن الحصول على معامل القيمة الحالية وفق طريقتين:

إذ يمكن الحصول على معامل القيمة الحالية من خلال جداول القيمة الحالية، ووفق هذا المثال، يكون مطلوب معامل

القيمة الحالية لمبلغ يدفع أو يستلم دورياً لعدد من الدورات تبلغ ٦ دورات، وهو يساوي ٤,١١١٤١، بالتالي:

القيمة الحالية لجملة مدفوعات الفائدة = الفائدة النقدية المدفوعة دورياً × ٤,١١١٤١

$$= ٤,١١١٤١ \times ٢٠٠,٠٠٠ = ٨٢,٢٢٨,٢ \text{ ل.س.}$$

أو يمكن حساب معامل القيمة الحالية لمبلغ يستلم أو يدفع دورياً من خلال العلاقة التالية:

$$pv = R \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

$$pv = 20,000 \frac{1 - \frac{1}{(1 + 0.12)^6}}{0.12}$$

$$pv = 82,2282$$

ج - القيمة الحالية لقرض السندات:

تساوي هذه القيمة مجموع القيمة الحالية لكل من مبلغ القرض والفوائد المدفوعة دورياً وتساوي:

البيان	ل.س.
القيمة الحالية لمبلغ القرض	١٠١,٣٢٦
+ القيمة الحالية لجملة مدفوعات الفائدة دورياً	٨٢,٢٢٨,٢
= القيمة الحالية لقرض السندات (سعر إصدار أو بيع السندات)	١٨٣,٥٥٤,٢

٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات:

ووفق هذا المثال، تبلغ القيمة الاسمية للسندات ٢٠٠,٠٠٠ ل.س وسعر إصدارها أو بيعها (قيمتها الحالية) ١٨٣,٥٥٤,٢ ل.س، أي أن سعر الإصدار أقل من القيمة الاسمية، بالتالي، سوف تباع هذه السندات بخصم إصدار قدره ١٦٤٤٥,٨ ل.س (٢٠٠,٠٠٠ - ١٨٣,٥٥٤,٢ ل.س).

وغالبا ما يتم وضع السعر الذي تباع به السندات نسبة مئوية من قيمتها الاسمية، مثلاً، عندما تبيع المنشأة السند بـ ١٠٣%، فهذا يعني أن المنشأة حصلت على ١٠٣% من القيمة الاسمية للسندات (إذا كانت القيمة الاسمية للسندات ١٥٠,٠٠٠ ل.س فستحصل المنشأة على ١٥٤,٥٠٠ ل.س). وبالمقابل إذا كان سعر البيع ١٤٥,٥٠٠ ل.س، فإنه يمكن القول إن سعر السندات يمثل ٩٧% من القيمة الاسمية.

مثال (٢ - ٦):

أصدرت شركة الشرق سندات قرض قيمتها الاسمية تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.س وتحمل معدل فائدة اسمي ١٠% لمدة ٦ سنوات، علماً أن معدل الفائدة الفعّال في السوق بتاريخ إصدار السندات يبلغ ٨%.

فإذا علمت ما يلي:

أ - معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يدفع بعد ٦ سنوات عند معدل فائدة فعّال ٨% هو: ٠,٦٣٠١٧

ب - معامل القيمة الحالية لجملة دفعات دورية متساوية لمدة ٣ دورات عند معدل فائدة فعّال ٨% هو: ٤,٦٢٢٨٨



المطلوب:

١. حساب القيمة الحالية للسندات.

٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.

الحل:

١. حساب القيمة الحالية للسندات:

طالما أن معدل الفائدة الاسمي أقل من معدل الفائدة الفعّال، فإن السندات تصدر بعلاوة إصدار، أي أن سعر إصدار السندات (أو قيمتها الحالية) أكبر من قيمتها الاسمية (المبلغ المسجل على السندات والذي سيتم دفعه لحملة السندات عند استحقاقها).

$$١ - \text{الفائدة النقدية المدفوعة كل دورة} = \text{القيمة الاسمية لقرض السندات} \times \text{معدل الفائدة الاسمي} \\ = ٥٠٠,٠٠٠ \times ١٠\% = ٥٠,٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

٢ - لتحديد القيمة الحالية لقرض السندات يجب تحديد القيمة الحالية لمبلغ القرض والقيمة الحالية للفوائد المدفوعة دورياً:

أ - القيمة الحالية لمبلغ القرض = قيمة مبلغ القرض (الاسمية)  $\times$  معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يدفع بعد ٦ سنوات عند معدل فائدة فعّال ٨%.

$$= ٥٠٠,٠٠٠ \times ٠,٦٣٠١٧ = ٣١٥,٠٨٥ \text{ ل.س.}$$

ب - القيمة الحالية لجملة مدفوعات الفائدة = مبلغ الفائدة النقدية المدفوعة كل دورة  $\times$  معامل القيمة الحالية لجملة دفعات دورية متساوية لمدة ٣ دورات عند معدل فائدة فعّال ٨%

$$= ٥٠,٠٠٠ \times ٤,٦٢٢٨٨ = ٢٣١,١٤٤ \text{ ل.س.}$$

بناءً عليه تكون القيمة الحالية لقرض السندات كما يلي:

البيان	ل.س
القيمة الحالية لمبلغ القرض	٣١٥,٠٨٥
يضاف: القيمة الحالية لجملة الفوائد المدفوعة دورياً	٢٣١,١٤٤
= القيمة الحالية لقرض السندات	٥٤٦,٢٢٩

٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات:

علاوة الإصدار = القيمة الحالية لقرض السندات (سعر بيعها) - القيمة الاسمية لقرض السندات

$$= ٥٤٦,٢٢٩ - ٥٠٠,٠٠٠ = ٤٦,٢٢٩ \text{ ل.س.}$$

## ٢-٢-٥: المعالجة المحاسبية لإصدار السندات:

### ٢-٢-٥-١: السندات المصدرة بالقيمة الاسمية (لا يوجد خصم إصدار أو علاوة إصدار):

تصدر السندات في هذه الحالة بقيمتها الاسمية وبتاريخ الفائدة *Bonds issued at par on interest date*، حيث يتوافق تاريخ استحقاق الفائدة مع السنة المالية للمنشأة، مثلاً سندات مصدرة بقيمة اسمية في ٠١/٠١ وبفائدة سنوية، في هذه الحالة تستحق الفوائد في ١٢/٣١ (فائدة سنوية) كما تدفع في نفس التاريخ، ومن جهة أخرى قد يتم سداد الفائدة مرتين في السنة المالية مثلاً في ٠١/٠١ و ٠٧/٠١ من كل عام (فائدة نصف سنوية)، ولكن في كلتا الحالتين نلاحظ أن تاريخ السداد متوافق مع السنة المالية.

#### مثال (٢ - ٧):

أصدرت إحدى المنشآت في ٢٠١٩/٠١/٠١ قرض سندات قيمته الاسمية ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، يحمل فائدة معدلها السنوي ١٠%، مستحقة الدفع في ٠١/٠١ و ٧/١ من كل عام، ولمدة ٥ سنوات (علماً أن معدل الفائدة السنوي في السوق عن السندات المماثلة هو ١٠%).

#### المطلوب:

١. حساب القيمة الحالية للسندات وتحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.
٢. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٣. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

#### الحل:

١. حساب القيمة الحالية للسندات وتحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات:  
بما أن معدل الفائدة الاسمي يساوي معدل الفائدة الفعال فإن السندات تصدر بالقيمة الاسمية وبالتالي لا يوجد خصم أو علاوة إصدار.

٢. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط: تكون القيود المحاسبية على النحو التالي:

أ - إثبات إصدار السندات بقيمتها الاسمية:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من ح/ النقدية		٣,٠٠٠,٠٠٠
إلى ح/ قرض سندات	٣,٠٠٠,٠٠٠	
إصدار سندات قرض بقيمتها الاسمية		

ب- إثبات الدفعة نصف السنوية الأولى للفائدة وذلك في ٢٠١٩/٠٧/٠١<sup>(١)</sup>:  
تساوي هذه الدفعة [٣,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠% × ٦ ÷ ١٢] = ١٥٠,٠٠٠ ل.س، ونسجل مايلي:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
١٥٠,٠٠٠	من د/ مصروف الفائدة على السندات	إلى د/ النقدية
١٥٠,٠٠٠		
إثبات مدفوعات الدفعة الأولى للفائدة		

ج - إثبات مصروف الفائدة المستحقة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (نهاية العام):

٢٠١٩/١٢/٣١		
١٥٠,٠٠٠	من د/ مصروف الفائدة على السندات	إلى د/ الفائدة المستحقة على السندات
١٥٠,٠٠٠		
إثبات استحقاق الدفعة الثانية من الفائدة على السندات		

د - ومن ثم إقفال مصروف الفائدة عن الفترة كلها (السنة الأولى) في د/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٣٠٠,٠٠٠	من د/ ملخص الدخل	إلى د/ مصروف الفائدة على السندات
٣٠٠,٠٠٠		
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة		

٣. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البيان	جزئي	كلي
يطرح مصاريف تشغيلية:		
مصروف الفائدة	٣٠٠,٠٠٠	

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الالتزامات على النحو التالي:

١- لا بد من الإشارة هنا إلى أنه يستحق على هذه الفوائد ضريبة تسمى ضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة التي تحتجز من المنع وتدفعها الشركة إلى الدوائر المالية ومقدارها ٧,٥% من مبلغ الفائدة.

البيان	ل.س	ل.س
<b>التزامات متداولة:</b>		
مصرف الفائدة المستحقة	١٥٠,٠٠٠	
<b>التزامات غير متداولة (طويلة الأجل):</b>		
قرض سندات	٣,٠٠٠,٠٠٠	

#### ٢-٥-٢: السندات المصدرة بخضم إصدار أو علاوة إصدار:

##### ٢-٢-٥-١: السندات المصدرة بخضم إصدار:

السندات المصدرة بخضم إصدار بتاريخ الفائدة *Bonds issued at discount on interest date* هي سندات مصدرة بسعر أقل من قيمتها الاسمية، حيث يكون معدل الفائدة الاسمي أقل من معدل الفائدة في السوق، وبالتالي يكون لدينا خصم إصدار يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية على أساس الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية للسندات. كما أن استحقاق الفائدة يتوافق مع السنة المالية للمنشأة، بحيث تستحق في نهاية الفترة المالية.

يكون خصم الإصدار مساوياً للفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية للسندات، ويثبت عند إصدار السندات على أنه حساباً ذا طبيعة مدينة، بحيث يتم إثبات النقدية المتحصلة فقط من المقرضين. وبما أن لخصم الإصدار علاقة بالفائدة على السندات (حيث هي فائدة تحملها مصدر السند مسبقاً)، يتم استنفاد خصم الإصدار وتحمله على مصرف الفائدة على مدى الدورات التي يبقى فيها القرض متداولاً.

##### ٢-٢-٥-٢: السندات المصدرة بعلاوة إصدار:

يكون لدينا علاوة إصدار عندما تصدر السندات بسعر أكبر من قيمتها الاسمية، وفي هذه الحالة يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة في السوق.

#### ٢-٥-٣: استنفاد خصم الإصدار أو علاوة الإصدار:

يوجد طريقتان لاستنفاد خصم الإصدار أو علاوة الإصدار:

أ - طريقة القسط الثابت: حيث يتم الاستنفاد على أساس مبلغ ثابت سنوياً، إذ يتم توزيع مقدار الخصم أو العلاوة على فترات قرض السندات بشكل متساو.

ب - طريقة الفائدة الفعالة *Effective interest Method*: تسمى هذه الطريقة أسلوب الفائدة الفعالة، أو أسلوب القيمة الحالية. ويأخذ أسلوب الفائدة الفعالة في حسابه نوعين من معدلات الفائدة، ونوعين من القيم لقرض السندات، فهو يأخذ بمعدل الفائدة الفعال أو معدل الفائدة في السوق إضافة إلى معدل الفائدة الاسمي، أو المعدل المحدد على متن السندات، كما يأخذ بالقيمة الاسمية للسندات إضافة إلى قيمتها التحويلية، كما يلي:

١ - حساب مصروف الفائدة على السندات:

مصروف الفائدة على السندات = القيمة التحويلية للسندات في بداية الفترة × معدل الفائدة الفعالة

٢ - حساب الفائدة النقدية المدفوعة على السندات:

الفائدة المدفوعة نقداً = القيمة الاسمية للسندات × معدل الفائدة الاسمي

٣ - تحديد المستفد من العلاوة أو الخصم، على أساس الفرق بين مصروف الفائدة (التي كان يجب دفعها) مع مصروف الفائدة المدفوعة فعلاً، بحيث أن:

المستفد من الخصم أو العلاوة = مصروف الفائدة على السندات - الفائدة المدفوعة نقداً

ويعد أسلوب الفائدة الفعالة أفضل من أسلوب القسط الثابت من أجل تحقيق مقابلة سليمة بين الإيرادات والمصروفات، فيؤدي أسلوب الفائدة الفعالة إلى خلق مصروف فائدة دوري يساوي نسبة ثابتة من القيمة التحويلية للسندات، حيث تمثل الفائدة المحسوب على أساسها هذا مصروف الفائدة المتكبدة فعلياً من قبل المقترض بتاريخ الإصدار. إلا أنه يجب الأخذ بالحسبان، أن كلاً من أسلوب الفائدة الفعالة وأسلوب القسط الثابت يصلان إلى مبلغ إجمالي واحد لمصروف الفائدة خلال عمر السندات، وأن المبالغ السنوية لمصروف الفائدة على الغالب متماثلة. وعلى أية حال، عندما تكون المبالغ السنوية مختلفة كثيراً، فإن الأسلوب المطلوب بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً هو أسلوب الفائدة الفعالة.

مثال (٢ - ٨): حالة وجود خصم إصدار واستنفاده بموجب طريقة القسط الثابت:

أصدرت إحدى الشركات في ٠١/٠١/٢٠١٩ قرض سندات قيمته الاسمية ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، بمعدل فائدة ١٠% تدفع في ٠١/٠١ و ٠٧/٠١ من كل عام ولمدة خمس سنوات. علماً أن معدل الفائدة في السوق (معدل الفائدة الفعال) هو ١٢%.

المطلوب:

١. حساب القيمة الحالية للسندات.
٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.
٣. استنفاد خصم إصدار قرض السندات وفق أسلوب القسط الثابت.
٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

١. حساب القيمة الحالية للسندات وتحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات:

إن سعر إصدار قرض السندات يمثل القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض:

$$\text{أ- القيمة الحالية لمبلغ (أصل) القرض} = \text{مبلغ القرض} \times \frac{1}{(1+i)^n} = \frac{1}{(1+0,06)^{10}} \times 4,000,000 = 2,233,579 \text{ ل.س.}$$

$$\text{ب- القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = \text{الفائدة المدفوعة نقداً} \times \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i} = \frac{1 - \frac{1}{(1+0,06)^{10}}}{0,06} \times 200,000 = 7,360,870,514 \times 1,472,017 \text{ ل.س.}$$

ت- سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض) = القيمة الحالية لمبلغ (أصل) القرض + القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة = 2,233,579 + 1,472,017 = 3,705,596 ل.س.

٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات:

طالما أن معدل الفائدة الاسمي أصغر من معدل الفائدة الفعال فإن السندات تصدر بخصم إصدار. وعليه فإن، خصم إصدار قرض السندات = القيمة الاسمية لقرض السندات - القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصداره = 4,000,000 - 3,705,596 = 294,404 ل.س.

٣. استنفاد خصم إصدار قرض السندات وفق أسلوب القسط الثابت:

المبلغ المستفد سنوياً من خصم الإصدار = 294,404 ÷ 5 سنوات = 58,880,8 ل.س.

المبلغ المستفد كل دورة (كل ستة أشهر) = 58,880,8 ÷ 2 = 29,440,4 ل.س.

وبالتالي فإن جدول استنفاد خصم إصدار قرض السندات وفق طريقة القسط الثابت بفائدة ١٠% تدفع بشكل نصف سنوي ٥%، على مدى خمس سنوات، يكون على النحو التالي:

جدول استنفاد خصم إصدار قرض السندات وفق طريقة القسط الثابت بفائدة ١٠% تدفع بشكل نصف سنوي ٥%، على مدى خمس سنوات				
المبلغ التحميلي لقرض السندات	مصروف الفائدة	المستنفذ من الخصم	الفائدة المدفوعة نقداً (٥%)	التاريخ
٣,٧٠٥,٥٩٦				01/01/201٩
d3,735,036.40	c229,440.40	b29,440.40	a200,000	01/07/201٩
3,764,476.80	229,440.40	29,440.40	200,000	01/01/20٢٠
3,793,917.20	229,440.40	29,440.40	200,000	01/07/20٢٠
3,823,357.60	229,440.40	29,440.40	200,000	01/01/20٢١
3,852,798.00	229,440.40	29,440.40	200,000	01/07/20٢١
3,882,238.40	229,440.40	29,440.40	200,000	01/01/20٢٢
3,911,678.80	229,440.40	29,440.40	200,000	01/07/20٢٢
3,941,119.20	229,440.40	29,440.40	200,000	01/01/20٢٣
3,970,559.60	229,440.40	29,440.40	200,000	01/07/20٢٣
4,000,000.00	229,440.40	29,440.40	200,000	01/01/20٢٤
<b><math>b = 3,705,596 \times 0.06</math></b>			<b><math>a = 4,000,000 \times 0.05</math></b>	
<b><math>d = 3,705,596 + b</math></b>			<b><math>c = a + b</math></b>	

ملاحظات على الحل:

- ١ - مبلغ الفائدة النقدي هو مقدار الفائدة المدفوعة على القيمة الاسمية للسندات، ويساوي معدل الفائدة الاسمي (١٠% مرتين في السنة ٥%)  $\times$  القيمة الاسمية للسندات (٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س).
- ٢ - مصروف الفائدة الفعال أو الحقيقي يساوي معدل الفائدة الفعال ٦% (١٢% سنوياً لفائدة تدفع مرتين في السنة)  $\times$  المبلغ التحميلي (القيمة الحالية للسندات مضافاً إليها مقدار المستنفذ من خصم الإصدار).
- ٢ - في نهاية مدة القرض يجب أن يكون مقدار المستنفذ من خصم الإصدار مضافاً إلى المبلغ التحميلي للسندات مساوياً للقيمة الاسمية لقرض السندات.

٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط:

أ - إثبات إصدار السندات بقيمتها الاسمية:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من المذكورين		
ح/ النقدية		٣,٧٠٥,٥٩٦
ح/ خصم إصدار قرض السندات		٢٩٤,٤٠٤
إلى ح/ قرض سندات	٤,٠٠٠,٠٠٠	
إصدار سندات قرض بخصم إصدار		

ب- إثبات الدفعة نصف السنوية الأولى للفائدة وذلك في ٢٠١٩/٠٧/٠١:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ مصروف الفائدة على السندات		٢٢٩,٤٤٠,٤٠
إلى المذكورين		
ح/ النقدية	٢٠٠,٠٠٠	
ح/ خصم إصدار قرض السندات	٢٩,٤٤٠,٤٠	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة المدفوعة نقداً والمستنفذ من خصم إصدار قرض السندات		

ج - إثبات مصروف الفائدة المستحقة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (نهاية العام):

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ مصروف الفائدة على السندات		٢٢٩,٤٤٠,٤٠
إلى المذكورين		
ح/ الفائدة المستحقة على السندات	٢٠٠,٠٠٠	
ح/ خصم إصدار قرض السندات	٢٩,٤٤٠,٤٠	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة المستحقة والمستنفذ من خصم إصدار قرض السندات		



د - ومن ثم يتم إقفال مصروف الفائدة عن الفترة كلها (السنة الأولى) في ح/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٤٥٨,٨٨٠,٨٠	من ح/ ملخص الدخل	
٤٥٨,٨٨٠,٨٠	إلى ح/ مصروف الفائدة على السندات	
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة		

٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البيان	جزئي	كلي
<u>يطرح مصاريف تشغيلية:</u>		
مصروف الفائدة	٤٥٨,٨٨٠,٨٠	

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الالتزامات غير المتداولة على النحو التالي:

يظهر حساب خصم إصدار السندات في دفتر الأستاذ كما يلي:

ح/ خصم إصدار قرض السندات			
٢٩٤,٤٠٤	إلى ح/ قرض السندات	٢٩,٤٤٠,٤٠	من ح/ مصروف الفائدة
٢٩,٤٤٠,٤٠		٢٩,٤٤٠,٤٠	من ح/ مصروف الفائدة
٢٣٥,٥٢٣,٢٠		٢٣٥,٥٢٣,٢٠	رصيد غير مستنفذ لخصم إصدار قرض السندات يظهر في الميزانية
٢٩٤,٤٠٤	المجموع	٢٩٤,٤٠٤	المجموع
الميزانية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١			

<u>التزامات متداولة</u>			
الفائدة المستحقة على السندات	٢٠٠,٠٠٠		
<u>التزامات طويلة الأجل</u>			
قرض السندات	٤,٠٠٠,٠٠٠		
<u>(-) خصم إصدار قرض السندات</u>	<u>(٢٣٥,٥٢٣,٢٠)</u>		
	٣,٧٦٤,٤٧٦,٨٠		

مثال (٢ - ٩): حالة وجود خصم إصدار قرض السندات واستنفاذه وفق أسلوب الفائدة الفعالة:

بالعودة إلى بيانات المثال السابق أعلاه، وبفرض أن استنفاذ خصم الإصدار يتم بموجب أسلوب الفائدة الفعالة، والمطلوب:

١. حساب القيمة الحالية للسندات.
٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.
٣. استنفاذ خصم إصدار قرض السندات وفق أسلوب الفائدة الفعالة.
٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

١. حساب القيمة الحالية للسندات وتحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات:

إن سعر إصدار قرض السندات يمثل القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض:

$$\text{ث- القيمة الحالية لمبلغ (أصل) القرض} = \text{مبلغ القرض} \times \frac{1}{(1+i)^n} = \frac{1}{(1+0,06)^{10}} \times ٤,٠٠٠,٠٠٠ = ٢,٢٣٣,٥٧٩ \text{ ل.س.}$$

$$\text{ج- القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = \text{الفائدة المدفوعة نقداً} \times \frac{1}{i} = \frac{1}{0,06} \times ٢٠٠,٠٠٠ = ٣,٣٣٣,٣٣٣ \text{ ل.س.}$$

$$\text{ح- سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض)} = \text{القيمة الحالية لمبلغ (أصل) القرض} + \text{القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = ٢,٢٣٣,٥٧٩ + ١,٤٧٢,٠١٧ = ٣,٧٠٥,٥٩٦ \text{ ل.س.}$$

٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات:

طالما أن معدل الفائدة الأسمي أصغر من معدل الفائدة الفعال فإن السندات تصدر بخصم إصدار. وعليه فإن، خصم إصدار قرض السندات = القيمة الاسمية لقرض السندات - القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصداره = ٤,٠٠٠,٠٠٠ - ٣,٧٠٥,٥٩٦ = ٢٩٤,٤٠٤ ل.س.

٣. استنفاد خصم إصدار قرض السندات وفق أسلوب الفائدة الفعالة:

جدول استنفاد خصم إصدار قرض السندات وفق أسلوب الفائدة الفعالة، بفائدة ١٠% تدفع بشكل نصف سنوي ٥%، على مدى خمس سنوات				
التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً (٥%)	مصرف الفائدة (٦%)	المستنفذ من الخصم	المبلغ التحويلي لقرض السندات
01/01/201٩				٣,٧٠٥,٥٩٦
01/07/201٩	200,000	222,335.76	22,335.76	3,727,931.76
01/01/20٢٠	200,000	223,675.91	23,675.91	3,751,607.67
01/07/20٢٠	200,000	225,096.46	25,096.46	3,776,704.13
01/01/20٢١	200,000	226,602.25	26,602.25	3,803,306.37
01/07/20٢١	200,000	228,198.38	28,198.38	3,831,504.76
01/01/20٢٢	200,000	229,890.29	29,890.29	3,861,395.04
01/07/20٢٢	200,000	231,683.70	31,683.70	3,893,078.74
01/01/20٢٣	200,000	233,584.72	33,584.72	3,926,663.47
01/07/20٢٣	200,000	235,599.81	35,599.81	3,962,263.28
01/01/20٢٤	200,000	237,735.80	37,735.80	3,999,999.07

٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط:

أ - إثبات إصدار السندات بقيمتها الاسمية:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من المذكورين		٣,٧٠٥,٥٩٦
ح/ النقدية		٢٩٤,٤٠٤
ح/ خصم إصدار قرض السندات		
إلى ح/ قرض سندات	٤,٠٠٠,٠٠٠	
إصدار سندات قرض بخصم إصدار		

ب- إثبات الدفعة نصف السنوية الأولى للفائدة وذلك في ٢٠١٩/٠٧/٠١:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ مصروف الفائدة على السندات		٢٢٢,٣٣٥,٧٦
إلى المذكورين		
ح/ النقدية	٢٠٠,٠٠٠	
ح/ خصم إصدار قرض السندات	٢٢,٣٣٥,٧٦	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة المدفوعة نقداً والمستنفذ من خصم إصدار قرض السندات		

ج - إثبات مصروف الفائدة المستحقة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (نهاية العام):

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ مصروف الفائدة على السندات		٢٢٣,٦٧٥,٩١
إلى المذكورين		
ح/ الفائدة المستحقة على السندات	٢٠٠,٠٠٠	
ح/ خصم إصدار قرض السندات	٢٣,٦٧٥,٩١	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة المستحقة والمستنفذ من خصم إصدار قرض السندات		

د - ومن ثم يتم إقفال مصروف الفائدة عن الفترة كلها (السنة الأولى) في ح/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		٤٤٦,٠١١,٦٧
إلى د/ مصروف الفائدة على السندات	٤٤٦,٠١١,٦٧	
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة		

٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البيان	جزئي	كلي
<u>يطرح مصاريف تشغيلية:</u>		
مصروف الفائدة	٤٤٦,٠١١,٦٧	

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الالتزامات غير المتداولة على النحو التالي:  
يظهر حساب خصم إصدار السندات في دفتر الأستاذ كما يلي:

د/ خصم إصدار قرض السندات			
من د/ مصروف الفائدة	٢٢,٣٣٥,٧٦	إلى د/ قرض السندات	٢٩٤,٤٠٤
من د/ مصروف الفائدة	٢٣,٦٧٥,٩١		
<b>رصيد غير مستنفذ لخصم إصدار قرض السندات يظهر في الميزانية</b>	<b>٢٤٨,٣٩٢,٣٣</b>		
<b>المجموع</b>	<b>٢٩٤,٤٠٤</b>	<b>المجموع</b>	<b>٢٩٤,٤٠٤</b>
الميزانية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١			
<u>التزامات متداولة</u>			
الفائدة المستحقة على السندات	٢٠٠,٠٠٠		

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	٤,٠٠٠,٠٠٠		
(-) خصم إصدار قرض السندات	(٢٤٨,٣٩٢,٣٣)		
	٣,٧٥١,٦٠٧,٦٧		

مثال (٢ - ١٠): حالة وجود علاوة إصدار واستنفاذها بموجب طريقة القسط الثابت:

أصدرت إحدى الشركات في ٢٠١٩/٠١/٠١ قرض سندات قيمته الاسمية ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، بمعدل فائدة ١٠% تدفع في ٠١/٠١ و ٠٧/٠١ من كل عام ولمدة خمس سنوات. علماً أن معدل الفائدة في السوق (معدل الفائدة الفعال) هو ٨%.

المطلوب:

١. حساب سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض).
٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.
٣. استنفاذ علاوة إصدار قرض السندات وفق أسلوب القسط الثابت.
٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الحل:

١. حساب سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض):

$$\text{أ) القيمة الحالية لمبلغ (أصل) القرض} = \text{مبلغ القرض} \times \frac{1}{(1+i)^n} = \frac{1}{(1+0,04)^{10}} \times ٥,٠٠٠,٠٠٠ = ٣,٣٧٧,٨٢١ \text{ ل.س.}$$

$$\text{ب) القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = \text{الفائدة المدفوعة نقداً} \times \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i} = \frac{1 - \frac{1}{(1+0,04)^{10}}}{0,04} \times ٢٥٠,٠٠٠ = ٨,١١٠,٨٩٥٧٧٩ \times ٢,٠٢٧,٧٢٤ \text{ ل.س.}$$

$$\text{ت) سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض)} = \text{القيمة الحالية لمبلغ (أصل) القرض} + \text{القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = ٣,٣٧٧,٨٢١ + ٢,٠٢٧,٧٢٤ = ٥,٤٠٥,٥٤٥ \text{ ل.س.}$$

٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.

علاوة إصدار قرض السندات = سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصداره) - القيمة الاسمية لقرض السندات = ٥,٤٠٥,٥٤٥ - ٥,٠٠٠,٠٠٠ = ٤٠٥,٥٤٥ ل.س.

٣. استنفاد علاوة إصدار قرض السندات وفق أسلوب القسط الثابت:

المبلغ المستنفذ سنوياً من علاوة الإصدار = ٤٠٥,٥٤٥ ÷ ٥ سنوات = ٨١,١٠٩ ل.س

المبلغ المستنفذ كل دورة (كل ستة أشهر) = ٨١,١٠٩ ÷ ٢ = ٤٠,٥٥٤,٥ ل.س

جدول استنفاد علاوة إصدار قرض السندات وفق طريقة القسط الثابت بفائدة ١٠% تدفع بشكل نصف سنوي ٥%، على مدى خمس سنوات				
التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً (٥%)	المستنفذ من العلاوة	مصروف الفائدة	المبلغ التحميلي لقرض السندات
01/01/201٩				٥,٤٠٥,٥٤٥
01/07/201٩	250,000	40,554.50	209,445.50	5,364,990.50
01/01/20٢٠	250,000	40,554.50	209,445.50	5,324,436.00
01/07/20٢٠	250,000	40,554.50	209,445.50	5,283,881.50
01/01/20٢١	250,000	40,554.50	209,445.50	5,243,327.00
01/07/20٢١	250,000	40,554.50	209,445.50	5,202,772.50
01/01/20٢٢	250,000	40,554.50	209,445.50	5,162,218.00
01/07/20٢٢	250,000	40,554.50	209,445.50	5,121,663.50
01/01/20٢٣	250,000	40,554.50	209,445.50	5,081,109.00
01/07/20٢٣	250,000	40,554.50	209,445.50	5,040,554.50
01/01/20٢٤	250,000	40,554.50	209,445.50	5,000,000.00

٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط: تكون القيود المحاسبية على النحو التالي:

أ - إثبات إصدار السندات بقيمتها الاسمية:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من ح/ النقدية		٥,٤٠٥,٥٤٥
إلى المذكورين		
ح/ قرض سندات	٥,٠٠٠,٠٠٠	
ح/ علاوة إصدار السندات	٤٠٥,٥٤٥	
إصدار سندات قرض بعلاوة إصدار		

ب- إثبات الدفعة نصف السنوية الأولى للفائدة وذلك في ٢٠١٩/٠٧/٠١:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من المذكورين		
ح/ مصروف الفائدة على السندات		209,445.50
ح/ علاوة إصدار السندات		40,554.50
إلى ح/ النقدية	٢٥٠,٠٠٠	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة المدفوعة نقداً والمستنفذ من علاوة إصدار قرض السندات		

ج - إثبات مصروف الفائدة المستحقة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (نهاية العام):

٢٠١٩/١٢/٣١		
من المذكورين		
ح/ مصروف الفائدة على السندات		209,445.50
ح/ علاوة إصدار السندات		40,554.50
إلى ح/ الفائدة المستحقة على قرض السندات	٢٥٠,٠٠٠	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة المستحقة والمستنفذ من علاوة إصدار قرض السندات		



د - ومن ثم يتم إقفال مصروف الفائدة عن الفترة كلها (السنة الأولى) في ح/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٤١٨,٨٩١	من ح/ ملخص الدخل	
٤١٨,٨٩١	إلى ح/ مصروف الفائدة على السندات	
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة		

٦. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البيان	جزئي	كلي
<u>يطرح مصاريف تشغيلية:</u> مصروف الفائدة	٤١٨,٨٩١	

يظهر حساب علاوة إصدار السندات في دفتر الأستاذ كما يلي:

ح/ علاوة إصدار قرض السندات			
٤٠,٥٥٤,٥٠	من ح/ النقدية	إلى ح/ النقدية	٤٠,٥٥٤,٥٠
		إلى ح/ الفائدة المستحقة على قرض السندات	٤٠,٥٥٤,٥٠
		<b>رصيد غير مستنفذ لعلاوة إصدار قرض السندات يظهر في الميزانية</b>	<b>٣٢٤,٤٣٦</b>
٤٠,٥٥٤,٥٠	المجموع	المجموع	٤٠,٥٥٤,٥٠

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الالتزامات على النحو التالي:

الميزانية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١
-----------------------------

<b>التزامات متداولة:</b>			
الفائدة المستحقة على قرض السندات	٢٥٠,٠٠٠		
<b>التزامات طويلة الأجل:</b>			
قرض السندات	٥,٠٠٠,٠٠٠		
+ علاوة إصدار قرض السندات	٣٢٤,٤٣٦		
	<u>٥,٣٢٤,٤٣٦</u>		

مثال (٢ - ١١): حالة وجود علاوة إصدار واستنفاذها بموجب طريقة الفائدة الفعالة:

بالعودة إلى بيانات المثال السابق أعلاه، وبفرض أن علاوة الإصدار تستنفذ بموجب طريقة الفائدة الفعالة.

المطلوب:

١. حساب سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض).
٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.
٣. استنفاذ علاوة إصدار قرض السندات وفق طريقة الفائدة الفعالة.
٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

١. حساب سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض):

$$\text{ث) القيمة الحالية لمبلغ (أصل) القرض} = \text{مبلغ القرض} \times \frac{1}{(1+i)^n} = \frac{1}{(1+0,04)^{10}} \times ٥,٠٠٠,٠٠٠ = ٣,٣٧٧,٨٢١ \text{ ل.س.}$$

$$\text{ج) القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = \text{الفائدة المدفوعة نقداً} \times \frac{1}{i} \times \frac{1 - (1+i)^{-n}}{1+i} = \frac{1 - (1+0,04)^{-10}}{0,04} \times ٢٥٠,٠٠٠ = ٨,١١٠,٨٩٥٧٧٩ \times ٢,٠٢٧,٧٢٤ \text{ ل.س.}$$

ح) سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض) = القيمة الحالية لمبلغ (أصل) القرض + القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة = ٢,٠٢٧,٧٢٤ + ٣,٣٧٧,٨٢١ = ٥,٤٠٥,٥٤٥ ل.س.

٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات:

علاوة إصدار قرض السندات = سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصداره) - القيمة الاسمية لقرض السندات = ٥,٤٠٥,٥٤٥ - ٥,٠٠٠,٠٠٠ = ٤٠٥,٥٤٥ ل.س.

٣. استنفاد علاوة إصدار قرض السندات وفق طريقة الفائدة الفعالة:

جدول استنفاد علاوة إصدار قرض السندات وفق أسلوب الفائدة الفعالة، بفائدة ١٠% تدفع بشكل نصف سنوي ٥%، على مدى خمس سنوات				
التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً (٥%)	مصرف الفائدة (٤%)	المستنفذ من العلاوة	المبلغ التحميلي لقرض السندات
01/01/201٩				٥,٤٠٥,٥٤٥
01/07/201٩	250,000	216,221.80	33,778.20	5,371,766.80
01/01/20٢٠	250,000	214,870.67	35,129.33	5,336,637.47
01/07/20٢٠	250,000	213,465.50	36,534.50	5,300,102.97
01/01/20٢١	250,000	212,004.12	37,995.88	5,262,107.09
01/07/20٢١	250,000	210,484.28	39,515.72	5,222,591.37
01/01/20٢٢	250,000	208,903.65	41,096.35	5,181,495.03
01/07/20٢٢	250,000	207,259.80	42,740.20	5,138,754.83
01/01/20٢٣	250,000	205,550.19	44,449.81	5,094,305.02
01/07/20٢٣	250,000	203,772.20	46,227.80	5,048,077.22
01/01/20٢٤	250,000	201,923.09	48,076.91	5,000,000.31

٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط:

أ - إثبات إصدار السندات بقيمتها الاسمية:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من ح/ النقدية		٥,٤٠٥,٥٤٥
إلى المذكورين		
ح/ قرض سندات	٥,٠٠٠,٠٠٠	
ح/ علاوة إصدار السندات	٤٠٥,٥٤٥	
إصدار سندات قرض بعلاوة إصدار		

ب- إثبات الدفعة نصف السنوية الأولى للفائدة وذلك في ٢٠١٩/٠٧/٠١:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من المذكورين		
ح/ مصروف الفائدة على السندات		٢١٦,٢٢١,٨٠
ح/ علاوة إصدار السندات		٣٣,٧٧٨,٢٠
إلى ح/ النقدية	٢٥٠,٠٠٠	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة المدفوعة نقداً والمستنفذ من علاوة إصدار قرض السندات		

ج - إثبات مصروف الفائدة المستحقة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (نهاية العام):

٢٠١٩/١٢/٣١		
من المذكورين		
ح/ مصروف الفائدة على السندات		٢١٤,٨٧٠,٦٧
ح/ علاوة إصدار السندات		٣٥,١٢٩,٣٣
إلى ح/ الفائدة المستحقة على قرض السندات	٢٥٠,٠٠٠	

إثبات مصروف الفائدة والفائدة المستحقة والمستنفذ من علاوة إصدار قرض السندات

د - ومن ثم يتم إقفال مصروف الفائدة عن الفترة كلها (السنة الأولى) في ح/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ ملخص الدخل		٤٣١,٠٩٢,٤٧
إلى ح/ مصروف الفائدة على السندات	٤٣١,٠٩٢,٤٧	
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة		

٧. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البيان	جزئي	كلي
<u>يطرح مصاريف تشغيلية:</u> مصروف الفائدة	٤٣١,٠٩٢,٤٧	

يظهر حساب علاوة إصدار السندات في دفتر الأستاذ كما يلي:

ح/ علاوة إصدار قرض السندات			
من ح/ النقدية	٤٠٥,٥٤٥	إلى ح/ النقدية	٣٣,٧٧٨,٢٠
		إلى ح/ الفائدة المستحقة على قرض السندات	٣٥,١٢٩,٣٣
		<b>رصيد غير مستنفذ لعلاوة إصدار قرض السندات يظهر في الميزانية</b>	<b>٣٣٦,٦٣٧,٤٧</b>
<b>المجموع</b>	<b>٤٠٥,٥٤٥</b>	<b>المجموع</b>	<b>٤٠٥,٥٤٥</b>

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الالتزامات على النحو التالي:

الميزانية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١			
<u>التزامات متداولة:</u> الفائدة المستحقة على قرض السندات	٢٥٠,٠٠٠		

<b>التزامات طويلة الأجل:</b>			
قرض السندات	٥,٠٠٠,٠٠٠		
+ علاوة إصدار قرض السندات	٣٣٦,٦٣٧,٤٧		
	<u>٥,٣٣٦,٦٣٧,٤٧</u>		

## ٢ - ٢-٦: السندات المصدرة بين تواريخ استحقاق الفائدة:

يتم دفع الفائدة على السندات بشكل نصف سنوي غالباً، ووفقاً لتواريخ محددة بعقد إصدار السندات. إلا أنه قد يتم إصدار السندات بتواريخ غير تواريخ استحقاق الفائدة، فتعرف عندئذ بالسندات المصدرة بين تواريخ استحقاق الفائدة *Bonds issued between interest dates*، مثلاً سندات تحمل تاريخ إصدار في ٠١/٠١، وتم بيعها في ٠٤/٠١، بينما تستحق الفائدة في ٠١/٠١ و ٠٧/٠١ من كل عام. وفي هذه الحالة سيقوم المقرض أو مصدر السندات بدفع الفائدة المستحقة من آخر تاريخ استحقق بموجبه دفع الفائدة وحتى تاريخ الإصدار.

ويقوم مشتري السندات مسبقاً بدفع الجزء من الفائدة المستحق عن الفترة (الأشهر) المنقضية بين آخر تاريخ استحقق بموجبه دفع الفائدة عن السندات و تاريخ بيعها، بحيث يحصل حملة السندات عند استحقاق الفائدة على مبلغ مستحق عن ستة أشهر. مثلاً إذا تم بيع السندات في ٠٤/٠١/٢٠١٩ بفائدة تدفع دورياً في ٠١/٠١/٢٠١٩ و ٠٧/٠١/٢٠١٩، ففي ٠٧/٠١ ستقوم المنشأة المصدرة بدفع فوائد عن ستة أشهر، إلا أن المدة الفعلية بين تاريخ السندات وتاريخ بيعها فعلياً هي ٣ شهور (من ٠٤/٠١ حتى ٠٧/٠١)، وبالتالي يتم تحصيل الفائدة عن الثلاثة أشهر الأولى من المشتري (من ٠١/٠١ حتى ٠٤/٠١)، بحيث يدفع للمشتري في ٠٧/٠١ فائدة عن ستة أشهر.

### مثال (٢ - ١٢):

بفرض أن إحدى المنشآت أصدرت سندات قرض مؤرخة في ٠١/٠١/٢٠١٩ تم طرحها وبيعها إلى الجمهور في ٠٤/٠١/٢٠١٩ بقيمتها الاسمية البالغة ٥٠٠,٠٠٠ ل.س، ولمدة ٥ سنوات، بفائدة سنوية ١٠% تدفع في ٠١/٠١ و ٠٧/٠١ من كل عام.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

**الحل:**

في هذه الحالة، وفي تاريخ إصدار السندات (٠٤/٠١) يتم تحصيل فائدة عن ثلاثة أشهر من ٢٠١٩/٠١/٠١ حتى ٢٠١٩/٠٤/٠١ وتبلغ (٠٤/٠١)  $(١٢/٣ \times ٠,١٠ \times ٥٠٠,٠٠٠)$  = ١٢,٥٠٠ ل.س، ويتم إثبات إصدار السندات وتحصيل الفائدة مسبقاً كما يلي:

٢٠١٩/٠٤/٠١		
من ح/ النقدية		٥١٢,٥٠٠
إلى المذكورين		
ح/ قرض سندات	٥٠٠,٠٠٠	
ح/ مصروف الفائدة على السندات	١٢,٥٠٠	
إصدار سندات قرض بالقيمة الاسمية بين تواريخ استحقاق الفائدة		

وفي تاريخ استحقاق الفائدة ٢٠١٩/٠٧/٠١ سيحصل حملة السندات على فائدة عن ستة أشهر قدرها ٢٥,٠٠٠ ل.س. ففي ٢٠١٩/٠٧/٠١ يتم إثبات دفع الفائدة لحملة السندات كما يلي:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ مصروف الفائدة على السندات		٢٥,٠٠٠
إلى ح/ النقدية	٢٥,٠٠٠	
إثبات مدفوعات الفائدة عن ستة أشهر		

وبناءً عليه رصيد مصروف الفائدة في ٢٠١٩/٠٧/٠١ يبلغ ١٢,٥٠٠ ل.س (٢٥,٠٠٠ - ١٢,٥٠٠)، وهو مقدار مصروف الفائدة الذي تحمته المنشأة المصدرة (٠٤/٠١)  $(١٢/٣ \times ٠,١٠ \times ٥٠٠,٠٠٠)$ ، حيث يكون ح/ مصروف الفائدة كما يلي:

ح/ مصروف الفائدة على السندات			
البيان	ل.س	البيان	ل.س
من ح/ النقدية ٤/١	١٢,٥٠٠	إلى ح/ النقدية ٧/١	٢٥,٠٠٠

رصيد ٢٠١٩/٧/١	١٢,٥٠٠	
	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠

تقوم المنشأة المصدرة بتحميل المبلغ ١٢,٥٠٠ ل.س باعتباره مصروف فائدة لإيراداتها عند إعداد حساباتها الختامية في ٠٦/٣٠ إذا كانت تعد حساباتها كل ستة أشهر بالقيد المحاسبي التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
١٢,٥٠٠	من د/ ملخص الدخل	
١٢,٥٠٠	إلى د/ مصروف الفائدة على السندات	
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة		

وإذا تم إصدار سندات القرض بين تواريخ استحقاق الفائدة بخضم إصدار أو علاوة إصدار، يجب الأخذ بالحسبان استهلاك الخضم أو العلاوة من تاريخ بيع السندات، وليس من تاريخ إصداره.

مثال (٢ - ١٣):

يفرض أن السندات في المثال السابق أصدرت بـ ١١٠ %، (علاوة الإصدار تساوي ٥٠,٠٠٠ ل.س)، ففي هذه الحالة يتم إثبات إصدار قرض السندات والفائدة المحصلة في ٢٠١٩/٠٤/٠١ كما يلي:

٢٠١٩/٠٤/٠١		
٥٦٢,٥٠٠	من د/ النقدية	
	إلى المذكورين	
٥٠٠,٠٠٠	د/ قرض سندات	
١٢,٥٠٠	د/ مصروف الفائدة على السندات	
٥٠,٠٠٠	د/ علاوة إصدار السندات	
إصدار سندات قرض بالقيمة الاسمية بين تواريخ استحقاق الفائدة بعلاوة إصدار		

ويتم استنفاد علاوة الإصدار من تاريخ بيع السندات ٢٠١٩/٠٤/٠١ وليس من تاريخ إصدارها ٢٠١٩/٠١/٠١، وبناءً عليه يكون مبلغ علاوة الإصدار المستنفذ عن ثلاثة أشهر ٢,٥٠٠ ل.س (بموجب القسط الثابت لاستنفاد العلاوة، القسط السنوي ١٠,٠٠٠ ل.س (٥٠,٠٠٠ ÷ ٥ سنوات)، بالتالي المستنفذ عن الفترة =  $[(١٢/٣) \times ١٠,٠٠٠]$ .



إذا كانت الشركة تعد حساباتها الختامية في نهاية السنة يكون المبلغ المستفد من العلاوة ٧,٥٠٠ ل.س [القسط السنوي ١٠,٠٠٠ ل.س × ٩ شهور (من ٤/١ حتى ١٢/٣١) ÷ ١٢]. ويكون القيد المحاسبي لاستنفاد العلاوة كما يلي:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من المذكورين		
د/ مصروف الفائدة على السندات		٢٢,٥٠٠
د/ علاوة إصدار السندات		٢,٥٠٠
إلى د/ النقدية	٢٥,٠٠٠	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة النقدية والمستفد من علاوة إصدار قرض السندات		

وفي ٢٠١٩/١٢/٣١ نسجل القيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من المذكورين		
د/ مصروف الفائدة على السندات		٢٠,٠٠٠
د/ علاوة إصدار السندات		٥,٠٠٠
إلى د/ الفائدة المستحقة على قرض السندات	٢٥,٠٠٠	
إثبات مصروف الفائدة والفائدة المستحقة والمستفد من علاوة إصدار قرض السندات		

تقوم المنشأة المصدرة بتحميل المبلغ ٣٠,٠٠٠ ل.س باعتباره مصروف فائدة لإيراداتها عند إعداد حساباتها الختامية في ١٢/٣١ إذا كانت تعد حساباتها كل ستة أشهر بالقيد المحاسبي التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		٣٠,٠٠٠
إلى د/ مصروف الفائدة على السندات	٣٠,٠٠٠	
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة [٢٢,٥٠٠ - ٢٠,٠٠٠ + ٢٢,٥٠٠]		

## ٢-٧-٢: السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة:

السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة *Serial bonds* هي السندات التي سيتم سداد أصل الدين الناشئ بسببها على دفعات يستحق كل منها في تاريخ استحقاق.

### مثال (٢ - ١٤):

أصدرت إحدى المنشأة سندات قيمتها الاسمية ٥٠٠,٠٠٠ ل.س، تحمل فائدة اسمية ١٠ %، لتحقق فائدة فعالة ١٢ % تدفع في ١/١ من كل عام، وتستحق السداد على ثلاث دفعات، فتستحق الدفعة الأولى البالغة ٢٠٠,٠٠٠ ل.س بعد ثلاث سنوات، والدفعة الثانية البالغة ٢٠٠,٠٠٠ ل.س بعد أربع سنوات، والدفعة الثالثة والأخيرة بعد خمس سنوات. في مثل هذه الحالات، لا تختلف المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والفائدة على السندات واستنفاد خصم الإصدار أو علاوته عما هو متبع بالنسبة إلى السندات التي تستحق دفعة واحدة. إلا أنه يؤخذ بعين الاعتبار تحديد سعر الإصدار على أساس القيمة الحالية لمجموع دفعات قرض السندات ذات تواريخ الاستحقاق المختلفة، والتطبيق على المثال السابق تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

### ١ - تحديد سعر الإصدار:

سعر الإصدار لقرض السندات يساوي مجموع القيمة الحالية للدفعات ذوات تاريخ الاستحقاق المتسلسل المختلف، كما يلي:

أ - سعر إصدار الدفعة الأولى البالغة ٢٠٠,٠٠٠ ل.س التي تستحق بعد ثلاث سنوات:

١٤٢,٣٥٦	القيمة الحالية لمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ يستحق بعد ثلاث سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال ١٢ % تدفع مرة في السنة (الجدول أ) معدل الفائدة ١٢ % و٣ فترات) معامل القيمة الحالية المناسب هو ٠,٧١١٧٨ $٠,٧١١٧٨ \times ٢٠٠,٠٠٠$
٤٨,٠٤٠	القيمة الحالية للفائدة ٢٠,٠٠٠ ل.س تدفع سنوياً على مدى ثلاث سنوات لتحقق عائداً فعالاً قدره ١٢ % سنوياً (الجدول ب) $(٢,٤٠٢ \times ٢٠,٠٠٠)$
١٩٠,٣٩٦	القيمة الحالية للدفعة الأولى

ب - سعر إصدار الدفعة الثانية البالغة ٢٠٠,٠٠٠ ل.س التي تستحق بعد أربع سنوات:

١٢٧,١٠٠	القيمة الحالية لمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ يستحق بعد أربع سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال ١٢% تدفع مرة في السنة (الجدول (أ) معدل الفائدة ١٢% و٥ فترات) معامل القيمة الحالية المناسب هو ٠,٦٣٥٥ $٠,٦٣٥٥ \times ٢٠٠,٠٠٠$
٦٠,٧٤٦	القيمة الحالية للفائدة ٢٠,٠٠٠ ل.س تدفع سنوياً على مدى أربع سنوات لتتحقق عائداً فعالاً قدره ١٢% سنوياً (الجدول ب) $(٣,٠٣٧٣ \times ٢٠٠,٠٠٠)$
١٨٧,٨٤٦	القيمة الحالية للدفعة الثانية

ت - سعر إصدار الدفعة الثالثة البالغة ١٠٠,٠٠٠ ل.س التي تستحق بعد خمس سنوات:

٥٦,٧٤٠	القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠,٠٠٠ يستحق بعد خمس سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال ١٢% تدفع مرة في السنة (الجدول (أ) معدل الفائدة ١٢% و١٠ فترات) معامل القيمة الحالية المناسب هو ٠,٥٦٧ $٠,٥٦٧ \times ١٠٠,٠٠٠$
٣٦,٠٥٠	القيمة الحالية للفائدة ١٠,٠٠٠ ل.س تدفع سنوياً على مدى عشر سنوات لتتحقق عائداً فعالاً قدره ١٢% سنوياً (الجدول ب) $(٣,٦٠٥ \times ١٠,٠٠٠)$
٩٢,٧٩٠	القيمة الحالية للدفعة الثالثة

وبناءً عليه، فإن سعر إصدار السندات يساوي مجموع القيمة الحالية لدفعات القرض المتسلسلة والمختلفة كما يلي:

١٩٠,٣٩٦	القيمة الحالية للدفعة الأولى
١٨٧,٨٤٦	القيمة الحالية للدفعة الثانية
٩٢,٧٩٠	القيمة الحالية للدفعة الثالثة
٤٧١,٠٣٢	سعر إصدار السندات

خصم الإصدار = ٥٠٠,٠٠٠ - ٤٧١,٠٣٢ = ٢٨,٩٦٨ ل.س.

## ٢-٧-١: استنفاد علاوة خصم الإصدار :

عند استنفاد خصم الإصدار أو علاوته ، هناك أسلوبان أسلوب القسط الثابت وأسلوب الفائدة الفعالة:

### ١ - أسلوب القسط الثابت:

كما نعلم، حسب أسلوب القسط الثابت يتم استنفاد علاوة الإصدار أو خصمه من خلال قسمة علاوة الإصدار الخاص بكل جزء من السندات أو خصمه على عدد فترات الفائدة الخاصة به، ثم يتم تحديد المستنفذ من خصم الإصدار لكل مدة بناءً على ذلك.

حسب مثالنا السابق يتم تحديد خصم الإصدار المستنفذ لكل مدة فائدة عن الجزء الأول، من خلال تحديد خصم إصدار الجزء الأول أولاً، ومن ثم تقسيمه على عدد دورات الفائدة على الشكل التالي:

$$\text{خصم إصدار الدفعة الأولى (الإصدار الأول)} =$$

$$٢٠٠,٠٠٠ - ١٩٠,٣٩٦ = ٩,٦٠٤ \text{ ل.س.}$$

$$\text{المستنفذ من خصم الإصدار كل سنة (لمدة ثلاث سنوات)} =$$

$$٩,٦٠٤ \div ٣ = ٣,٢٠١,٣ \text{ ل.س.}$$

ويتم تحديد المستنفذ من الدفعة الثانية والثالثة كل سنة بنفس الطريقة مع الأخذ بالحسبان عدد سنوات كل دفعة، مثلاً يمكن

تحديد المستنفذ من خصم الإصدار المتعلق بالدفعة الثانية كل سنة كما يلي:

$$\text{خصم إصدار الدفعة الثانية (الإصدار الثاني)} = ٢٠٠,٠٠٠ - ١٨٧,٨٤٦ = ١٢,١٥٤.$$

$$\text{المستنفذ من خصم الإصدار كل سنة (لمدة أربع سنوات)} =$$

$$١٢,١٥٤ \div ٤ = ٣,٠٣٨,٥.$$

ويمكن تحديد المستنفذ من خصم الإصدار المتعلق بالدفعة الثالثة كل سنة كما يلي:

$$\text{خصم إصدار الدفعة الثانية (الإصدار الثاني)} = ١٠٠,٠٠٠ - ٩٢,٧٩٠ = ٧,٢١٠.$$

$$\text{المستنفذ من خصم الإصدار كل سنة (لمدة خمس سنوات)} = ٧,٢١٠ \div ٥ = ١,٤٤٢.$$

وبموجب القسط الثابت يكون المستنفذ من خصم الإصدار متساوياً من سنة لأخرى، مع الأخذ بالحسبان عدد الفترات لكل دفعة، فيمكن تحديد المستنفذ من خصم الإصدار عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى (حتى انتهاء الدفعة الأولى) كما

يلي:

٣,٢٠١,٣	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الأولى
---------	-------------------------------------

٣,٠٣٨,٥	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثانية
١,٤٤٢	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
٧,٦٨١,٨	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الأولى و الثانية و الثالثة

ويكون المستنفذ من خصم الإصدار خلال السنة الرابعة يساوي:

٣,٠٣٨,٥	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثانية
١,٤٤٢	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
٤,٤٨٠,٥	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الرابعة

ويكون المستنفذ من خصم الإصدار خلال السنة الخامسة والأخيرة يساوي:

١,٤٤٢	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
١,٤٤٢	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الخامسة

بناء عليه، يمكن تحديد المستنفذ من خصم الإصدار خلال سنوات القرض كما يلي:

٧,٦٨١,٨	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الأولى
٧,٦٨١,٨	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الثانية
٧,٦٨١,٨	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الثالثة
٤,٤٨٠,٥	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الرابعة
١,٤٤٢	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الخامسة
٢٨,٩٦٨	إجمالي المستنفذ من خصم الإصدار

أما بالنسبة للقيود المتعلقة بالفوائد واستنفاد خصم الإصدار أو علاوته لا تختلف عن القيود التي مرت معنا. كما أنه يتم إجراء قيود لرد السندات التي حل تاريخ استحقاقها وذلك كما يلي:

××/××/××		
من د/ سندات القرض	××	××
إلى د/ حملة السندات	××	

××/××/××		
من ح/ حملة السندات إلى ح/ النقدية	××	××
إثبات سداد قيمة السندات		

أو يمكن أن تتم ب قيد محاسبي واحد كما يلي:

××/××/××		
من ح/ سندات القرض إلى ح/ النقدية	××	××
إثبات سداد قيمة السندات		

٢ - طريقة الفائدة الفعالة (الحقيقية):

يتم إعداد جدول لاحتساب المستنفذ من علاوة الإصدار أو خصمه بنفس الطريقة السابق اتباعها، مع فارق واحد حيث تم تخفيض القيمة الدفترية للسندات بالقيمة الاسمية للسندات التي حل تاريخ استحقاقها. وفيما يلي جدول استنفاد خصم الإصدار وفقاً لطريقة الفائدة الفعالة:

جدول استنفاد خصم إصدار السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة طبقاً لطريقة الفائدة الفعالة						
التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً	الفائدة الفعالة	المستنفذ من خصم الإصدار	رصيد خصم الإصدار	قيمة السندات المستردة	القيمة الدفترية للسندات
تاريخ الإصدار	-	-	-	٢٨,٩٦٨	-	٤٧١,٠٣٢
نهاية السنة الأولى	(أ) ٥٠,٠٠٠	٥٦,٥٢٤ (ب)	٦,٥٢٤ (ج)	٢٢,٤٤٤ (د)	-	٤٧٧,٥٥٦ (هـ)
نهاية السنة الثانية	٥٠,٠٠٠	٥٧,٣٠٧	٧,٣٠٧	١٥,١٣٧	-	٤٨٤,٨٦٣
نهاية السنة الثالثة	٥٠,٠٠٠	٥٨,١٨٤	٨,١٨٤	٦,٩٥٣	٢٠٠,٠٠٠	٢٩٣,٠٤٧ (و)
نهاية السنة الرابعة	٣٠,٠٠٠	٣٥,١٦٦	٥,١٦٦	١,٧٨٧	٢٠٠,٠٠٠	٩٨,٢١٣
نهاية السنة الخامسة	١٠,٠٠٠	١١,٧٨٦	١١,٧٨٦	صفر	١٠٠,٠٠٠	صفر
	١٩٠,٠٠٠	٢١٨,٩٦٧	٢٨,٩٦٧		٥٠٠,٠٠٠	
	(أ) ٥٠٠,٠٠٠ ل.س. × ٠,١٠	(ب) ٤٧١,٠٣٢ ل.س. × ٠,١٢	(ج) ٥٦,٥٢٤ - ٥٠,٠٠٠			
	(د) ٢٨,٩٦٨ - ٦,٥٢٤	(هـ) ٤٧١,٠٣٢ + ٦,٥٢٤	(و) ٤٨٤,٨٦٣ - ٢٠٠,٠٠٠ + ٨,١٨٤			

القيود المحاسبية المتعلقة بالفائدة على السندات واستنفاد خصم الإصدار ورد السندات خلال عمر القرض:

٢٠١٩/١٢/٣١ (بنهاية السنة الأولى)		
من د/ الفائدة على السندات		٥٦,٥٢٤
إلى المذكورين		
د/ النقدية	٥٠,٠٠٠	
د/ خصم الإصدار	٦,٥٢٤	
إثبات الفائدة المدفوعة نقداً عن السندات والمستنفذ من خصم الإصدار		
٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		٥٦,٥٢٤
إلى د/ مصروف الفائدة على السندات	٥٦,٥٢٤	
تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات		
٢٠١٩/١٢/٣١ (بنهاية السنة الثانية)		
من د/ الفائدة على السندات		٥٧,٣٠٧
إلى المذكورين		
د/ النقدية	٥٠,٠٠٠	
د/ خصم الإصدار	٧,٣٠٧	
إثبات الفائدة المدفوعة نقداً عن السندات والمستنفذ من خصم الإصدار		
٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		٥٧,٣٠٧
إلى د/ مصروف الفائدة على السندات	٥٧,٣٠٧	
تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات		
٢٠١٩/١٢/٣١ (بنهاية السنة الثالثة)		



من د/ الفائدة على السندات إلى المذكورين د/ النقدية د/ خصم الإصدار	٥٠,٠٠٠ ٨,١٨٤	٥٨,١٨٤
إثبات الفائدة المدفوعة نقداً عن السندات والمستنفذ من خصم الإصدار		
٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل إلى د/ مصروف الفائدة على السندات	٥٨,١٨٤	٥٨,١٨٤
تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات		

سداد الدفعة الأولى من القرض:

بتاريخه		
من د/ سندات القرض إلى د/ النقدية	٢٠٠,٠٠٠ ٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
إثبات سداد قيمة السندات		
٢٠١٩/١٢/٣١ (بنهاية السنة الرابعة)		
من د/ الفائدة على السندات إلى المذكورين د/ النقدية د/ خصم الإصدار	٣٠,٠٠٠ ٥,١٦٦	٣٥,١٦٦
إثبات الفائدة المدفوعة نقداً عن السندات والمستنفذ من خصم الإصدار		
٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		٣٥,١٦٦

إلى /د/ مصروف الفائدة على السندات	٣٥,١٦٦	
تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات		

سداد الدفعة الثانية من القرض:

بتاريخه		
من /د/ سندات القرض		٢٠٠,٠٠٠
إلى /د/ النقدية	٢٠٠,٠٠٠	
إثبات سداد قيمة السندات		
٢٠١٩/١٢/٣١ (بنهاية السنة الخامسة)		
من /د/ الفائدة على السندات		١١,٧٨٦
إلى المذكورين		
/د/ النقدية	١٠,٠٠٠	
/د/ خصم الإصدار	١,٧٨٦	
إثبات الفائدة المدفوعة نقداً عن السندات والمستنفذ من خصم الإصدار		
٢٠١٩/١٢/٣١		
من /د/ ملخص الدخل		١١,٧٨٦
إلى /د/ مصروف الفائدة على السندات	١١,٧٨٦	
تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات		

سداد الدفعة الثالثة من القرض:

بتاريخه		
من /د/ سندات القرض		١٠٠,٠٠٠
إلى /د/ النقدية	١٠٠,٠٠٠	
إثبات سداد قيمة السندات		

## ٢-٢-٨: إطفاء قرض السندات أو سدادها:

يعرف إطفاء الديون بعملية سدادها أو تصفيتها *Extinguishments of Debts*، وإطفاء السندات هو سداد قيمتها لأصحابها. ويختلف الوضع بين حالة الاحتفاظ بالسندات حتى تاريخ استحقاقها، وحالة استدعاء السندات قبل تاريخ استحقاقها.

فإذا احتفظت المنشأة بالسندات حتى تاريخ استحقاقها، فإنها لا تحقق أية مكاسب أو خسائر، إذ يتم إطفاء علاوة أو خصم الإصدار أو تكاليف إصدار السندات - كما لاحظنا سابقاً - خلال فترة قرض السندات. وبناء عليه، فإن القيمة الاسمية للسندات (القيمة الدفترية) في تاريخ الاستحقاق ستكون مساوية لقيمتها السوقية في تلك المدة. أما إذا تم إطفاء أو سداد قرض السندات قبل تاريخ استحقاقه، فإن المنشأة قد تحقق خسائر أو مكاسب نتيجة ذلك، من خلال مقارنة سعر الاستحواذ مع صافي المبلغ التحميلي للسندات. وفيما يلي مقارنة ما بين حالة الاحتفاظ بالسندات لغاية تاريخ الاستحقاق أو استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق:

الاحتفاظ بالسندات لغاية تاريخ الاستحقاق	استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق
يتم استنفاد علاوة (أو خصم) إصدار السندات عن كامل عمر القرض	تبقى أرصدة غير مستنفذة من علاوة (أو خصم) إصدار السندات
يتم استنفاد تكاليف إصدار السندات	تبقى أرصدة غير مستنفذة من تكاليف إصدار السندات
لا تحقق المنشأة مكاسب أو خسائر استدعاء	يوجد مكاسب أو خسائر استدعاء
القيمة الاسمية تساوي القيمة السوقية	القيمة الاسمية لا تساوي القيمة السوقية

وسعر الاستحواذ أو إعادة الاستحواذ "*Reacquisition Price*" هنا هو المبلغ المدفوع لسداد القرض، بما فيه أية علاوة استدعاء (إذا وجدت)، أو مصاريف إعادة استحواذ. وفي أي تاريخ محدد، فإن المبلغ التحميلي للسندات هو المبلغ المستحق الدفع بتاريخ السداد معدلاً بعلاوة الإصدار أو خصم الإصدار، وبتكلفة الإصدار غير المستنفذة. وتعد أية زيادة في صافي المبلغ التحميلي عن سعر إعادة الاستحواذ بمثابة مكاسب ناتجة عن تصفية الدين، أما إذا كان سعر إعادة الاستحواذ أكبر من صافي المبلغ التحميلي للسندات، فإن مقدار الفرق في هذه الحالة يعدّ خسائر ناتجة عن تصفية الدين. وعند حدوث الاستحواذ، يجب استنفاد علاوة أو خصم الإصدار وأية تكاليف إصدار غير مستنفذة بعد.

مثال (٢ - ١٥):

أصدرت إحدى الشركات قرض سندات في ٢٠١٩/٠١/٠١ قيمته الاسمية ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، ب ٩٥%، يستحق بعد عشر سنوات، تكلفة إصداره ٢٥,٠٠٠ ل.س. وبعد ست سنوات، تم استدعاء الإصدار كاملاً بسعر ١٠٣%، حيث تم تصفية الدين.

المطلوب:

١. تحديد نتيجة استدعاء السندات.

٢. إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

**الحل:**

ت حسب المكسب أو الخسارة الناتجة من استدعاء (تصفية الدين) على الشكل التالي (بافتراض تم استخدام القسط الثابت في عملية الاستنفاد للسهولة):

١,٠٣٠,٠٠٠		١ - سعر إعادة الاستحواذ (١,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠٣%)
		٢ - صافي المبلغ التحميلي للسندات المستحوذة:
	١,٠٠٠,٠٠٠	القيمة الاسمية
	(٢٠,٠٠٠)	خصم إصدار غير مستنفذ (١٠ ÷ ٤ × ٥٠,٠٠٠)
	(١٠,٠٠٠)	تكلفة إصدار غير مستنفذة (١٠ ÷ ٤ × ٢٥,٠٠٠)
٩٧٠,٠٠٠		= صافي المبلغ التحميلي للسندات
٦٠,٠٠٠		٣ - خسارة استدعاء السندات (٢ - ١)

فقد حققت الشركة خسائر نظراً إلى أن سعر إعادة الاستحواذ أكبر من صافي المبلغ التحميلي للسندات. وتكون قيود الإثبات المحاسبي لذلك كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
	من المذكورين	

١- هناك نوعان من الإطفاء (تصفية الدين) لا يتم التقرير عنهما على أنها عناصر استثنائية "Extraordinary"

أ- المكسب والخسارة الناتجة من اتفاقيات التحويل، وهي جزء من عقد الدين الأساسي. ب- المكسب والخسارة الناتجة من شراء دين نقداً تحقيقاً لمتطلبات صندوق استهلاك الدين حالياً أم مستقبلاً.

د/ سندات القرض		١,٠٠٠,٠٠٠
د/ خسارة استدعاء السندات (غير عادية)		٦٠,٠٠٠
إلى د/ المذكورين		
د/ النقدية	١,٠٣٠,٠٠٠	
د/ خصم إصدار السندات غير مستنفذ	٢٠,٠٠٠	
د/ تكلفة إصدار السندات غير مستنفذ	١٠,٠٠٠	
إثبات استدعاء سندات وإلغائها		

ولا يختلف الوضع كثيراً عن حالة السندات المصدرة بعلاوة إصدار.

**مثال (٢ - ١٦):**

أصدرت إحدى الشركات قرض سندات في ٢٠١٩/٠١/٠١ قيمته الاسمية ٥٠٠,٠٠٠ ل.س، ب ١١٠%، يستحق بعد خمس سنوات، تكلفة إصداره ٣٠,٠٠٠ ل.س. وبعد ثلاث سنوات، تم استدعاء الإصدار كاملاً بسعر ١٠٢%، حيث تم تصفية الدين. والمطلوب:

١. تحديد نتيجة استدعاء السندات.

٢. إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

**الحل:**

٥١٠,٠٠٠		١ - سعر إعادة الاستحواذ (٥٠٠,٠٠٠ × ١٠٢%)
		٢ - صافي المبلغ التحميلي للسندات المستحوذة:
	٥٠٠,٠٠٠	القيمة الاسمية
	٢٠,٠٠٠	علاوة إصدار غير مستنفذ (٥ ÷ ٢ × ٥٠٠,٠٠٠)
	(١٢,٠٠٠)	تكلفة إصدار غير مستنفذة (٥ ÷ ٢ × ٣٠,٠٠٠)
٥٠٨,٠٠٠		= صافي المبلغ التحميلي للسندات
٢,٠٠٠		٣ - خسارة استدعاء السندات (٢ - ١)

فقد حققت الشركة خسائر نظراً إلى أن سعر إعادة الاستحواذ أكبر من صافي المبلغ التحميلي للسندات. وتكون قيود الإثبات المحاسبي لذلك كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من المذكورين		
د/ سندات القرض		٥٠٠,٠٠٠
د/ علاوة إصدار السندات غير مستنفذة		٢٠,٠٠٠
د/ خسارة استدعاء السندات (غير عادية)		٢,٠٠٠
إلى د/ المذكورين		
د/ النقدية	٥١٠,٠٠٠	
د/ تكلفة إصدار السندات غير مستنفذ	١٢,٠٠٠	
إثبات استدعاء سندات وإلغائها		

وعند استدعاء السندات، إما أن تقوم المنشأة باستدعاء هذه السندات وتصفية الدين، أو أن تقوم باستبدال السندات وإعادة إصدار سندات جديدة تحمل معدل فائدة أقل من معدل فائدة السندات المستدعاة، وتسمى هذه الحالة الأخيرة إعادة تمويل "Refunding". وفي جميع الحالات، فإنه يجب على المنشأة الاعتراف بمكاسب الاستدعاء أو خسائره على أساس الفرق بين سعر الاستدعاء والمبلغ التحميلي للسندات المستدعاة، باعتبارها خسائر أو دخلاً في الفترة التي حصل فيها الاستدعاء، وأن يصنف على أنه عنصر غير عادي (ضمن العمليات غير المستمرة).

ويتم التقرير عن مكاسب الاستدعاء وخسائره ضمن العناصر الاستثنائية (غير العادية) حتى يمكن لقارئ القوائم المالية تقدير أهميتهما، ويجب الإفصاح عما يلي:

١. وصف عمليات الإطفاء (تصفية الدين)، بما فيها مصادر أي أموال مستخدمة لإطفاء الدين إذا كان تحديد مصادر الإطفاء ممكناً.
٢. أثر ضريبة الدخل في الفترة التي تم فيها الإطفاء (تصفية الدين).
٣. حصة كل سهم من المكاسب أو الخسائر، صافية من الضريبة ذات العلاقة.

## ٢ - ٣: أوراق الدفع طويلة الأجل Long-term Notes Payable:

تتشابه أوراق أو سندات الدفع قصيرة الأجل مع سندات أو أوراق الدفع طويلة الأجل *Long-term Notes Payable*، ويختلفان من حيث تاريخ الاستحقاق حيث تستحق أوراق الدفع قصيرة الأجل السداد خلال عام أو دورة تشغيلية أيهما أطول، كما أن هناك تشابه كبير بين أوراق الدفع طويلة الأجل والسندات، فلكليهما تاريخ استحقاق محدد وثابت، ويحملان إما فائدة صريحة ومحددة أو معدل فائدة ضمني، إلا أنه لا يتم تداول أوراق الدفع بنفس النشاط على تداول السندات في سوق الأوراق المالية.

ومن ناحية أخرى، لا يوجد اختلاف جوهري بين المحاسبة عن سندات القرض وبين المحاسبة عن أوراق الدفع طويلة الأجل، فكما هو الحال في المحاسبة عن سندات القرض، يتم تقييم أوراق الدفع بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لقيمة ورقة الدفع والفائدة المستقبلية، مع الأخذ بالحسبان استنفاد أي علاوة أو خصم إصدار على مدى عمر الورقة، كما تقوم المحاسبة عن أوراق الدفع على احتساب القيمة الحالية لورقة الدفع التي تحمل فوائد، وإثبات إصدارها واستنفاد خصم أو علاوة الإصدار، وإثبات الفائدة المستحقة.

### ٢ - ٣ - ١: أوراق الدفع المصدرة بقيمتها الاسمية:

أوراق الدفع المصدرة بقيمتها الاسمية *Notes issued at face value* هي أوراق دفع تكون قيمتها الحالية مساوية لقيمتها الاسمية، بحيث أن معدل الفائدة على ورقة الدفع المركبة يساوي معدل الفائدة السوقي لأوراق دفع تحمل نفس المخاطر، بما يعني عدم وجود خصم أو علاوة إصدار. وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

#### ١ - إثبات إصدار ورقة الدفع:

xxxx/xx/xx		
من ح/ النقدية	xx	xx
إلى ح/ أوراق الدفع طويلة الأجل	xx	
إصدار ورقة دفع قيمتها الاسمية ل.س بفائدة سنوية		

#### ٢ - إثبات سداد الفائدة الدورية:

في نهاية كل عام يتم إثبات سداد الفائدة المستحقة على ورقة الدفع، من خلال القيد الآتي:

xxxx/xx/xx
------------

من ح/ مصروف الفائدة	××	××
إلى ح/ النقدية	××	
إثبات دفع مصروف الفائدة المستحقة على ورقة الدفع		

أما إذا لم يتم سداد الفائدة، فيتم إثبات استحقاقها كما يلي:

××××/××/××		
من ح/ مصروف الفائدة	××	××
إلى ح/ الفائدة المستحقة على ورقة الدفع	××	
إثبات الفائدة المستحقة على ورقة الدفع		

٣ - في تاريخ استحقاق ورقة الدفع، تقوم المنشأة بسداد قيمتها والفوائد عن السنة الأخيرة، ويثبت ذلك كما يلي:

××××/××/××		
من المذكورين		
ح/ أوراق الدفع طويلة الأجل		××
ح/ الفائدة المستحقة		××
إلى ح/ النقدية	××	
إثبات سداد قيمة الفائدة وورقة الدفع		

مثال (٢ - ١٧):

أصدرت إحدى المنشآت ورقة تجارية في ٢٠١٩/٠١/٠١ تحمل قيمة اسمية ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، بمعدل فائدة سنوي ١٢% تدفع سنوياً في ١٢/٣١ من كل عام ولمدة ٤ سنوات، لتحقق فائدة فعالة قدرها ١٢%.

المطلوب:

١. حساب سعر إصدار ورقة الدفع (القيمة الحالية لورقة الدفع بتاريخ إصدار الورقة)، وتحديد علاوة (أو خصم) إصدار ورقة الدفع.
٢. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٣. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.



**الحل:**

١. حساب سعر إصدار ورقة الدفع (القيمة الحالية لورقة الدفع بتاريخ إصدار الورقة)، وتحديد علاوة (أو خصم) إصدار ورقة الدفع:

يتم احتساب القيمة الحالية لورقة الدفع بشكل مماثل لما تعرضنا له في المحاسبة عن سندات القرض، وطالما أن معدل الفائدة الاسمي على ورقة الدفع يساوي معدل الفائدة الفعّال في السوق بتاريخ إصدار ورقة الدفع، فإن القيمة الاسمية لورقة الدفع تساوي قيمتها الحالية. بالتالي لا يوجد خصم أو علاوة إصدار.

٢. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط:

٢٠١٩/٠١/٠١		
٢,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ النقدية	
٢,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ أوراق الدفع طويلة الأجل	
إصدار ورقة دفع قيمتها الاسمية ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س بفائدة سنوية ١٢%		

في نهاية كل عام يتم إثبات سداد الفائدة المستحقة على ورقة الدفع، ففي ٢٠١٩/١٢/٣١ يتم إثبات القيود التالية:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٢٤,٠٠٠	من ح/ مصروف الفائدة	
٢٤,٠٠٠	إلى ح/ النقدية	
إثبات دفع مصروف الفائدة المستحقة على ورقة الدفع		

٣. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

البيان	جزئي	كلي
<u>يطرح مصاريف تشغيلية:</u>		
مصروف الفائدة	٢٤,٠٠٠	

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الالتزامات على النحو التالي:

الميزانية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١

<u>التزامات متداولة:</u>	××××	×××	
<u>التزامات طويلة الأجل:</u>			
أوراق دفع طويلة الأجل		٢,٠٠٠,٠٠٠	

وفي تاريخ استحقاق ورقة الدفع (٢٠٢٢/١٢/٣١)، تقوم المنشأة بسداد قيمتها، ويثبت ذلك كما يلي:

٢٠٢٢/١٢/٣١		
من ح/ أوراق الدفع طويلة الأجل		٢,٠٠٠,٠٠٠
إلى ح/ النقدية	٢,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات دفع مصروف الفائدة المستحقة على ورقة الدفع		

حالة خاصة: في حال استحققت الفائدة ولم تسدد نسجل في ١٢/٣١ من كل عام القيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ مصروف الفائدة		٢٤,٠٠٠
إلى ح/ الفائدة المستحقة	٢٤,٠٠٠	
إثبات الفائدة المستحقة على ورقة الدفع		

وفي تاريخ استحقاق ورقة الدفع (٢٠٢٢/١٢/٣١)، تقوم المنشأة بسداد قيمتها والفوائد عن السنة الأخيرة، ويثبت ذلك كما يلي:

××××/××/××		
من المذكورين		
ح/ أوراق الدفع طويلة الأجل		٢,٠٠٠,٠٠٠
ح/ الفائدة المستحقة		٢٤,٠٠٠
إلى ح/ النقدية	٢,٠٢٤,٠٠٠	
إثبات سداد قيمة الفائدة وورقة الدفع		

## ٢ - ٣ - ٢ : أوراق الدفع التي لا تصدر بقيمتها الاسمية:

في بعض الأحيان قد لا تصدر المنشأة ورقة الدفع بقيمتها الاسمية *Notes Not issued at face value*، وإنما تصدرها بقيمة أكبر أو أقل من قيمتها الاسمية، بحيث يكون لدينا - وكما هو الحال في سندات القرض - خصم أو علاوة إصدار، وقد تكون هذه الورقة بدون فائدة (فائدة صفر)، أو قد تحمل فائدة صريحة ومحددة:

## ٢ - ٣ - ١ : أوراق الدفع لا تحمل فائدة:

تقاس القيمة الحالية لورقة الدفع غير حاملة الفوائد (فائدة صفر) *Zero-Interest-Bearing notes* بمقدار المبلغ النقدي المستلم مقابل إصدارها. وعلى الرغم من أن هذا النوع من أوراق الدفع لا يحمل فائدة صريحة، إلا أن هناك فائدة ضمنية غير صريحة توازن بين المبلغ المستلم والمبالغ المستقبلية، ويتم إثبات الفرق بين القيمة الاسمية لورقة الدفع وقيمتها الحالية (المبلغ النقدي المستلم) على أنه خصم إصدار ويستهلك كمصروف فائدة على مدى عمر الورقة. ويتم إثبات ذلك محاسبياً من خلال القيد الآتي:

xxxx/xx/xx		
من المذكورين د/ النقدية		xx
د/ الخصم على أوراق الدفع		xx
إلى د/ أوراق الدفع طويلة الأجل	xx	
إثبات إصدار أوراق الدفع بقيمة اسمية xx% وفائدة xx% لمدة xx سنة		

## مثال (٢ - ١٨):

في ٢٠١٩/٠١/٠١ أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع بفائدة صفرية (دون فائدة) مدتها خمس سنوات، قيمتها الاسمية (سعر الاستحقاق) ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، تم بيع الورقة بسعر ٢,٨٣٧,١٠٠ ل.س.

المطلوب:

١. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٢. استنفاد علاوة (أو خصم) إصدار قرض السندات وفق طريقة القسط الثابت.

**الحل:**

يمكن حساب معدل الفائدة من خلال تحديد معدل الفائدة الذي يساوي بين المبلغ المدفوع حالياً من قبل المستثمر مع تلك المبالغ التي ستستلم في المستقبل، فيمكن حساب معدل الفائدة الفعال على أساس أن:

$$\text{القيمة الحالية} = \text{القيمة الاسمية} \times \text{معامل القيمة الحالية}$$

وبالتالي، فإن:

$$\frac{\text{القيمة الحالية}}{\text{القيمة الاسمية}} = \text{معامل القيمة الحالية}$$
$$\frac{2,837,100}{5,000,000} = \text{معامل القيمة الحالية}$$
$$0,56742 =$$

وبالبحث في جداول القيمة الحالية، ضمن السطر الخاص بالفترة "٥" سنوات، وعند معدل الفائدة المقابل لمعامل القيمة الحالية 0,56742 نجد أن معدل الفائدة يبلغ ١٢ %.

والقيد المحاسبي لتسجيل إصدار ورقة الدفع يكون على الشكل الآتي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من المذكورين		
د/ النقدية		٢,٨٣٧,١٠٠
د/ الخصم على أوراق الدفع		٢,١٦٢,٩٠٠
إلى د/ أوراق الدفع طويلة الأجل	٥,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات إصدار أوراق الدفع بقيمة اسمية ٥,٠٠٠,٠٠٠ وفائدة ١٢% لمدة ٥ سنة		

و يتم استنفاد الخصم وتسجيل مصروف الفائدة بشكل سنوي.

التاريخ	مبلغ الفائدة النقدي	مصروف الفائدة التحميلي ١٢ %	المستنفذ من الخصم	المبلغ التحميلي
٢٠١٩/١/١				٢,٨٣٧,١٠٠
٢٠٢٠/١/١	-	340,452	340,452	3,177,552

3,558,858	381,306	381,306	-	٢٠٢١/١/١
3,985,921	427,063	427,063	-	٢٠٢٢/١/١
4,464,232	478,311	478,311	-	٢٠٢٣/١/١
4,999,940	535,708	535,708	-	٢٠٢٤/١/١

## ٢ - ٢ - ٣ - ٢: أوراق الدفع تحمل فائدة:

عندما تكون ورقة الدفع المصدرة تحمل فائدة بشكل صريح *Interest bearing notes*، فإنه يمكن تحديد خصم الإصدار أو علاوة الإصدار على أساس الفرق بين القيمة الحالية لهذه الورقة وقيمتها الاسمية (قيمة الاستحقاق). حيث يتحدد على أساس معدل الفائدة السوقي بتاريخ الإصدار كما هو الحال في سندات القرض. وكما هو حال عند بحثنا للسندات، يكون لورقة الدفع قيمة اسمية وقيمة حالية، ويتم حساب قيمتها الحالية على أساس أنها تساوي مجموع كل من: القيمة الحالية لمبلغ ورقة الدفع والقيمة الحالية للفوائد الدورية كما يلي:

	القيمة الحالية لورقة الدفع تساوي:
×××	القيمة الحالية لمبلغ ورقة الدفع: القيمة الاسمية لورقة الدفع × معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يدفع بعد عدد من الدورات عند معدل فائدة فعال محدد
×××	+ القيمة الحالية للفوائد مبلغ الفائدة النقدية المدفوعة دورياً × معامل القيمة الحالية لمبلغ يستلم أو يسدد دورياً على عدد من الدورات عند معدل فائدة فعال محدد
××××	= إجمالي القيمة الحالية لورقة الدفع

مثال (٢ - ١٩): حالة إصدار أوراق الدفع بخصم إصدار:

في ٢٠١٩/٠١/٠١ أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع قيمتها الاسمية ٨,٠٠٠,٠٠٠ ل.س تستحق بعد أربع سنوات، تحمل فائدة اسمية ٨%، علماً أن الفائدة السوقية على أوراق دفع مماثلة ١٠%.  
فإذا علمت أن:

أ- معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يسدد بعد أربع فترات عند معدل فائدة ١٠%، ويبلغ في هذا المثال ٠,٦٨٣.

ب-معامل القيمة الحالية لمبلغ يستلم أو يسدد على مدى ٤ فترات دورياً عند معدل فائدة ١٠%، ويبلغ في هذا المثال ٣,١٧٠.

المطلوب:

١. حساب سعر إصدار ورقة الدفع.
٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار الورقة.
٣. استنفاد علاوة (أو خصم) إصدار ورقة الدفع وفق طريقة الفائدة الفعالة.
٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الحل:

١. حساب سعر إصدار ورقة الدفع.

بناء عليه، فإن القيمة الحالية لورقة الدفع تحسب كما يلي:

	القيمة الحالية لورقة الدفع تساوي:
٥,٤٦٤,٠٠٠	القيمة الحالية لمبلغ ورقة الدفع: $٠,٦٨٣ \times ٨,٠٠٠,٠٠٠$
<u>٢,٠٢٨,٨٠٠</u>	+ القيمة الحالية للفوائد: $٣,١٧٠ \times ٦٤٠,٠٠٠$
<u>٧,٤٩٢,٨٠٠</u>	إجمالي القيمة الحالية لورقة الدفع

من خلال ذلك يمكننا تحديد خصم الإصدار على أنه الفرق بين القيمة الاسمية لورقة الدفع وقيمتها الحالية كما يلي:

٨,٠٠٠,٠٠٠	القيمة الاسمية لورقة الدفع
<u>٧,٤٩٢,٨٠٠</u>	يطرح: القيمة الحالية لورقة الدفع
<u>٥٠٧,٢٠٠</u>	= خصم الإصدار

ويتم إثبات إصدار ورقة الدفع كما يلي:

٢٠١٩/٠١/٠١

من المذكورين		
ح/ النقدية		٧,٤٩٢,٨٠٠
ح/ الخصم على أوراق الدفع		٥٠٧,٢٠٠
إلى ح/ أوراق الدفع طويلة الأجل	٨,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات إصدار أوراق الدفع بفائدة ٨ % مدة ٤ سنوات		

ويتم استنفاد خصم الإصدار وإثبات الفائدة سنوياً على أربع سنوات.

التاريخ	مبلغ الفائدة النقدي ٨ %	مصرفو الفائدة التحميلي ١٠ %	المستنفذ من الخصم	المبلغ التحميلي
٢٠١٩/١/١				7,492,800
٢٠٢٠/١/١	640,000	749,280	109,280	7,602,080
٢٠٢١/١/١	640,000	760,208	120,208	7,722,288
٢٠٢٢/١/١	640,000	772,229	132,229	7,854,517
٢٠٢٣/١/١	640,000	785,452	145,452	7,999,968
	<b>2,560,000</b>	<b>3,067,168</b>	<b>507,168</b>	

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ م الفائدة		749,280
إلى المذكورين		
ح/ النقدية	٦٤٠,٠٠٠	
ح/ خصم إصدار السندات	109,280	
سداد الفائدة		

بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

البيان	جزئي	كلي
--------	------	-----

<u>يطرح مصاريف تشغيلية:</u>	
مصروف الفائدة	749,280

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الالتزامات على النحو التالي:

الميزانية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١	
<u>التزامات متداولة:</u>	××××
<u>التزامات طويلة الأجل:</u>	×××
أوراق دفع طويلة الأجل	٨,٠٠٠,٠٠٠
- خصم إصدار	(٣٩٧,٩٢٠)
	٧,٦٠٢,٠٨٠

حالة إصدار أوراق الدفع بعلاوة إصدار:

تعرضنا في ما سبق إلى حالة إصدار ورقة الدفع بخصم إصدار، وهي الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية أقل من القيمة الاسمية لورقة الدفع، أما إذا أصدرت ورقة الدفع بقيمة اسمية أقل من قيمتها الحالية، فإن الورقة تكون مصدرة بعلاوة إصدار، وهنا يتم إثبات إصدار ورقة الدفع من قبل المنشأة المصدرة كما يلي:

××××/××/××		
من ح/ النقدية		××
إلى المذكورين		
ح/ أوراق دفع طويلة الأجل	××	
ح/ علاوة إصدار أوراق دفع	××	
إثبات إصدار أوراق الدفع بعلاوة إصدار		

ويتم استنفاد علاوة الإصدار على مدى عمر الورقة، كتخفيض سنوي في مصروف الفائدة المسجلة.



### مثال (٢ - ٢٠):

أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع قيمتها الاسمية ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. تستحق بعد أربع سنوات بفائدة اسمية ١٤ %، علماً أن معدل الفائدة في السوق يبلغ ١٢ %.

فإذا علمت أن:

أ- معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يسدد بعد أربع فترات عند معدل فائدة ١٢ %، ويبلغ في هذا المثال ٠,٦٣٥٥١.

ب- معامل القيمة الحالية لمبلغ يستلم أو يسدد على مدى ٤ فترات دورياً عند معدل فائدة ١٢ %، ويبلغ في هذا المثال ٣,٠٣٧٣.

### المطلوب:

١. حساب سعر إصدار ورقة الدفع.
٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار الورقة.
٣. استنفاد علاوة (أو خصم) إصدار ورقة الدفع وفق طريقة الفائدة الفعالة.
٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

### الحل:

بناء عليه، فإن القيمة الحالية لورقة الدفع تحسب كما يلي:

	القيمة الحالية لورقة الدفع تساوي:
١,٩٠٦,٥٣٠	القيمة الحالية لمبلغ ورقة الدفع: $٠,٦٣٥٥١ \times ٣,٠٠٠,٠٠٠$
<u>١,٢٧٥,٦٦٦</u>	+ القيمة الحالية للفوائد: $٣,٠٣٧٣ \times ٤٢٠,٠٠٠$
٣,١٨٢,١٩٦	إجمالي القيمة الحالية لورقة الدفع

من خلال ذلك يمكننا تحديد علاوة الإصدار على أنه الفرق بين القيمة الاسمية لورقة الدفع وقيمتها الحالية والتي تبلغ ١٨٢,١٩٦ ل.س.

ويتم إثبات إصدار ورقة الدفع كما يلي:

xxxx/xx/xx		
من ح/ النقدية		٣,١٨٢,١٩٦
إلى المذكورين		
ح/ أوراق دفع طويلة الأجل	٣,٠٠٠,٠٠٠	
ح/ علاوة إصدار أوراق دفع	١٨٢,١٩٦	
إثبات إصدار أوراق الدفع بعلاوة إصدار		

ويتم استنفاد علاوة الإصدار وإثبات الفائدة سنوياً على أربع سنوات.

التاريخ	مبلغ الفائدة النقدي ١٤ %	مصروف الفائدة التحميلي ١٢ %	المستنفذ من العلاوة	المبلغ التحميلي
٢٠١٩/١/١				٣,١٨٢,١٩٦
٢٠٢٠/١/١	420,000	381,864	38,136	3,144,060
٢٠٢١/١/١	420,000	377,287	42,713	3,101,347
٢٠٢٢/١/١	420,000	372,162	47,838	3,053,508
٢٠٢٣/١/١	420,000	366,421	53,579	2,999,929
	<b>1,680,000</b>	<b>1,497,733</b>	<b>182,267</b>	

### المراجع المستخدمة في الفصل:

١. إسماعيل، إسماعيل؛ مرعي، عبد الرحمن؛ ويوسف، علي، ٢٠١٠، "المحاسبة المتوسطة (٢)"، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق.
٢. مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٧، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

3. Donald, Kieso., Jerry, Weygandt, and Terry, Warfield, 2018, "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John Wiley & Sons, Singapore

## (١) أسئلة صح / خطأ True/False:

خطأ	صح	السؤال
	✓	١. الالتزامات غير المتداولة تعبر عن تضحيات مستقبلية محتملة
✓		٢. تعدّ السندات المصدرة من قبل منشآت الأعمال بمنزلة أدوات ملكية
	✓	٣. يكون السند مضموناً من خلال دعمه بنوع من أنواع الرهون
	✓	٤. السندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها إلى أوراق مالية أخرى
✓		٥. سندات الدخل تدفع فائدة إلا إذا كانت الشركة المصدرة حتى ولو أن الشركة

## (٢) أسئلة خيارات متعددة Multiple Choices:

(١-٢):

أصدرت شركة الشام في ٢٠١٩/٠١/٠١ سندات القرض بـ ١١٠% علماً أن قيمتها الاسمية ٤٠٠,٠٠٠ ل.س (١١٠% من ٤٠٠,٠٠٠ ل.س). تحمل فائدة معدلها السنوي ١٠% مستحقة الدفع في ٠١/٠١ من كل عام ولمدة خمس سنوات (علماً أن معدل الفائدة السنوي في السوق عن السندات المماثلة هو ٨%).

المطلوب: اختيار الإجابة الصحيحة لكل من الأسئلة التالية.

١ - يبلغ سعر إصدار سندات القرض:

A. ٤٠٠,٠٠٠ B. ٤٤٠,٠٠٠ C. ٣٦٠,٠٠٠ D. غير ذلك

٢ - بالعودة إلى بيانات شركة الشام، فإن علاوة (أو خصم) الإصدار تبلغ:

A. ٤٠,٠٠٠ B. ٢٠,٠٠٠ C. ٥٠,٠٠٠ D. غير ذلك

٣ - بالعودة إلى بيانات شركة الشام، فإن الفائدة النقدية الدورية تبلغ:

A. ٤٠,٠٠٠ B. ٣٠,٠٠٠ C. ١٨,٠٠٠ D. غير ذلك

٤ - بالعودة إلى بيانات شركة الشام، كم يبلغ المستفد مع علاوة (أو خصم) الإصدار سنوياً بموجب القسط الثابت:

A. ٧٥,٠٠ B. ١٠,٠٠٠ C. ٨,٠٠٠ D. غير ذلك

## (٣) تمارين Exercises:

(١-٣):

أصدرت إحدى المنشآت سندات قرض بقيمة اسمية ٦٠٠,٠٠٠ ل.س، تحمل معدل فائدة ١٠%، تستحق الدفع مرتين في السنة في ١/١ و ٧/١، والسندات مؤرخة في ٢٠١٩/١/١، وتستحق الدفع في ٢٠٢٤/١/١، مع العلم أن معدل الفائدة في السوق بتاريخ إصدار السندات ١٢%.

المطلوب:

١. حساب سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض).
٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.
٣. استنفاد علاوة (أو خصم) إصدار قرض السندات وفق طريقة الفائدة الفعالة.
٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

(٢-٣):

أصدرت إحدى المنشآت سندات قرض بقيمة اسمية ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، تحمل معدل فائدة ١٠ %، تستحق الدفع مرتين في السنة في ١/١ و ٧/١، والسندات مؤرخة في ٢٠١٩/١/١، وتستحق الدفع في ٢٠٢٤/١/١، مع العلم أن معدل الفائدة في السوق بتاريخ إصدار السندات ٨ %.

المطلوب:

١. حساب سعر إصدار قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات بتاريخ إصدار القرض).
٢. تحديد علاوة (أو خصم) إصدار السندات.
٣. استنفاد علاوة (أو خصم) إصدار قرض السندات وفق طريقة الفائدة الفعالة.
٤. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٥. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

(3 - ٣):

أصدرت شركة الشمال سندات قرض قيمتها الاسمية ٥٠٠,٠٠٠ ل.س بـ ٩٠% لمدة ١٠ سنوات مؤرخة في ٢٠١٠/١/١، وبلغت تكاليف الإصدار ٢٠,٠٠٠ ل.س، وبعد ٥ سنوات قررت الشركة استدعاء السندات بـ ٩٥%.

المطلوب:

١. تحديد نتيجة استدعاء السندات.
٢. إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

(٤ - ٣):

أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع قيمتها الاسمية ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س تستحق بعد أربع سنوات بفائدة اسمية ١٤ %، علماً أن معدل الفائدة في السوق يبلغ ١٢ %.

فإذا علمت أن:

- ت- معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يسدد بعد أربع فترات عند معدل فائدة ١٢ %، ويبلغ في هذا المثال ٠,٦٣٥٥١.
- ث- معامل القيمة الحالية لمبلغ يستلم أو يسدد على مدى ٤ فترات دورياً عند معدل فائدة ١٢ %، ويبلغ في هذا المثال ٣,٠٣٧٣.

المطلوب:

- ١ . حساب سعر إصدار ورقة الدفع.
- ٢ . تحديد علاوة (أو خصم) إصدار الورقة.
- ٣ . استنفاد علاوة (أو خصم) إصدار ورقة الدفع وفق طريقة الفائدة الفعالة.
- ٤ . تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
- ٥ . بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

## الفصل الثالث: المحاسبة عن الاستثمارات المالية

### ٣ - ١: أغراض الاستثمار في الأوراق المالية:

الأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال، التي يتم تداولها في أسواق المال، حيث تمثل هذه الأوراق السلعة الرئيسية التي يتم تداولها في تلك الأسواق.

وتهدف المنشآت من وراء الاستثمار في الأوراق المالية تحقيق أهداف متنوعة قد تختلف من منشأة لأخرى. ويمكن تحديد أبرز الأسباب التي تدفع المنشآت إلى الاستثمار في الأوراق المالية فيما يلي:

١. تحقيق عائدات من هذه الاستثمارات، وتأخذ هذه العائدات شكلين رئيسيين، من خلال العائد العادي الممثل بالفوائد المحققة من الاستثمارات في السندات أو توزيعات الأرباح التي يتم توزيعها على حملة الأسهم، أو من خلال بيع الورقة المالية بسعر أعلى من السعر شرائها.

٢. استغلال النقدية الفائضة عن حاجة المنشأة، وذلك من خلال الاستثمار في الأوراق المالية لفترة قصيرة.

٣. الاستثمار في المنشآت الأخرى بغرض التأثير في قرارات تلك المنشأة، فمن خلال امتلاك عدد من الأسهم في المنشآت الأخرى، يمكن امتلاك عدد من الأصوات في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وبالتالي التأثير في قرارات المنشآت الأخرى.

٤. الاستثمار في منشآت أخرى لأغراض استراتيجية، بغرض السيطرة على تلك المنشآت وامتلاكها، فقد تجد بعض المنشآت أن شراء منشأة أخرى عن طريق امتلاك أسهمها أقل تكلفة من إنشاء منشأة جديدة.

٥. قد يتطلب عمل بعض المنشآت استثمار جزء كبير من الأصول النقدية لديها في الأوراق المالية للشركات الأخرى التي تكون ناجحة، وتمثل شركات التأمين والضمان الاجتماعي مثلاً عن هذه الشركات التي تستثمر لأغراض المضاربة إضافة إلى تحقيق مكاسب من هذه الاستثمارات.

### ٣ - ٢: تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية:

تصنف الاستثمارات في الأوراق المالية عموماً إلى نوعين رئيسيين: الاستثمار في أدوات حقوق ملكية، والاستثمار في أدوات دين، والسبب وراء هذا التقسيم هو اختلاف طبيعة كل نوع، واختلاف المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات وفق كل منهما، فتختلف المحاسبية عن تقويم الاستثمارات في نهاية الفترة، كما تختلف من ناحية معالجة تغيرات قيمتها في نهاية الفترة بحسب نوعها، كما تختلف هذه المعالجة أيضاً من ناحية المحاسبة عن إيرادات الاستثمار.

## أولاً: الاستثمار في أدوات حقوق ملكية:

يتم الاستثمار في أدوات حقوق الملكية *Equity Securities* من خلال شراء أسهم *Shares* مصدرة من قبل منشآت أخرى كالأسهم العادية وغيرها من أسهم رأس المال. فهذه الأسهم تمثل حصة ملكية في المنشأة المصدرة لها. ولذلك فإن حملة الأسهم هم من الملاك الفعليين للمنشأة المصدرة، ويتم تبادل هذه الأسهم بيعاً وشراءً في سوق الأوراق المالية. ومن ناحية أخرى، يتيح الاستثمار في أدوات حقوق الملكية الحصول على حقوق تصويت في المنشأة المصدرة لتلك الأدوات، بالتالي التأثير في المنشأة وفي القرارات التي تتخذ. كما يتيح هذا الاستثمار الحصول على عوائد على الاستثمار.

## ثانياً: الاستثمار في أدوات دين:

تعد أدوات الدين *Debt Securities* أدوات مالية *Financial Instruments* تقدم وعداً بسداد مدفوعات فائدة دورية واسترداد المبلغ الأساسي المستثمر. وتعد السندات النوع الرئيسي من أدوات الدين، حيث تصدر السندات من قبل المنشآت عموماً لأغراض الحصول على النقدية، ويتم تبادل هذه السندات غالباً في سوق الأوراق المالية. تتضمن أدوات الدين السندات الحكومية، سندات البلديات، السندات التي تصدرها الشركات، أدوات الدين القابلة للتحويل، والأوراق التجارية. أما بالنسبة إلى حسابات الزبائن التجارية وأوراق القبض التجارية، و السلف (القروض) التي تقدمها المنشأة لغيرها فإنها لا تعد أدوات دين.

ويتم تصنيف الاستثمارات سواء كانت في أسهم أو سندات [أي في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين] ضمن أحد الأنواع التالية:

## أولاً: الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت. ويتم تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية باعتبارها استثمارات محتفظاً بها حتى تاريخ الاستحقاق *Held – to – Maturity Securities*، عندما يكون غرض الإدارة من هذه الاستثمارات الاحتفاظ بالأدوات المالية حتى تاريخ استحقاقها ولديها الإمكانية والمقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

بناءً عليه، فقط الأصول ذات المدفوعات الثابتة، أو القابلة للتحديد، وتاريخ الاستحقاق المحدد هي التي يمكن تصنيفها ضمن الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويمكن الإشارة هنا إلى أن معظم أدوات حقوق الملكية (كالأسهم) لا يمكن إدراجها ضمن هذه الفئة، إما لأنه لا يوجد للكثير من أنواع الأسهم (خاصة العادية) تاريخ استحقاق محدد، أو بسبب صعوبة تحديد المبالغ المستقبلية المتوقع الحصول عليها بدقة (توزيعات أو فوائد متقلبة).

### ثانياً: استثمارات بغرض المتاجرة:

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية [المعيار رقم ٣٩]، الاستثمارات المصنفة باعتبارها أصولاً محتفظاً بها بغرض المتاجرة *Trading Securities* هي الاستثمارات التي يتم اقتناؤها بصفة أساسية لغرض البيع، أو إعادة الشراء في مدى زمني قصير، أو هي جزء من محفظة أدوات مالية تدار ككل، وهناك دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد الحصول على أرباح قصيرة الأجل إذا كانت مشتقة (باستثناء المشتقة التي تكون عقود ضمان مالية، أو أداة تحوط محددة وفعالة). وتعكس "المتاجرة" عموماً الشراء والبيع النشط بشكل متكرر، وتستخدم الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بهدف تحقيق مكاسب تنتج من التقلبات قصيرة الأجل في السعر، أو في هامش السعر.

### ثالثاً: استثمارات متاحة للبيع:

الاستثمارات المتاحة للبيع *Available – for- Sale Securities* هي الاستثمارات التي لا تصنف ضمن الفئتين السابقتين، وتقتنيها المنشأة لأغراض بيعها وتوفير سيولة عند الحاجة. يتم التقرير عنها بالقيمة العادلة. وفيما يلي جدول لتصنيفات أدوات الدين مع المعالجة المحاسبية لها:

الصف	التقييم	مكاسب أو خسائر غير محققة (نتيجة إعادة التقييم)	أثر دخول (عوائد) أخرى
محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	التكلفة المستنفذة	لا نعترف بها	الفائدة عند اكتسابها
محتفظ بها لغرض المتاجرة	القيمة العادلة	نعترف بها ضمن نتيجة الفترة	مكاسب أو خسائر
متوفرة بغرض البيع	القيمة العادلة	نعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر	بيع عند إتمام عملية البيع



### ٣ - ٣ : المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات:

تتضمن المحاسبة عن اقتناء الاستثمارات، الاعتراف بهذه الاستثمارات على أساس التكاليف التي تتكبدها المنشأة في سبيل اقتناء هذه الاستثمارات وذلك كما هو الحال في الاعتراف المحاسبي ببقية الأصول. وتتضمن التكلفة المعترف بها محاسبياً للاستثمارات في الأوراق المالية ثمن الشراء مضافاً إليه كافة النفقات التي تتحملها المنشأة في سبيل اقتنائها، وتتضمن هذه النفقات الإضافية العمولة التي تدفع لسمسار الأوراق المالية ورسوم تسجيلها... الخ. ولا يختلف الحال لو كانت هذه الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية، أو في أدوات دين، كما لا يختلف أيضاً لو كانت استثمارات قصيرة الأجل، أو استثمارات طويلة الأجل.

### ٣ - ٣ - ١ : المحاسبة عن الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة:

الاستثمارات بغرض المتاجرة هي الاستثمارات التي تمتلكها المنشأة بغرض بيعها في الأجل القصير، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور، وتعرف تقليدياً بالاستثمارات قصيرة الأجل، أو الاستثمارات المؤقتة. تقوم المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات بغرض المتاجرة، على اتباع مدخل القيمة العادلة في القياس اللاحق للاستثمارات، ويمكن تحديد طبيعة المعالجة المحاسبية كما يلي:

### أولاً: الاعتراف بالاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة:

يتم الاعتراف بهذه الاستثمارات على أساس تكلفة الحيازة، التي تتمثل في سعر شراء الأسهم، مضافاً إليها العمولات والرسوم المرتبطة بعملية الحيازة.

حيث تقوم المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة على الاعتراف بتكلفة حيازة هذه الاستثمارات على أساس تكلفة الشراء مضافاً إليها التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل الاقتناء وذلك كما هو الحال في بقية الاستثمارات.

ويتم الإثبات المحاسبي لاقتناء الاستثمارات بغرض المتاجرة من خلال القيد التالي:

xxxx/xx/xx		
من د/ الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	xx	
إلى د/ النقدية في المصرف	xx	
إثبات اقتناء استثمارات - محتفظ بها حتى للمتاجرة		

مثال (٣-١):

في ٢٠١٩/١١/١ اشترت إحدى المنشآت ٣,٠٠٠ سند ثمن شرائها ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س ودفعت عمولة للسمسار مقابل شراء السندات ١٠٠,٠٠٠ ل.س.

المطلوب: حساب تكلفة شراء السندات وتسجيل القيد المحاسبي اللازم.

**الحل:**

بالتالي تكون تكلفة اقتناء السندات = ٣,٠٠٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ = ٣,١٠٠,٠٠٠ ل.س.

ويكون قيد الإثبات المحاسبي لاقتناء هذه الاستثمارات كما يلي:

٢٠١٩/١١/٠١		
٣,١٠٠,٠٠٠	من د/ الاستثمارات - محفظ بها للمتاجرة	
٣,١٠٠,٠٠٠	إلى د/ النقدية في المصرف	
إثبات اقتناء استثمارات - محفظ بها حتى للمتاجرة		

**مثال (٣-٢):**

اشترت إحدى المنشآت في ٢٠١٩/١٢/١٥ سندات بغرض الاحتفاظ بها للمتاجرة، حيث تم شراء ١,٠٠٠ سند سعر شراء السند الواحد ٤٩٠ ل.س. وبلغت عمولة السمسار عن السند الواحد ١٠ ل.س.

المطلوب: حساب تكلفة شراء السندات وتسجيل القيد المحاسبي اللازم.

**الحل:**

بناء عليه، تبلغ تكلفة اقتناء السند الواحد ٥٠٠ ل.س، وتكلفة اقتناء السندات ككل =

١,٠٠٠ سند × ٥٠٠ ل.س = ٥٠٠,٠٠٠ ل.س. ويكون الإثبات المحاسبي كما يلي:

٢٠١٩/١٢/١٥		
٥٠٠,٠٠٠	من د/ الاستثمارات - محفظ بها للمتاجرة	
٥٠٠,٠٠٠	إلى د/ النقدية في المصرف	
إثبات اقتناء استثمارات - محفظ بها حتى للمتاجرة		

ثانياً: الاعتراف بإيرادات الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة:

بعد تاريخ الاقتناء يتم الاعتراف بالإيراد وفق الأساس النقدي، حيث يتم الاعتراف بأرباح الأسهم المستلمة نقداً فقط، أما الأرباح التي تحتجزها الشركة المستثمر بها فلا يتم الاعتراف بها.

**مثال (٣-٣):**

في ٢٠١٩/١٢/٣١ استملت شركة الوادي إيرادات عن استثمارات في أسهم محتفظ بها للمتاجرة مبلغاً وقدره ٥٠٠,٠٠٠ ل.س.

المطلوب: تسجيل القيد المحاسبي اللازم.

**الحل:**

٢٠١٩/١٢/٣١		
٥٠٠,٠٠٠	من د/ النقدية في المصرف	
٥٠٠,٠٠٠	إلى د/ إيرادات الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	
إثبات إيرادات استثمارات بغرض المتاجرة		
٢٠١٩/١٢/٣١		
٥٠٠,٠٠٠	من د/ إيرادات الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	
٥٠٠,٠٠٠	إلى د/ ملخص الدخل	
إقفال إيراد الاستثمار		

**ثالثاً: بيع الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة:**

إذا تم بيع هذه الاستثمارات يتم حساب مكاسب البيع أو خسائره على أساس الفرق بين صافي ثمن البيع وتكلفة الاستثمارات، ويتم الاعتراف بهذه المكاسب أو الخسائر في د/ أ.خ أو د/ ملخص الدخل في الفترة التي يتم فيها البيع.

**مثال (٣-٣):**

في ٢٠١٩/١٢/٣١ باعت إحدى المنشآت ١,٠٠٠ سند من أصل ٣,٠٠٠ سند محتفظ بها لغرض المتاجرة وذلك بسعر بيع ٩٨٠ ل.س للسند الواحد، وتكبدت ٨٠,٠٠٠ ل.س مصاريف بيع هذه السندات، مع العلم أن تكلفة حيازة كل سند بلغت ١,٠٠٠ ل.س.

المطلوب: تسجيل القيد المحاسبي اللازم لإثبات عملية البيع.

**الحل:**

تكون البيانات كما يلي:

٩٨٠ × سند ١,٠٠٠	٩٨٠,٠٠٠ ل.س	ثمن البيع
	(٨٠,٠٠٠) ل.س	يطرح: مصاريف البيع
	٩٠٠,٠٠٠ ل.س	= صافي ثمن البيع
١,٠٠٠ × سند ١,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠) ل.س	تكاليف الاقتناء
	١٠٠,٠٠٠ ل.س	صافي الخسائر المحققة

وتثبت العملية في الدفاتر المحاسبية بالقيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من المذكورين		
د/ النقدية		٩٠٠,٠٠٠
د/ خسائر بيع استثمارات		١٠٠,٠٠٠
إلى د/ استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	١,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات بيع الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة		

وتنقل خسائر بيع الاستثمارات - متاجرة في د/ أ.خ أو د/ ملخص الدخل وتظهر ضمن المصروفات والخسائر الأخرى:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		١٠٠,٠٠٠
إلى د/ خسائر بيع استثمارات	١٠٠,٠٠٠	
إقفال خسائر بيع الاستثمارات		

**مثال (٣-٤):**

بفرض لو سعر بيع السند الواحد ١,١٠٠ ل.س مع بقاء البيانات الأخرى على حالها.

المطلوب: تسجيل القيد المحاسبي اللازم لإثبات عملية البيع.

**الحل:**

في هذه الحالة تكون النتائج كما يلي:

١,١٠٠ × سند ١,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠ ل.س	ثمن البيع
	(٨٠,٠٠٠) ل.س	يطرح: مصاريف البيع
	١,٠٢٠,٠٠٠ ل.س	= صافي ثمن البيع
١,٠٠٠ × سند ١,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠) ل.س	تكاليف الاقتناء
	٢٠,٠٠٠ ل.س	صافي الأرباح المحققة

ويتم إثبات البيع وإقفال الخسائر المحققة من خلال القيود التالية:

٢٠١٩/٠٤/٠١		
١,٠٢٠,٠٠٠	من د/ النقدية	
	إلى المذكورين	
	د/ استثمارات - متاجرة	١,٠٠٠,٠٠٠
	د/ مكاسب بيع استثمارات - متاجرة	٢٠,٠٠٠
إثبات بيع الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة		

وتقفل مكاسب بيع الاستثمارات - متاجرة في د/ أ.خ أو د/ ملخص الدخل وتظهر ضمن الإيرادات الأخرى:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٢٠,٠٠٠	من د/ مكاسب بيع استثمارات	
	إلى د/ ملخص الدخل	٢٠,٠٠٠
إقفال مكاسب بيع الاستثمارات		

رابعاً: تقويم الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة في نهاية الفترة:

يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة في نهاية الفترة المالية وتقويمها على أساس القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بزيادة القيمة العادلة عن تكلفة الاقتناء باعتبارها مكاسب حياة غير محققة، كما يتم الاعتراف بانخفاض القيمة العادلة عن التكلفة باعتبارها خسائر حياة غير محققة، ويتم الاعتراف بهذه المكاسب أو الخسائر في د/ ملخص

الدخل، وبالمقابل تثبت هذه المكاسب أو الخسائر في حساب مقابل *Contra Account* هو د/ تسوية القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة، ويكون ذا طبيعة دائنة أو مدينة بحسب نتيجة التقييم على أن يظهر رصيده في الميزانية. بناء عليه، في تاريخ الميزانية [نهاية العام] يتم مقارنة تكلفة اقتناء الاستثمارات مع سعرها في السوق، هنا لدينا احد ثلاثة احتمالات:

١ - إذا كان سعر الاستثمارات في السوق يساوي تكلفة الاقتناء، بالتالي في هذه الحالة لا يوجد مكاسب ولا خسائر غير محققة، ولا يتم إجراء أية تسويات.

٢ - إذا كان سعر الاستثمارات في السوق أكبر من تكلفة الاقتناء [القيمة الدفترية الظاهرة في الدفاتر بتاريخ نهاية الفترة]، بالتالي يكون لدينا مكاسب حيازة استثمار غير محققة، يتم إجراء قيد تسوية كما يلي:

×××/١٢/٣١		
××××	من د/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة	
××××	إلى د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل	
إثبات زيادة القيمة السوقية عن التكلفة للاستثمارات		
×××/١٢/٣١		
××××	من د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل	
××××	إلى د/ ملخص الدخل	
إقفال مكاسب الحيازة غير المحققة على الاستثمارات		

وفي هذه الحالة، تظهر الاستثمارات - متاجرة في الميزانية مضافاً إليه رصيد د/ تسوية القيمة السوقية [مكاسب الحيازة غير المحققة] كما يلي:

ل.س	ل.س	البيان	ل.س	البيان
		<b>أصول متداولة</b>		
		استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	×××	
		+ تسوية القيمة السوقية	×××	××××

٣ - إذا كان سعر الاستثمارات في السوق أقل من تكلفة الاقتناء [القيمة الدفترية الظاهرة في الدفاتر بتاريخ نهاية الفترة]،  
بالتالي يكون لدينا خسائر حيازة استثمارات غير محققة، يتم إجراء قيد تسوية كما يلي:

×××/١٢/٣١		
××××		من د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل
××××		إلى د/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة
إثبات انخفاض القيمة السوقية عن التكلفة للاستثمارات		
×××/١٢/٣١		
××××		من د/ ملخص الدخل
××××		إلى د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل
إقفال خسائر الحيازة غير المحققة على الاستثمارات		

وفي هذه الحالة، تظهر الاستثمارات - متاجرة في الميزانية مطروحاً منها رصيد د/ تسوية القيمة السوقية [خسائر الحيازة غير المحققة] كما يلي:

ل.س	ل.س	البيان	ل.س	البيان
		<b>أصول متداولة</b>		
		استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	××××	
		- تسوية القيمة السوقية	(×××)	××××

**ملاحظات:**

١ - د/ تسوية القيمة السوقية يعد حساب تقويم *Valuation Account*:

أ- يضاف إلى تكلفة الاستثمارات باعتباره حساباً مديناً إضافياً *Adjunct Account*، وذلك إذا كانت نتيجة التقويم مكاسب غير محققة [كما في الحالة الثانية السابقة].

ب- يطرح من تكلفة الاستثمارات باعتباره حساباً دائناً مقابل *Contra Account*، وذلك إذا كانت نتيجة التقويم خسائر غير محققة [كما في الحالة الثالثة السابقة].

### مثال (٣-٥):

أظهر ميزان المراجعة لإحدى المنشآت في ٢٠١٩/١٢/٣١ الأرصدة التالية المتعلقة بالاستثمارات في السندات المحتفظ بها للمتاجرة:

أ- تكلفة الاقتناء تبلغ ٣٣٩,٥٠٠ ل.س.

ب- سعر السوق بتاريخ الجرد يبلغ ٣٤٤,٥٠٠ ل.س.

وبناءً على ذلك، نلاحظ أن التكلفة الإجمالية للاستثمارات تبلغ ٣٣٩,٥٠٠ ل.س، وسعرها في السوق ٣٤٤,٥٠٠ ل.س، وطالما أن سعر السوق أعلى من التكلفة فإنه يكون لدينا مكاسب حيازة غير محققة، يتم إثباتها من خلال القيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٥,٠٠٠	من د/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة	
٥,٠٠٠	إلى د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل	
إثبات زيادة القيمة السوقية عن التكلفة للاستثمارات		
×××/١٢/٣١		
٥,٠٠٠	من د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل	
٥,٠٠٠	إلى د/ ملخص الدخل	
إقفال مكاسب الحيازة غير المحققة على الاستثمارات		

ويظهر الأثر على قائمة الدخل كما يلي:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

البيان	جزئي	كلي
<b>يضاف: إيرادات أخرى</b>		
مكاسب حيازة غير محققة - استثمارات	٥,٠٠٠	



وتعدّ الاستثمارات بغرض المتاجر أصلاً متداولاً يتم الإفصاح عنه في الميزانية مضافاً إليها المكاسب غير المحققة، ففي المثال الذي بين أيدينا يتم الإفصاح عن الاستثمارات كما يلي:

ل.س	ل.س	البيان	ل.س
		<b>أصول متداولة:</b>	
		استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	٣٣٩,٥٠٠
		+ تسوية القيمة السوقية	<u>٥,٠٠٠</u>
			٣٤٤,٥٠٠

#### مثال (٣-٤):

إذا فرضنا أن نتيجة التقويم في المثال السابق أظهرت القيمة السوقية بمبلغ ٣٣٥,٠٠٠ ل.س، بالتالي لدينا خسائر غير محققة قدرها ٤,٥٠٠ ل.س تثبت بالقيود التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٤,٥٠٠		من د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل
	٤,٥٠٠	إلى د/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة
إثبات انخفاض القيمة السوقية عن التكلفة للاستثمارات		
xxx/١٢/٣١		
٤,٥٠٠		من د/ ملخص الدخل
	٤,٥٠٠	إلى د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل
إقفال خسائر الحيازة غير المحققة على الاستثمارات		

ويظهر الأثر على قائمة الدخل كما يلي:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

كلي	جزئي	البيان
		<b>يطرح:</b>
	٤,٥٠٠	خسائر حيازة غير محققة - استثمارات

وتعدّ الاستثمارات بغرض المتاجر أصلاً متداولاً يتم الإفصاح عنه في الميزانية مطروحاً منها الخسائر غير المحققة، ففي المثال الذي بين أيدينا يتم الإفصاح عن الاستثمارات كما يلي:

ل.س	ل.س	البيان	ل.س	البيان
				<b>أصول متداولة:</b>
		استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	٣٣٩,٥٠٠	
		- تسوية القيمة السوقية	(٤,٥٠٠)	٣٣٥,٠٠٠

#### ملاحظات:

١ - نظراً إلى تقويم الاستثمارات بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية، فإنه، وخلافاً للقواعد المحاسبية العادية، يتم تجاهل توزيعات الأرباح و الفوائد الدائنة المعترف بها، إلا أنها لم تستلم بعد، وذلك على اعتبار أن القيمة السوقية العادلة لهذه الاستثمارات تتأثر تلقائياً بحجم تلك الفوائد، ويتم الاعتراف بالإيرادات المقبوضة فقط أو التي ستقبضها المنشأة فعلاً بالرغم من بيع السندات، أما الفوائد المستحقة التي ستتنازل عنها المنشأة في تاريخ البيع فلا يتم الاعتراف بها.

٢ - أيضاً ونظراً إلى تقويم الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة في تاريخ الميزانية بقيمتها العادلة، فإنه يتم تجاهل علاوة الشراء أو خصمه، حيث لا يتم فتح حساب خاص بهما، فالقيمة العادلة تتأثر بهما تلقائياً.

٤ - إن حساب "تسوية القيمة السوقية" هو حساب تقويم حيث يفتح مرة واحدة في نهاية الفترة، وذلك بغرض الوصول إلى القيمة العادلة للاستثمارات في تاريخ التقرير عنها في القوائم المالية، وفي حال كان هناك رصيد سابق منقول من فترة سابقة، فيتم تسويته بالزيادة أو النقصان للوصول إلى الرصيد الجديد المطلوب في ٣١/١٢، ومن ثم يتم ترحيله إلى الفترة المقبلة.

#### مثال شامل (٣-٦):

(١) في ٢٠١٩/١١/١٥ اشترت شركة الشام أوراق مالية بغرض المتاجرة نقداً، وذلك وفق المعلومات التالية:

١- إذا كان الرصيد السابق لحساب تسوية القيمة العادلة دائناً، يعني ذلك أنه ناتج عن خسارة غير محققة في الدورة السابقة. في هذه الحالة، إذا كان ناتج تغيير الحقيبة بين التكلفة و القيمة العادلة مكسباً، يتم إضافة الرصيد السابق (الخسارة غير المحققة) لهذا المكسب عند تسوية حساب تسوية القيمة العادلة و العكس إذا كان رصيد حساب التسوية سابقاً مدنياً، حيث يتم تخفيض هذا الرصيد من صافي التغيير عند تسوية حساب تسوية القيمة العادلة.

النوع	العدد	القيمة الأسمية للسند	تكلفة شراء السند	نفقات إضافية	تكلفة الاقتناء
السندات (أ)	٢٠٠	٣٠٠	٣٥٠	٥	٧١,٠٠٠
السندات (ب)	١٠٠	٦٠٠	٦٢٥	٧	٦٣,٢٠٠
السندات (ج)	٣٠٠	٥٠٠	٥٤٠	٥	١٦٣,٥٠٠
<b>المجموع</b>					٢٩٧,٧٠٠

٢) في ٢٠١٩/١٢/١٥ باعت الشركة السندات (أ) نقداً بمبلغ /٨١,٠٠٠ ل.س.

٣) في ٢٠١٩/١٢/٣١ كانت قيمة السندات (ب) و(ج) وفق ما يلي:

النوع	العدد	تكلفة شراء السند	القيمة العادلة	تكلفة الاقتناء	القيمة العادلة	الفرق	
السندات (ب)	١٠٠	٦٣٢	٦٣٥	٦٣,٢٠٠	٦٣,٥٠٠	٣٠٠	
السندات (ج)	٣٠٠	٥٤٥	٥٥٠	١٦٣,٥٠٠	١٦٥,٠٠٠	١,٥٠٠	
<b>المجموع</b>					٢٢٦,٧٠٠	٢٢٨,٥٠٠	١,٨٠٠

المطلوب:

١. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة.

٢. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

١. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة:

٢٠١٩/١١/١٥		
٢٩٧,٥٠٠	٢٩٧,٥٠٠	من ح/ الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة
		إلى ح/ النقدية في المصرف
إثبات اقتناء استثمارات - محتفظ بها حتى للمتاجرة		

- في ٢٠١٩/١٢/١٥: تم بيع السندات (أ) حيث حققت المنشأة مكاسب بيع بمقدار ١٠,٠٠٠ ل.س ونشبتها كما يلي:

٢٠١٩/١١/١٥		
من د/ النقدية إلى المذكورين		٨١,٠٠٠
د/ استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	٧١,٠٠٠	
د/ مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	١٠,٠٠٠	
إثبات بيع الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة		

- في ٢٠١٩/١٢/٣١:

(١) يتم اقفال مكاسب البيع المحققة بالقيود:

٢٠١٩/١١/١٥		
من د/ مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة إلى د/ ملخص الدخل	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
اقفال مكاسب البيع		

(٢) يتم اعادة تقييم السندات المتبقية وفق القيم العادلة لها، وتسجيل القيود التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة إلى د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل	١,٨٠٠	١,٨٠٠
إثبات زيادة القيمة السوقية عن التكلفة للاستثمارات		
xxx/١٢/٣١		
من د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل إلى د/ ملخص الدخل	١,٨٠٠	١,٨٠٠
إقفال مكاسب الحيازة غير المحققة على الاستثمارات		

٢. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

كلي	جزئي	البيان
-----	------	--------

<u>يضاف</u>		
مكاسب حيازة غير محققة - استثمارات	١,٨٠٠	
مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	١٠,٠٠٠	

وفي الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ تظهر الاستثمارات كما يلي:

البيان	ل.س	البيان	ل.س	ل.س
		<u>أصول متداولة:</u>		
		استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	٢٢٦,٧٠٠	
		+تسوية القيمة السوقية	١,٨٠٠	٢٢٨,٥٠٠

### ٣ - ٢ : الاستثمارات المتاحة للبيع:

تحدد الاستثمارات المتاحة للبيع عن طريق النفي، فالاستثمارات تصنف في ثلاث مجموعات، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة، أما الاستثمارات المتاحة للبيع فهي الاستثمارات التي لا تصنف ضمن الفئتين السابقتين.

ولذلك تحدد الاستثمارات المتاحة للبيع بأنها استثمارات متوسطة الأجل، ويتم التصرف فيها لأغراض توفير سيولة نقدية عند الحاجة.

### أولاً: الاعتراف بالاستثمارات المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بالاستثمارات المتاحة للبيع على أساس تكلفة الاقتناء التي تتمثل في سعر شرائها مضافاً إليه أية تكاليف أو عمولات تتكدها المنشأة في سبيل الاقتناء، مثل عمولات السمسار ويثبت اقتناء هذه الاستثمارات من خلال القيد الآتي:

××××/××/××		
من ح/ الاستثمارات - متاحة للبيع	××	
إلى ح/ النقدية في المصرف	××	
إثبات اقتناء استثمارات - متاحة للبيع		

### مثال (٣-٧):

في ٢٠١٩/١٠/٠١ اشترت إحدى المنشآت ٥,٠٠٠ سند للاحتفاظ بها للبيع سعر شراء السند ٦٠٠ ل.س ودفعت عمولة للسمسار ١٠٠,٠٠٠ ل.س عن العملية ككل.  
المطلوب: تسجيل القيد المحاسبي اللازم.

### الحل:

تكلفة اقتناء الاستثمارات = ثمن الشراء + عمولة السمسار.  
ثمن شراء الاستثمارات = ٥,٠٠٠ سهم  $\times$  ٦٠٠ ل.س = ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.  
تكلفة اقتناء السندات = ٣,٠٠٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ = ٣,١٠٠,٠٠٠ ل.س.  
يتم إثبات العملية كما يلي:

٢٠١٩/١٠/٠١		
من ح/ الاستثمارات - متاحة للبيع		٣,١٠٠,٠٠٠
إلى ح/ النقدية في المصرف	٣,١٠٠,٠٠٠	
إثبات اقتناء استثمارات - متاحة للبيع		

### ثانياً: الاعتراف بإيرادات الاستثمارات المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بإيرادات الاستثمارات المقتناة بغرض البيع على الأساس النقدي، أي يتم الاعتراف بإيرادات فوائد السندات عند استلامها، كما يتم الاعتراف بأرباح الأسهم الموزعة نقداً، أما الأرباح التي تقرر المنشأة المستثمر بها احتجازها، وعدم توزيعها، فلا يتم الاعتراف بها.

ويتم إثبات إيرادات الاستثمارات المقتناة بغرض البيع من خلال القيد الآتي:

××××/××/××		
من ح/ النقدية في المصرف		××

إلى د/ إيرادات استثمارات - متاحة للبيع	xx	
إثبات إيرادات استثمارات في الأسهم		
xxxx/xx/xx		
من د/ إيرادات الاستثمارات - متاحة للبيع		xx
إلى د/ ملخص الدخل (أو من د / أ.خ)	xx	
إقفال إيراد الاستثمار		

### مثال (٣-٨):

بلغت إيرادات الاستثمارات في السندات المتاحة للبيع لدى إحدى المنشآت في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س. ويتم إثباتها كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ النقدية في المصرف		١,٥٠٠,٠٠٠
إلى د/ إيرادات استثمارات - متاحة للبيع	١,٥٠٠,٠٠٠	
إثبات إيرادات استثمارات في الأسهم		
xxxx/xx/xx		
من د/ إيرادات الاستثمارات - متاحة للبيع		١,٥٠٠,٠٠٠
إلى د/ ملخص الدخل (أو من د / أ.خ)	١,٥٠٠,٠٠٠	
إقفال إيراد الاستثمار		

### ثالثاً: تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع في نهاية الفترة:

يتم تقويم الاستثمارات التي تمتلكها المنشأة في نهاية الفترة على أساس قيمتها السوقية، ويتم إثبات الفرق باعتبارها مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة، حيث لا تقفل في د/ ملخص الدخل كما هو الحال في الاستثمارات في الأسهم - متاجرة، وإنما تظهر بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية في الميزانية مكوناً من مكونات دخول شاملة أخرى متراكمة، حتى تتحقق.

أ - إذا كانت نتيجة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع في نهاية الفترة وجود مكاسب حيازة غير محققة، ويحدث ذلك إذا كنت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات أكبر من تكلفة اقتنائها فيتم إثبات ذلك بالقيود الآتي:

×××/١٢/٣١		
××××	من د/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاحة للبيع إلى د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية	××××
إثبات زيادة القيمة السوقية للاستثمارات - متاحة للبيع		

ب - أما إذا كانت نتيجة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع في نهاية الفترة وجود خسائر حيازة غير محققة، ويحدث ذلك إذا كنت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات أقل من تكلفة اقتنائها فيتم إثبات ذلك بالقيود الآتي:

×××/١٢/٣١		
××××	من د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية إلى د/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاحة للبيع	××××
إثبات انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات - متاحة للبيع		

**مثال (٣-٩):**

في ٢٠١٩/١٢/٣١ ظهرت الاستثمارات المتاحة للبيع في دفاتر إحدى المنشآت بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ ل.س، فإذا علمت أن سعر السوق لهذه الاستثمارات في نفس التاريخ يبلغ ٤٥٦,٠٠٠ ل.س.

**المطلوب:**

١. تسجيل القيد المحاسبي اللازم.
٢. بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

١. تسجيل القيد المحاسبي اللازم:



طالما أن تكلفة الاستثمارات ٤٥٠,٠٠٠ ل.س وسعرها في السوق ٤٥٦,٠٠٠ ل.س، بالتالي هناك مكاسب حيازة غير محققة قدرها ٦,٠٠٠ ل.س، يتم إثباتها بالقيود الآتي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٦,٠٠٠	من ح/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاحة للبيع	
٦,٠٠٠	إلى ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية	
إثبات زيادة القيمة السوقية للاستثمارات - متاحة للبيع		

٢. بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

البيان	ل.س	البيان	ل.س
<b>حقوق ملكية:</b>			
رأس المال	xxx	استثمارات - متاحة للبيع	٤٥٠,٠٠٠
+ مكاسب حيازة غير محققة - متاحة للبيع	٦,٠٠٠	+ تسوية القيمة السوقية	٦,٠٠٠
			٤٥٦,٠٠٠

مثال (٣-١٠):

بالعودة إلى بيانات المثال السابق، وبفرض أن سعر السوق لهذه الاستثمارات في نفس التاريخ يبلغ ٤٤٦,٠٠٠ ل.س. المطلوب:

٣. تسجيل القيد المحاسبي اللازم.

٤. بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الحل:

٣. تسجيل القيد المحاسبي اللازم:

طالما أن تكلفة الاستثمارات ٤٥٠,٠٠٠ ل.س وسعرها في السوق ٤٤٦,٠٠٠ ل.س، بالتالي هناك خسائر حيازة غير محققة قدرها ٤,٠٠٠ ل.س، يتم إثباتها بالقيود الآتي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٤,٠٠٠	من ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية	
٤,٠٠٠	إلى ح/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاحة للبيع	
إثبات انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات - متاحة للبيع		

٤. بيان الأثر في الميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

البيان	ل.س	البيان	ل.س
<b>حقوق ملكية:</b>			
رأس المال	xxx	استثمارات - متاحة للبيع	٤٥٠,٠٠٠
- خسائر حيازة غير محققة - متاحة للبيع	(٤,٠٠٠)	- تسوية القيمة السوقية	(٤,٠٠٠)
			٤٤٦,٠٠٠

مثال (٣ - ١١): [حالة ورقة مالية واحدة]:

اشترت إحدى المنشآت سندات في ٢٠١٩/٠١/٠١ قيمتها الاسمية ٤٠٠,٠٠٠ ل.س ٤٢٦,٩٣١ ل.س، مدتها ٤ سنوات وتحمل معدل فائدة أسمي ١٠% وتدفع مرتين في السنة في ٠١/٠١ و ١٢/٣١ من كل عام، علماً أن معدل الفائدة في السوق ٨%.

المطلوب:

١. إثبات القيد المحاسبي اللازم لاقتناء السندات.
٢. إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار وفق طريقة الفائدة الفعالة.
٣. إثبات القيود المحاسبية اللازمة المتعلقة بالفائدة.

٤. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.
٥. بفرض أن سعر السوق للسندات المتبقية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ١٠,٠٠٠ ل.س، والمطلوب:
- أ. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة.
- ب. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

١. إثبات القيد المحاسبي اللازم لاقتناء السندات:

نلاحظ أن المنشأة اشترت بعلاوة شراء، وهذه العلاوة لا تظهر في حساب مستقل لأنها تعتبر بالنسبة للشركة التي اشترت السندات من ضمن تكلفة الاقتناء. إذ أن الفكرة الأساسية هنا، هو في أن المنشأة دفعت علاوة مقابل الحصول على معدل فائدة ١٠% وهو أعلى من معدل الفائدة السوقي ٨%.

٢٠١٩/٠١/٠١		
٤٢٦,٩٣١	من د/ الاستثمارات - متاحة للبيع	
٤٢٦,٩٣١	إلى د/ النقدية في المصرف	
إثبات اقتناء استثمارات - متاحة للبيع		

٢. إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار وفق طريقة الفائدة الفعالة:

التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً (٥%)	إيراد الفائدة ٤%	المستنفذ من العلاوة	التكلفة العادلة
01/01/201٩				٤٢٦,٩٣١
01/07/201٩	٢٠,٠٠٠	١٧,٠٧٧	2,923	424,008
01/01/20٢٠	٢٠,٠٠٠	16,960	3,040	420,968
01/07/20٢٠	٢٠,٠٠٠	16,839	3,161	417,807
01/01/20٢١	٢٠,٠٠٠	16,712	3,288	414,519
01/07/20٢١	٢٠,٠٠٠	16,581	3,419	411,100
01/01/20٢٢	٢٠,٠٠٠	16,444	3,556	407,544

403,846	3,698	16,302	٢٠,٠٠٠	01/07/20٢٢
400,000	3,846	16,154	٢٠,٠٠٠	01/01/20٢٣

٣. إثبات القيود المحاسبية اللازمة المتعلقة بالفائدة.

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ النقدية في المصرف إلى المذكورين		٢٠,٠٠٠
ح/ استثمارات - متاحة للبيع	٢,٩٢٣	
ح/ إيراد فوائد	١٧,٠٧٧	
إثبات إيراد الفوائد		

وفي ٢٠١٩/١٢/٣١ يتم إثبات الفوائد والمستنفذ من العلاوة كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ النقدية في المصرف إلى المذكورين		٢٠,٠٠٠
ح/ استثمارات - متاحة للبيع	٣,٠٤٠	
ح/ إيراد فوائد	١٦,٩٦٠	
إثبات إيراد الفوائد		

ويتم إقفال إيراد الفوائد عن عام ٢٠١٩ في ح/ ملخص الدخل كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ إيراد فوائد		٣٤,٠٣٧
إلى ح/ ملخص الدخل	٣٤,٠٣٧	
إقفال إيراد الفوائد		

ويظهر كل من حسابي إيراد الفوائد والاستثمارات المتاحة للبيع في دفتر الأستاذ كما يلي:

ح/ إيراد الفوائد
------------------

من ح/ النقدية ٠٧/٠١	١٧,٠٧٧	إلى ح/ ملخص الدخل	٣٤,٠٣٧
من ح/ النقدية ١٢/٣١	١٦,٩٦٠		
المجموع	٣٤,٠٣٧	المجموع	٣٤,٠٣٧
<b>ح/ استثمارات متاحة للبيع</b>			
من ح/ النقدية ٠٧/٠١	٢,٩٢٣	إلى ح/ المصرف	٤٢٦,٩٣١
من ح/ النقدية ١٢/٣١	٣,٠٤٠		
رصيد مدين ٢٠١٩/١٢/٣١	٤٢٠,٩٦٨		
المجموع	٤٢٦,٩٣١	المجموع	٤٢٦,٩٣١

٤. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البيان	ل.س	البيان	ل.س
		استثمارات - متاحة للبيع	٤٢٠,٩٦٨

٥. بفرض أن سعر السوق للسندات المتبقية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ١٠,٠٠٠ ل.س، والمطلوب:  
أ. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة.

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية		١٠,٩٦٨
إلى ح/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاحة للبيع	١٠,٩٦٨	
إثبات انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات - متاحة للبيع		

ب. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البيان	ل.س	البيان	ل.س
<u>حقوق ملكية:</u>			

رأس المال	xxx	استثمارات - متاحة للبيع	٤٢٠,٩٦٨
- خسائر حيازة غير	١٠,٩٦٨	- تسوية القيمة السوقية	<u>١٠,٩٦٨</u>
محقة - متاحة للبيع			٤١٠,٠٠٠

#### رابعاً: بيع الاستثمارات المتاحة للبيع:

عند بيع الاستثمارات - المتاحة للبيع يتم إثبات عملية البيع والأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي ثمن البيع بتاريخ البيع، ويجب الأخذ بالحسبان أن رصيدي الحسابين المتعلقين بتقويم هذه الاستثمارات - ونقصد بذلك -/د/ تسوية القيمة السوقية و/د/ مكاسب/ خسائر غير محقة - لا يتأثران بعمليات البيع التي تتم خلال الفترة، حيث يتم تسويتها في نهاية الفترة وفق المتغيرات التي تكون موجودة. ولتوضيح المعالجة لبيع الاستثمارات - المتاحة للبيع نبين المثال التالي:

#### مثال (٣ - ١٢):

لدى إحدى الشركات استثمارات - متاحة للبيع تكلفتها ٥٢٠,٠٠٠ ل.س تم بيعها نقداً بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ ل.س في ٢٠١٩/١٢/٣١.

المطلوب: إثبات القيد المحاسبي اللازم.

#### الحل:

حققت المنشأة مكاسب بيع قدرها ٣٠,٠٠٠ ل.س. يتم إثباتها بالقيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ النقدية في المصرف إلى المذكورين		٥٥٠,٠٠٠
د/ استثمارات - متاحة للبيع	٥٢٠,٠٠٠	
د/ مكاسب بيع استثمارات - متاحة للبيع	٣٠,٠٠٠	
إثبات بيع الاستثمارات بربح		

ويتم إقفال مكاسب بيع الاستثمارات في د/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ مكاسب بيع استثمارات - متاحة للبيع		٣٠,٠٠٠

إلى د/ ملخص الدخل	٣٠,٠٠٠	
إقفال ربح بيع الاستثمارات		

مثال (٣ - ١٣):

لدى إحدى الشركات استثمارات - متاحة للبيع تكلفتها ٥٢٠,٠٠٠ ل.س تم بيعها نقداً بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.س في ٢٠١٩/١٢/٣١.

المطلوب: إثبات القيد المحاسبي اللازم.

الحل:

حققت المنشأة خسائر بيع قدرها ٢٠,٠٠٠ ل.س. يتم إثباتها بالقيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من المذكورين		
د/ النقدية في المصرف		٥٠٠,٠٠٠
د/ خسائر بيع استثمارات - متاحة للبيع		٢٠,٠٠٠
إلى د/ استثمارات - متاحة للبيع	٥٢٠,٠٠٠	
إثبات بيع الاستثمارات بخسارة		

ويتم إقفال خسائر بيع الاستثمارات في د/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		٢٠,٠٠٠
إلى د/ خسائر بيع استثمارات - متاحة للبيع	٢٠,٠٠٠	
إقفال ربح بيع الاستثمارات		

**ملاحظة:** في حال وجود مصاريف بيع يتم استبعادها من ثمن البيع، ومن ثم يقارن صافي ثمن البيع مع كلفة الشراء لتحديد مكاسب (أو خسائر) البيع، كما مرّ في الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.

### ٣ - ٣ - ٣ : الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق هي استثمارات في أدوات دين *Debt Instruments*، تصدر هذه الأدوات من قبل شركات أخرى بهدف الحصول على أموال جديدة بغرض التوسع. ومعظم الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق هي في سندات.

وتقوم المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفق القواعد المحاسبية للمحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، وذلك كما يلي:

١. يتم الاعتراف بتكلفة هذه الاستثمارات على أساس ثمن الشراء مضافاً إليه كافة النفقات التي تتحملها المنشأة لاقتناء هذه الاستثمارات، أي اعتماد مدخل التكلفة التاريخية.
٢. يتم تعديل التكلفة التاريخية بعد تاريخ الاقتناء بمقدار إطفاء خصم إصدار السندات أو علاوتها، فالعلاوة تؤدي إلى تخفيض التكلفة سنوياً بمقدار الإطفاء، بينما يؤدي الخصم إلى زيادة التكلفة بمقدار الإطفاء.
٣. يتم الاعتراف بإيراد الفوائد عند الاستحقاق بغض النظر عن تاريخ التحصيل.

### أولاً: حيازة الاستثمارات - مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

يمكن شراء السندات إما بقيمتها الاسمية، أو بسعر أعلى أو أقل من قيمتها الاسمية، وكما هو الحال في الاعتراف المحاسبي بالأصول عموماً، فإن الاعتراف المحاسبي بالاستثمارات في السندات يتم على أساس تكلفة الحيازة أو الاقتناء، وتتضمن هذه التكلفة ثمن الشراء مضافاً إليه كافة المصروفات والنفقات التي تتحملها المنشأة في سبيل حيازة هذه الاستثمارات.

### مثال (٣ - ١٤):

في ٢٠١٩/٠١/٠١ اشترت إحدى المنشآت ٤٠٠ سند (علماً أن قيمة السندات الاسمية ١,٠٠٠ ل.س)، وتحمل معدل فائدة ١٠% تدفع في ٠١/٠١ و ٠٧/٠١ من كل عام علماً أن السندات مصدرة بنفس التاريخ لمدة ٥ سنوات، فإذا علمت ما يلي:

- أ. يبلغ معدل الفائدة في السوق ٨%.
- ب. معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد يستلم أو يسدد بعد ١٠ دورات عند معدل فائدة ٤%، هو ٠,٦٧٥٥٦.
- ت. معامل القيمة الحالية لمبلغ يستلم أو يسدد على مدى ١٠ فترات دورياً عند معدل فائدة ٤%، هو ٨,١١٠٩٠.

المطلوب:



١. حساب القيمة الحالية للسندات.
٢. تسجيل القيد المحاسبي اللازم لاقتناء السندات.
٣. إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار وفق طريقة الفائدة الفعالة.
٤. إثبات القيود المحاسبية اللازمة المتعلقة بالفائدة.
٥. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.
٦. بفرض أن سعر السوق للسندات المتبقية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ٤٢٠,٠٠٠ ل.س، والمطلوب:
  - ت. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة.
  - ث. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

#### ١. حساب القيمة الحالية للسندات:

لتحديد قيمة السندات، يتم تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية اعتماداً على معدل الفائدة الفعلي، أو معدل الفائدة في السوق بتاريخ شراء السندات وهو ٨%. وكما مرّ في بحث الالتزامات طويلة الأجل، فيتم تحديد سعر الإصدار كما يلي:

البيان	ل.س	ل.س
القيمة الاسمية للسندات	٤٠٠,٠٠٠	
× القيمة الحالية لمبلغ ١ ل.س يستلم بعد عشر فترات مستقبلاً عند معدل خصم ٤%	٠,٦٧٥٥٦	
= القيمة الحالية لقيمة السندات (١)	٢٧٠,٢٢٤	
الفوائد نصف السنوية	٢٠,٠٠٠	
× القيمة الحالية لمبلغ ١ ل.س يستلم على عدة دفعات وعلى مدى ١٠ سنوات عند معدل فائدة ٨%	٨,١١٠٩٠	
= القيمة الحالية لمدفوعات الفوائد (٢)	١٦٢,٢١٨	
إجمالي القيمة الحالية للاستثمار (١) + (٢)	٤٣٢,٤٤٢	

وفي المثال السابق معدل الفائدة ٨ %، يمثل معدل الفائدة الفعال *Effective Rate of Interest*، حيث إنه يمثل مبلغ الفائدة الفعلي الذي على أساسه تستحق الفائدة.

نلاحظ أن ١٠ % هو المعدل المصرح أو المعلن عنه لتحديد حجم المقبوضات السنوية من الفوائد، (٤٠٠,٠٠٠ × ١٠ % × ١/٢ سنة)، ولكنه ليس سعر شراء السندات، حيث يختلف سعر الشراء وفقاً لظروف السوق، ويعتمد معدل الفائدة الفعال على ثلاثة مبالغ وهي: سعر الشراء، مدفوعات الفوائد، والقيمة الاسمية للسند *Face Value*، وذلك كما سبق بيانه في البحث الخاص بالسندات.

## ٢. تسجيل القيد المحاسبي اللازم لاقتناء السندات:

مبلغ ٤٣٢,٤٤٢ ل.س يمثل سعر السندات، وهو المبلغ الذي تدفعه المنشأة المشتريّة للسندات، ويكون قيد اليومية لإثبات اقتناء السندات:

٢٠١٩/٠١/٠١		
٤٣٢,٤٤٢	من ح/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	
٤٣٢,٤٤٢	إلى ح/ النقدية في المصرف	
إثبات اقتناء استثمارات - محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		

## ٣. إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار وفق طريقة الفائدة الفعالة:

التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً (٥%)	إيراد الفائدة ٤%	المستنفذ من العلاوة	التكلفة العادلة
01/01/201٩				٤٣٢,٤٤٢
01/07/201٩	٢٠,٠٠٠	١٧,٢٩٨	2,702	429,740
01/01/20٢٠	٢٠,٠٠٠	17,190	2,810	426,930
01/07/20٢٠	٢٠,٠٠٠	17,077	2,923	424,007
01/01/20٢١	٢٠,٠٠٠	16,690	3,040	420,967
01/07/20٢١	٢٠,٠٠٠	16,839	3,161	417,806
01/01/20٢٢	٢٠,٠٠٠	16,712	3,288	414,518

411,099	3,419	16,581	٢٠,٠٠٠	01/07/20٢٢
407,543	3,556	16,444	٢٠,٠٠٠	01/01/20٢٣
403,845	3,698	16,302	٢٠,٠٠٠	01/07/20٢٣
399,999	3,846	16,154	٢٠,٠٠٠	01/01/٢٠٢٤

٦. إثبات القيود المحاسبية اللازمة المتعلقة بالفائدة.

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ النقدية في المصرف إلى المذكورين		٢٠,٠٠٠
ح/ استثمارات - محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢,٧٠٢	
ح/ إيراد فوائد	١٧,٢٩٨	
إثبات إيراد الفوائد		

وفي ٢٠١٩/١٢/٣١ يتم إثبات الفوائد والمستنفذ من العلاوة كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ فوائد دائنة مستحقة القبض إلى المذكورين		٢٠,٠٠٠
ح/ استثمارات - محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢,٨١٠	
ح/ إيراد فوائد	١٧,١٩٠	
إثبات إيراد الفوائد		

ويتم إقفال إيراد الفوائد عن عام ٢٠١٩ في ح/ ملخص الدخل كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ إيراد فوائد		٣٤,٤٨٨
إلى ح/ ملخص الدخل	٣٤,٤٨٨	
إقفال إيراد الفوائد		

ويظهر كل من حسابي إيراد الفوائد والاستثمارات في دفتر الأستاذ كما يلي:

د/ إيراد الفوائد			
من د/ النقدية ٠٧/٠١	١٧,٢٩٨	إلى د/ ملخص الدخل	٣٤,٤٨٨
من د/ فوائد دائنة مستحقة القبض ١٢/٣١	١٧,١٩٠		
المجموع	٣٤,٤٨٨	المجموع	٣٤,٤٨٨
د/ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق			
من د/ النقدية ٠٧/٠١	٢,٧٠٢	إلى د/ المصرف	٤٣٢,٤٤٢
من د/ فوائد دائنة مستحقة القبض ١٢/٣١	٢,٨١٠		
رصيد مدين ٢٠١٩/١٢/٣١	٤٢٦,٩٣٠		
المجموع	٤٣٢,٤٤٢	المجموع	٤٣٢,٤٤٢

٧. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البيان	ل.س.	البيان	ل.س.
		استثمارات - متاحة للبيع	٤٢٦,٩٣٠
		فوائد دائنة مستحقة القبض	٢٠,٠٠٠

٨. بفرض أن سعر السوق للسندات المتبقية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ١٠,٠٠٠ ل.س، والمطلوب:

أ. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة.

إن الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق لا يتم الاعتراف بالقيمة العادلة ولا بمكاسب أو خسائر غير محققة، ويتم الاعتراف بالتكلفة المستنفذة (من العلاوة أو الخصم).

ب. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

تبقى الأرصدة كما وردت سابقاً.

البيان	ل.س.	البيان	ل.س.

		استثمارات - متاحة للبيع	٤٢٦,٩٣٠
		فوائد دائنة مستحقة القبض	٢٠,٠٠٠

### ثانياً: بيع الاستثمارات - المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

عند بيع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتحدد ناتج البيع بالفرق بين صافي ثمن البيع، والقيمة الدفترية للاستثمارات، ويحدد صافي البيع على أساس ثمن البيع مطروحاً منه مصاريف البيع بما فيها عمولة السمسار، بينما تحدد القيمة الدفترية للاستثمارات كما ناقشنا أعلاه على أساس تكلفة اقتناء هذه الاستثمارات مطروحاً منها إطفاء علاوة الإصدار، أو مضافاً إليها إطفاء خصم الإصدار.

وتختلف المعالجة المحاسبية لإثبات بيع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بين بيع هذه الاستثمارات في تاريخ استحقاق الفوائد، أو بيعها في تاريخ غير تاريخ استحقاق الفوائد:

#### ١ - بيع الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في تاريخ استحقاق الفوائد:

تعد هذه الحالة بسيطة وغير معقدة، حيث يتم إثبات بيع السندات من خلال القيد التالي إذا كان ثمن البيع مساوياً للقيمة الدفترية للاستثمارات (لا ربح ولا خسارة):

××××/××/××		
××	من د/ النقدية في المصرف	
	إلى د/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	××
إثبات بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		

وإذا كان نتيجة البيع ربحاً فيجعل د/ مكاسب بيع الاستثمارات دائناً، أما إذا كان نتيجة البيع خسائر فيجعل د/ خسائر بيع استثمارات مدينياً.

#### ٢ - بيع الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بين تواريخ استحقاق الفوائد:

في هذه الحالة يجب تحديد نصيب كل من البائع والمشتري من الفوائد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب إجراء المعالجة المحاسبية بحسب الاتفاق بين البائع والمشتري على كوبون الفوائد، فيما إذا كان يشمل سعر البيع (أي أن سعر البيع شامل للكوبون)، أم أن البيع تم من دون الكوبون.

### مثال (٣ - ١٥):

بالعودة إلى بيانات المثال السابق، وعلى فرض أن المنشأة في ٢٠٢٠/٠١/٠١ قد قررت بيع السندات بمبلغ ٤٣٠,٠٠٠ ل.س، مع العلم أن مصاريف السمسرة قد بلغت ٢,٠٠٠ ل.س.  
المطلوب: إثبات المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات.

### الحل:

البيان	ل.س
ثمن البيع	٤٣٠,٠٠٠
يطرح: مصاريف السمسرة	(٢,٠٠٠)
= صافي ثمن البيع	٤٢٨,٠٠٠
القيمة الدفترية بتاريخ البيع	426,930
الفرق: مكاسب بيع استثمارات	1,070

وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

٢٠٢٠/٠١/٠١		
من د/ النقدية في المصرف إلى المذكورين		٤٢٨,٠٠٠
د/ استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	٤٢٦,٩٣٠	
د/ مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	١,٠٧٠	
إثبات بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		

ويتم إقفال مكاسب البيع بالقيد التالي:

٢٠٢٠/١٢/٣١		
من د/ مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		١,٠٧٠

إلى د/ ملخص الدخل	١,٠٧٠	
إقفال مكاسب بيع الاستثمارات		

### مثال (٣ - ١٦):

في ٢٠١٩/٠١/٠١ باعت إحدى المنشآت سندات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بمبلغ ٨٨٣,٠٠٠ ل.س. علماً أن قيمتها الدفترية في تاريخ البيع تبلغ ٨٨٣,٦٧٥ ل.س. وعمولة السمسار بلغت ٣,٠٠٠ ل.س.

والمطلوب:

إثبات المعالجة المحاسبية لبيع الاستثمارات.

### الحل:

طالما أن البيع تم في تاريخ استحقاق الفائدة، إذا لا يوجد أي مشكلة في إثبات بيع السندات. ويبلغ صافي سعر بيع السندات ٨٨٠,٠٠٠ ل.س، [٨٨٣,٠٠٠ - ٣,٠٠٠]، وقيمتها الدفترية ٨٨٣,٦٧٥ ل.س. بناء عليه حققت المنشأة خسائر بيع استثمارات قدرها ٣,٦٧٥ ل.س، وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من المذكورين		
د/ النقدية في المصرف		٨٨٠,٠٠٠
د/ خسائر بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		٣,٦٧٥
إلى د/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	٨٨٣,٦٧٥	
إثبات بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		

في ٢٠١٩/١٢/٣١ يتم إقفال الخسائر بالقيد التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ ملخص الدخل		٣,٦٧٥
إلى د/ خسائر بيع استثمارات - محتفظ بها		
لتاريخ الاستحقاق	٣,٦٧٥	
إقفال خسائر بيع الاستثمارات		

٣ - ٤ : امتلاك من ٢٠ حتى ٥٠ %:

عندما تمتلك المنشأة المستثمرة نسبة ما بين ٢٠ حتى ٥٠% من الأسهم العادية لمنشأة أخرى، فيفترض أن هذه المنشأة تمتلك تأثيراً جوهرياً على الأنشطة المالية والتشغيلية للمنشأة الأخرى، وبالتالي فإنه يجب على المنشأة المستثمرة أن تثبت حصة في صافي دخل المنشأة المستثمر بها عند اكتساب هذا الدخل.

وتتطلب هذه الحالة استخدام طريقة الملكية *Equity Method* التي تحدد القواعد المحاسبية التالية:

١. يتم الاعتراف بالاستثمارات في تاريخ اقتنائها بالتكلفة كما هو الحال في بقية الاستثمارات [ثمناً الشراء مضافاً إليه جميع المصروفات والنفقات التي تتحملها المنشأة لاقتناء الاستثمارات].
٢. بعد تاريخ الاقتناء، يتم تعديل حساب الاستثمارات بالأسهم سنوياً، وذلك بهدف إظهار حق ملكية المنشأة المستثمرة في المنشأة المستثمر بها، حيث تقوم المنشأة المستثمرة بما يلي:
  - أ. يتم حساب نصيب المنشأة المستثمرة من صافي ربح المنشأة المستثمر بها، وذلك على أساس نسبة التملك التي يحوزها المستثمر.

ب. يتم إثبات نصيب المستثمر من الربح من خلال إضافته إلى د/ الاستثمارات في الأسهم بالقيود التالي:

xxxx/xx/xx		
من د/ الاستثمار في الأسهم	xxx	xxx
إلى د/ إيراد الاستثمار بالأسهم	xxx	
إثبات توزيعات الأرباح المستلمة		

أما في حالة الخسارة فيتم خصمها من د/ الاستثمارات بالأسهم، من خلال القيد التالي:

xxxx/xx/xx		
من د/ الاستثمارات في الأسهم	xxx	xxx
إلى د/ خسائر الاستثمار في الأسهم	xxx	
إثبات خسائر الاستثمار في الأسهم		

ويتم إقفال الربح أو الخسارة في د/ ملخص الدخل.

ج - يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بمقدار توزيعات الأرباح التي تستلم من المنشأة المستثمر بها.



ففي حال توزيع أرباح نقداً، يتم إثباتها من خلال القيد التالي:

xxxx/xx/xx		
من ح/ النقدية	xxx	xxx
إلى ح/ الاستثمار بالأسهم	xxx	
إثبات توزيعات الأرباح المستلمة نقداً		

وكما نلاحظ فإن هذا القيد أدى إلى نقص صافي الأصول، وبالتالي حق الملكية. ولتوضيح ذلك نتناول المثال التالي:

مثال (٣ - ١٧): [محفظة أوراق مالية]:

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع خلال عام ٢٠١٩ لدى إحدى المنشآت:

١ - في ١٠/٠٨/٢٠١٩ اشترت المنشأة الأسهم التالية - المتاحة للبيع التي تقل نسبة التملك في كل منها عن ٢٠%:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	تكلفة اقتناء	تكلفة الحيابة
أسهم في شركة (أ)	٢٨٠	١,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
أسهم في شركة (ب)	٣٢٠	٨٠٠	٢٥٦,٠٠٠
أسهم في شركة (ج)	٣٢٠	٩٠٠	٢٨٨,٠٠٠
إجمالي تكلفة المحفظة			٨٢٤,٠٠٠

٢ - في ١٢/١٠/٢٠١٩ استلمت الشركة أرباح أسهم عن استثماراتها في الشركة (أ) قدرها ١٢٥ ل.س عن كل سهم.

٣ - في ٣١/١٢/٢٠١٩ كانت القيمة السوقية للاستثمارات كما يلي:

نوع الاستثمار	قيمة سوقية (للسهم)
أسهم في شركة (أ)	١,٠٥٠
أسهم في شركة (ب)	٨٨٠
أسهم في شركة (ج)	٨٢٠

المطلوب:

١. إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

٢. إعداد ح/ الاستثمارات في الأسهم - المتوفرة للبيع، وبيان رصيده في ٣١/١٢/٢٠١٩.

٣. إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

١. إثبات القيود المحاسبية اللازمة:

أ - تكلفة اقتناء الاستثمارات بلغت ٥٣٠,٠٠٠ ل.س:

٢٠١٩/٠٨/١٠		
من ح/ الاستثمارات - متاحة للبيع	٨٢٤,٠٠٠	
إلى ح/ النقدية في المصرف	٨٢٤,٠٠٠	
إثبات اقتناء استثمارات - متاحة للبيع		

د - إثبات إيرادات الأسهم المستلمة في ٢٠١٩/١٠/١٢ والتي تبلغ ٣٥,٠٠٠ ل.س [٢٨٠ سهم × ١٢٥ ل.س]:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ النقدية في المصرف	٣٥,٠٠٠	
إلى ح/ إيرادات استثمارات - متاحة للبيع	٣٥,٠٠٠	
إثبات إيرادات استثمارات في الأسهم		

هـ - في ٢٠١٩/١٢/٣١ يتم تقويم الاستثمارات على أساس قيمتها السوقية، حيث تبلغ القيمة السوقية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	قيمة سوقية (للسهم)	القيمة السوقية
أسهم في شركة (أ)	٢٨٠	١٠٥٠	٢٩٤,٠٠٠
أسهم في شركة (ب)	٣٢٠	٨٨٠	٢٨١,٦٠٠
أسهم في شركة (ج)	٣٢٠	٨٢٠	٢٦٢,٤٠٠
القيمة السوقية			٨٣٨,٠٠٠

ومن خلال المقارنة بين سعر السوق، والتكلفة لكل نوع من الاستثمارات يظهر لدينا الجدول التالي:

الاستثمار	قيمة سوقية	تكلفة	مكاسب (خسائر) غير محققة
أسهم في شركة (أ)	٢٩٤,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠
أسهم في شركة (ب)	٢٨١,٦٠٠	٢٥٦,٠٠٠	٢٥,٦٠٠
أسهم في شركة (ج)	٢٦٢,٤٠٠	٢٨٨,٠٠٠	(٢٥,٦٠٠)
<b>إجمالي</b>	<b>٨٣٨,٠٠٠</b>	<b>٨٢٤,٠٠٠</b>	<b>١٤,٠٠٠</b>
<b>مكاسب (خسائر) حيازة</b>			<b>١٤,٠٠٠</b>

وبالتالي تكون نتيجة التقويم وجود خسائر حيازة غير محققة قدرها ٨٠٠٠ ل.س.:

٢٠١٩/١٢/٣١		
١٤,٠٠٠	من د/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاحة إلى د/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - حق ملكية	١٤,٠٠٠
إثبات زيادة القيمة السوقية للاستثمارات - متاحة للبيع		

كما يتم إقفال إيرادات أرباح الأسهم في ٢٠١٩/١٢/٣١:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٣٥,٠٠٠	من د/ إيرادات الاستثمارات - متاحة للبيع إلى د/ ملخص الدخل (أو من د / أ.خ)	٣٥,٠٠٠
إقفال إيراد الاستثمار		

٢. إعداد د/ الاستثمارات في الأسهم - المتوفرة للبيع، وبيان رصيده في ٢٠١٩/١٢/٣١:

د/ الاستثمارات في الأسهم - المتوفرة للبيع			
٨٢٤,٠٠٠	إلى د/ النقدية ٧/١	٨٢٤,٠٠٠	رصيد مدين ١٢/٣١
٨٢٤,٠٠٠	المجموع	٨٢٤,٠٠٠	المجموع

٣. إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

البيان	ل.س	البيان	ل.س
<b>حقوق ملكية:</b>			
رأس المال	xxx	استثمارات - متاحة للبيع	٨٢٤,٠٠٠
+ مكاسب حيازة غير	١٤,٠٠٠	+ تسوية القيمة السوقية	<u>١٤,٠٠٠</u>
محقة - متاحة للبيع			٨٣٨,٠٠٠

مثال (٣ - ١٨):

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في أسهم لدى شركة الفيحاء خلال عام ٢٠١٩:

- ١ - في ١/١ شترت ٤٠% من الأسهم العادية لشركة الشهباء، ودفعت مقابل ذلك ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.
  - ٢ - في ٧/١ أعلنت شركة الشهباء عن تحقيق أرباح قدرها ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.
  - ٣ - في ٧/١٨ أعلنت شركة الشهباء عن توزيع أرباح قدرها ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.
  - ٤ - في ٢٠١٩/١٢/٣١ أعلنت شركة الشهباء عن صافي ربح قدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.
- والمطلوب:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة.
٢. إعداد د/ الاستثمارات في شركة الشهباء وبيان رصيده في ٢٠١٩/١٢/٣١.
٣. إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الحل:

١. إثبات قيود اليومية اللازمة:

٢.

أ - إثبات اقتناء الاستثمارات في شركة الشهباء:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من د/ الاستثمار في أسهم شركة الشهباء		٤,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ النقدية	٤,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات شراء ٤٠% من أسهم شركة الشهباء		

ت - الإعلان عن تحقيق الأرباح:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ الاستثمار في أسهم شركة الشهباء		٨٠٠,٠٠٠
إلى ح/ إيراد الاستثمار بالأسهم	٨٠٠,٠٠٠	
إثبات حصة شركة الفيحاء من أرباح شركة الشهباء		

ج- إعلان شركة الشهباء عن توزيع أرباح نقداً قدرها ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س في ٠٧/١٨:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ النقدية		٤٠٠,٠٠٠
إلى ح/ الاستثمار في أسهم شركة الشهباء	٤٠٠,٠٠٠	
إثبات استلام توزيعات أرباح نقداً بنسبة ٤٠%		

ملاحظة: يمكن إجراء استلام الأرباح في ٠٧/١٨ بقيددين على الشكل التالي:

٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ أرباح أسهم مستحقة القبض		٤٠٠,٠٠٠
إلى ح/ الاستثمار في أسهم شركة الشهباء	٤٠٠,٠٠٠	
إثبات توزيعات الأرباح المستحقة		
نلاحظ أن إعلان توزيع الأرباح من قبل شركة الشهباء أدى إلى تخفيض حق الملكية، وزيادة التزاماً مقابل ذلك، حيث تم تخفيض المبلغ من ح/ الاستثمارات لدى شركة الشهباء.		
ومن ثم يتم إثبات استلام توزيعات الأرباح:		
٢٠١٩/٠٧/٠١		
من ح/ النقدية		٤٠٠,٠٠٠
إلى ح/ أرباح أسهم مستحقة القبض	٤٠٠,٠٠٠	
إثبات استلام توزيعات الأرباح المستحقة		

د - إثبات نصيب شركة الفيحاء من صافي الربح لدى شركة الشهباء:

نصيب شركة الفيحاء من صافي أرباح شركة الشهباء يبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ ل.س [٣,٠٠٠,٠٠٠ × ٤٠,٤٠]. ويمثل هذا الربح زيادة جديدة في حق الملكية لدى شركة الشهباء، ويكون الاعتراف المحاسبي بهذه الحصة كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
١,٢٠٠,٠٠٠	من د/ الاستثمار في أسهم شركة الشهباء	
	إلى د/ إيراد الاستثمار بالأسهم	١,٢٠٠,٠٠٠
إثبات إيراد أرباح الأسهم في شركة الشهباء		

من ثم يتم إقفال د/ إيراد أرباح الأسهم في د/ ملخص الدخل:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٢,٠٠٠,٠٠٠	من د/ إيراد الاستثمار بالأسهم	
	إلى د/ ملخص الدخل	٢,٠٠٠,٠٠٠
إقفال إيراد أرباح الأسهم		

٣. إعداد د/ الاستثمارات في شركة الشهباء وبيان رصيده في ٢٠١٩/١٢/٣١:

د/ الاستثمار في أسهم شركة الشهباء			
٤,٠٠٠,٠٠٠	إلى د/ النقدية ٠١/٠١	٤٠٠,٠٠٠	من د/ النقدية ٠٧/١٨
٨٠٠,٠٠٠	إلى د/ إيراد الاستثمار ٠٧/٠١	٥,٦٠٠,٠٠٠	رصيد مدين ١٢/٣١
١,٢٠٠,٠٠٠	إلى د/ إيراد الاستثمار ١٢/٣١		
٦,٠٠٠,٠٠٠	المجموع	٦,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

٤. إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١:

البيان	ل.س	البيان	ل.س
		<u>أصول طويلة الأجل:</u>	
		الاستثمار في أسهم شركة الشهباء	٥,٦٠٠,٠٠٠

ملاحظات:

١. طريقة المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم التي تكون بين ٢٠ و ٥٠ % هي طريقة الملكية النسبية.

٢. يتم الإفصاح عن الاستثمارات وفق طريقة الملكية في الميزانية بالقيمة المحسوبة على أساس نسبة حق الملكية لدى الشركة المستثمر بها، وليس على أساس القيمة السوقية العادلة، وبالتالي لا يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر الحياة غير المحققة.

٣. تعرض الاستثمارات في هذه الحالة ضمن الأصول المالية طويلة الأجل، بينما تعرض الاستثمارات بغرض المتاجرة، أو البيع ضمن الأصول المتداولة.

٣ - ٥: امتلاك أكثر من ٥٠%:

في الحالات التي تتجاوز فيها ملكية المنشأة المستثمرة ٥٠% من أسهم الشركة المستثمر بها، فإننا نكون أمام حالة شركة تسيطر على شركة أخرى، حيث تعرف الأولى بالشركة المسيطرة بينما تعرف الثاني بالشركة التابعة. وهناك طرق محاسبية لمعالجة هذه الحالة يتم التعرض لها في مواضيع المحاسبة المالية المتقدمة لاحقاً.

## المراجع المستخدمة في الفصل:

١. إسماعيل، إسماعيل؛ مرعي، عبد الرحمن؛ ويوسف، علي، ٢٠١٠، "المحاسبة المتوسطة (٢)"، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق.

٢. مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٧، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

3. Donald, Kieso., Jerry, Weygandt, and Terry, Warfield, 2018, "*Intermediate Accounting: IFRS Edition*", John Wiley & Sons, Singapore

## (١) أسئلة صح / خطأ True/False:

السؤال	صح	خطأ
١. الأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال	✓	
٢. أبرز الأسباب التي تدفع المنشآت إلى الاستثمار في الأوراق المالية هو تحقيق عائدات من هذه الاستثمارات	✓	
٣. تصنف الاستثمارات في الأوراق المالية عموماً إلى نوعين رئيسيين: الاستثمار في أدوات حقوق ملكية، والاستثمار في أدوات دين	✓	
٤. تقييم الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة	✓	
٥. تقييم الاستثمارات المحتفظ بها المتوفرة بغرض البيع بالتكلفة المستنفذة	✓	
٦. تقييم الاستثمارات المحتفظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة	✓	

## (٢) أسئلة خيارات متعددة Multiple Choices:

(١-٢):

١ - في ٢٠١٩/١٢/٣١ ظهرت الاستثمارات المتاحة للبيع في دفاتر إحدى الشركات بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ل.س، فإذا كان سعر السوق لهذه الاستثمارات في نفس التاريخ يبلغ ٢٥٦,٠٠٠ ل.س، فتكون نتيجة تقييم هذه الاستثمارات:

- A. ٦,٠٠٠ مكاسب  
B. ٦,٠٠٠ خسائر  
C. ٤,٠٠٠ مكاسب  
D. ٤,٠٠٠ خسائر
- حياسة غير محققة  
غير محققة  
غير محققة  
غير محققة

٢ - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق أعلاه، وبفرض أن القيمة السوقية للاستثمارات السابقة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ تبلغ ٢٤٦,٠٠٠ ل.س، فإن نتيجة تقييم هذه الاستثمارات تكون:

- A. ٢,٠٠٠ مكاسب  
B. ٢,٠٠٠ خسائر  
C. ٤,٠٠٠ مكاسب  
D. ٤,٠٠٠ خسائر
- حياسة غير محققة  
غير محققة  
غير محققة  
غير محققة

(٢-٢):

١ - في ٢٠١٩/٠١/٠١ باعت إحدى المنشآت استثماراً محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تبلغ صافي قيمتها الدفترية ٣٤٥,٠٠٠ ل.س، فإذا كان سعر البيع ٣٥٠,٠٠٠ ل.س وعمولة السمسار ٢,٠٠٠ ل.س، فإن نتيجة بيع الاستثمارات هي:

- A. ٣,٠٠٠ مكاسب  
B. ٣,٠٠٠ خسائر  
C. ٥,٠٠٠ مكاسب  
D. ٥,٠٠٠ خسائر
- بيع  
بيع  
بيع  
بيع



٢ - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق أعلاه، فإذا فرضنا في أن سعر البيع بلغ ٣٤٤,٠٠٠ ل.س وعمولة السمسار ٢,٠٠٠ ل.س، بناءً عليه، تكون نتيجة البيع:

A. ٣,٠٠٠ مكاسب B. ٣,٠٠٠ خسائر بيع C. ٥,٠٠٠ مكاسب بيع D. ٥,٠٠٠ خسائر بيع

### (٣) تمارين Exercises:

(١-٣):

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم - متاحة للبيع لدى منشأة الجنوب في ٢٠١٩/١٢/١:

الاستثمارات	تكلفة اقتناء السهم الواحد
٧٥٠ سهم في شركة (أ)	٦٢٥ ل.س
سهم في شركة (ب)	٩٠٠ ل.س

وفي ٢٠١٩/١٢/٣١ تم بيع ١٥٠/ سهم من أسهم شركة (أ) بمبلغ ٦٠٠/ ل.س، كما تم بيع ١٠٠/ سهم من أسهم الشركة (ب) بمبلغ ٩٥٠/ ل.س.

المطلوب:

١. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة عن السنة الأولى فقط.
٢. بيان الأثر في قائمة الدخل والميزانية الختامية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

(٢-٣):

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة لدى إحدى المنشآت:

١. في ٢٠١٩/٠٩/٠١ اشترت ٨٠٠ سهم من أسهم شركة الشرق، بسعر شراء ١,٢٠٠ ل.س للسهم.
٢. في ١٠/٢٥ اشترت ٤٠٠ سهم من أسهم شركة الشمال بسعر شراء ٨٠٠ ل.س للسهم الواحد.
٣. في ١١/١٥ تم بيع أسهم شركة الشرق بسعر ١,٢٥٠ ل.س للسهم الواحد.
٤. في ١٢/٠١ تم شراء ٢٠٠ سهم من أسهم شركة الوادي بسعر شراء ٨٠٠ ل.س للسهم الواحد.
٥. في ١٢/١٥ تم بيع ١٥٠ سهم من أسهم شركة الشمال بسعر ٧٥٠ ل.س للسهم الواحد.
٦. في ١٢/٣١ كانت القيمة السوقية للأسهم التي تمتلكها الشركة كما يلي:

نوع الاستثمارات	القيمة السوقية للسهم
أسهم شركة الشمال	٩٥٠ ل.س
أسهم شركة الوادي	٨٨٠ ل.س

المطلوب:

١. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة.
٢. بيان الأثر في قائمة الدخل في ٢٠١٩/١٢/٣١.
٣. بيان الأرصدة في الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٣- 3:

في عام ٢٠١٩ اشترت شركة الجنوب أسهم من السوق المالي وفق التفاصيل التالية:

اسم الشركة المستثمر بها	تاريخ الشراء	عدد الأسهم	تكلفة شراء السهم (سعر السهم)	القيمة الإجمالية للأسهم	نسبة الحيازة
شهد	٢٠١٨/١/١	٢٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠%
المحبة	٢٠١٨/١١/١	٢,٥٠٠	١,٢٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥%
السلام	٢٠١٨/١١/١٥	٢,٠٠٠	١,٤٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠	٣%

علماً أنها اشترت أسهم شركة المحبة انتظاراً لارتفاع أسعارها وتحقيق مكاسب من عملية البيع، واشترت أسهم شركة السلام لتحويلها إلى نقدية عند حاجتها لذلك.

- بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٥ باعت ١,٠٠٠ سهم من أسهم شركة السلام بسعر ١,٤٥٠ ل.س للسهم الواحد.
- بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ كانت المعلومات عن الأسهم المستثمرة كما يلي:

الشركة	عدد الأسهم	قيمة السهم السوقية	حصة السهم من نتيجة الفترة	توزيعات أرباح للسهم	حصة شركة الجنوب من نتيجة الفترة	حصة شركة الجنوب من التوزيعات
شهد	٢٠,٠٠٠	١,١٠٠	١٥٠	١٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
المحبة	٢,٥٠٠	١,٢٥٠	١٢٠	١٠٠	--	٢٥٠,٠٠٠
السلام	١,٠٠٠	١,٤٣٠	٢٠٠	٥٠	--	٥٠,٠٠٠

- بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١ باعت الشركة أسهم شركة المحبة بسعر ١,٣٠٠ للسهم، وما تبقى من أسهم شركة السلام بسعر ١,٤٢٠ للسهم.

المطلوب: إثبات المعالجة المحاسبية للعمليات المذكورة أعلاه في دفاتر شركة الجنوب.

## الفصل الرابع: الاعتراف بالإيراد

### ٤ - ١: الحاجة إلى إصدار معيار للاعتراف بالإيراد:

أدى زيادة تعقد بيئة الأعمال وترتيب الاعتراف بالإيراد إلى تحديد ممارسات الاعتراف بالإيراد باعتبارها أكثر الأسباب انتشاراً لإعادة إعداد القوائم المالية. إذ يرتبط عدد من قضايا الاعتراف بالإيرادات بالسلوك الاحتمالي المحتمل من قبل المديرين التنفيذيين والموظفين في الشركة. من جهة أخرى، يؤدي الاعتراف بالإيراد إلى جذب اهتمام المستثمرين هذه الأيام. ومن المفيد جداً التويه إلى أن الإيراد لا ينمو بصورة كبيرة في الكثير من المنشآت وأن الزيادات في صافي الدخل (المحصلة النهائية) ناتجة عن عوامل مثل انخفاض تكاليف التمويل، وانخفاض تكاليف العمالة، التي قد لا تكون مستمرة على المدى الطويل. لذلك يمثل الاعتراف بالإيراد مشكلة من أصعب المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة.

### ٤ - ٢: أساسيات الاعتراف بالإيرادات Fundamentals of Revenue Recognition

تعد الإيرادات أحد المقاييس المهمة للأداء المالي، إن لم تكن الأكثر أهمية، التي تبلغ عنها الشركة. توفر الإيرادات نظرة ثاقبة على أداء الشركة في الماضي والمستقبل وهي محرك هام لمقاييس الأداء الأخرى، مثل الأرباح قبل الفوائد والاهتلاك وإطفاء الديون *EBITDA* وصافي الدخل وعائد السهم. لذلك، يعد وضع مبادئ توجيهية وقوية لإثبات الإيرادات له أولوية في وضع المعايير.

وقد أشار كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن حالة إعداد التقارير عن الإيرادات كانت غير مرضية. تم انتقاد المعايير الدولية للتقارير المالية لأنها تفتقر إلى التوجيه في عدد من المجالات. على سبيل المثال، كان للمعيار الدولي للتقارير المالية معيار عام واحد بشأن الاعتراف بالإيرادات - معيار المحاسبة الدولي رقم ١٨ - بالإضافة إلى بعض الإرشادات المحدودة المتعلقة ببعض الموضوعات الصغيرة. وخلاف ذلك، كان لدى *GAAP* العديد من المعايير المتعلقة بإثبات الإيرادات، لكن الكثيرين يعتقدون أن المعايير غالباً ما تكون غير متسقة مع بعضها البعض.

وبالتالي، فإن المحاسبة عن الإيرادات قدمت تبايناً أكثر ملاءمة للنهج القائمة على المبادئ (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) والنهج القائمة على القواعد (مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً).

في الآونة الأخيرة، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارًا متقاربًا حول الاعتراف بالإيرادات بعنوان الإيرادات من العقود مع العملاء.

يعتقد أن هذا المعيار الجديد سيحسن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها من خلال:

- أ. توفير إطار أكثر قوة لمعالجة قضايا الاعتراف بالإيرادات.
- ب. تحسين إمكانية المقارنة بين ممارسات الاعتراف بالإيراد على مستوى المنشآت والصناعات.
- ج. تبسيط إعداد القوائم المالية من خلال تقليل عدد المتطلبات التي يجب على المنشآت الرجوع إليها.
- د. المطالبة بإفصاحات محسنة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم أفضل لمبلغ وتوقيت ودرجة عدم التأكد من الإيراد المعترف به.

#### ٤ - ٣: معيار الاعتراف بالإيرادات **New Revenue Recognition Standard**:

يعتمد المعيار الجديد، الإيرادات من العقود مع العملاء، على مدخل الأصول والالتزامات للاعتراف بالإيراد. ويستند هذا المدخل إلى التغييرات في الأصول والالتزامات. ويتم التركيز على (أ) الاعتراف بقياس الأصول والالتزامات وقياسها و (ب) التغييرات في تلك الأصول أو الالتزامات على مدى فترة العقد يؤدي مزيدًا من الانضباط لقياس الإيراد.

ووفقاً لمدخل الأصول والالتزامات، تقوم المنشآت بحساب الإيرادات بناءً على الأصول أو الالتزامات الناشئة من العقود مع العملاء كما يتطلب من المنشآت تحليل العقود مع العملاء لأن العقود هي عصب معظم المنشآت. وتشير العقود إلى شروط المعاملة، وقياس المقابل، وبدون عقود، لا يمكن للمنشآت معرفة ما إذا كان سيتم الوفاء بالوعد.

كما يحدد المعيار الجديد أولاً الهدف الرئيسي المتمثل في الاعتراف بالإيراد، من خلال خمس خطوات ينبغي أن تستخدمها المنشآت لضمان قياس الإيراد والتقرير عنه بشكل صحيح [عملية الخطوات الخمس للاعتراف بالإيرادات **FIVE-STEP PROCESS FOR REVENUE RECOGNITION**] وأساس هذه العملية هو مبدأ الاعتراف بالإيراد، أي الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالالتزامات الأداء.

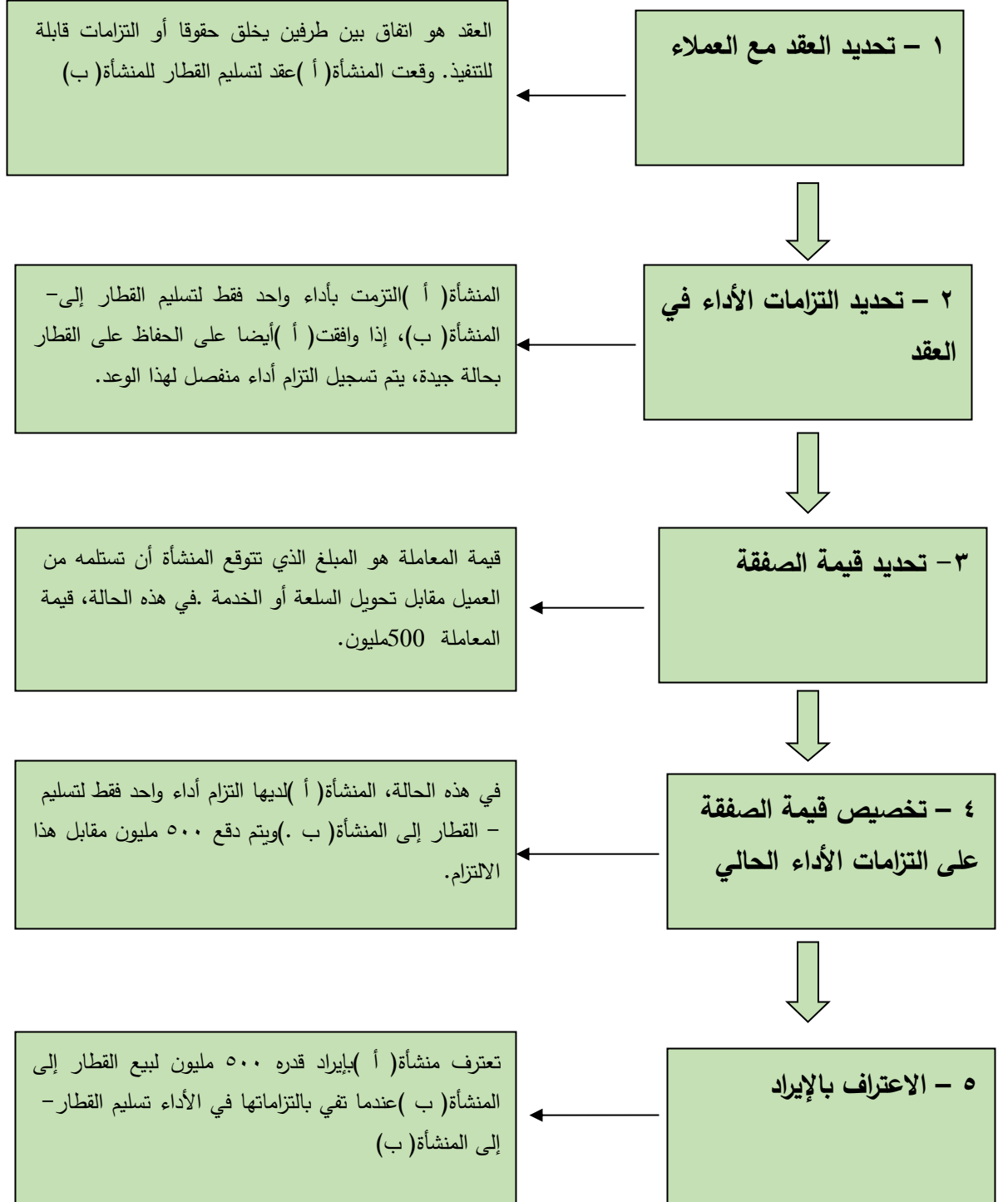
ويهدف الاعتراف بالإيراد إلى بيان المعالجة المحاسبية للإيراد وتحديد توقيت الاعتراف بالإيراد سواء كان نتيجة بيع السلعة أو تقديم الخدمات للعملاء بمبلغ يعكس الاعتبار الذي تتلقاه المنشأة، أو تتوقع أن تتكرر، مقابل هذه السلع أو الخدمات. وهذه الخطوات:

١. تحديد العقد مع العملاء.
  ٢. تحديد التزامات الأداء المنفصلة في العقد.
  ٣. تحديد سعر المعاملة.
  ٤. تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء المنفصلة.
  ٥. الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بكل التزام أداء
- وبناءً عليه، يتم الاعتراف بالإيراد في الفترة المحاسبية عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء. ويحدد المعيار الجديد أولاً الهدف الرئيسي لإثبات الإيراد، يليه عملية من خمس خطوات يجب على المنشآت استخدامها لضمان قياس الإيرادات والتقارير عنها بشكل صحيح. وينبغي التقرير عن الإيراد وكيفية قياسه. كما يعتبر المعيار الجديد شامل وينطبق على جميع المنشآت. ونتيجة لذلك، ينبغي تعزيز القابلية للمقارنة والاتساق في التقرير عن الإيراد. وبعد دراسة هذا الفصل، يجب أن يكون لديك فهم جيد للمفاهيم الجديدة للاعتراف بالإيراد.

#### ٤ - ٤ : خطوات الاعتراف بالإيراد:

نفترض أن منشأة (أ) وقعت عقداً لبيع قطار لمنشأة (ب) مقابل ٥٠٠ مليون ليرة، وفيما يلي الرسم التوضيحي التالي للخطوات الخمس التي تتبعها المنشأة لتقدير الإيراد:

## الخطوات الخمس للاعتراف بالإيراد



#### ٤-٤-١: تحديد العقد مع العملاء: Identifying the Contract with Customers

العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً أو التزامات قابلة للتنفيذ. ويمكن أن تكون العقود مكتوبة، أو شفوية، أو ضمنية، وتطبق المنشأة إرشادات الإيراد للعقد وفقاً للمعايير التالية:

١. يجب أن يصنف العقد في جوهره على أنه تجاري.
  ٢. يجب على أطراف العقد التصديق بالموافقة على العقد وأن يلتزموا بأداء التزاماتهم الواردة به.
  ٣. تستطيع المنشأة أن تحدد حقوق كل طرف من الأطراف بخصوص السلع والخدمات محل التعاقد.
  ٤. يجب أن تحدد المنشأة شروط الدفع الخاصة بالسلع والخدمات محل التعاقد.
  ٥. يجب أن تقوم المنشأة بتقييم قدرة العميل على الدفع عند استحقاق قيمة العقد، حيث لا تعتبر إمكانية تحصيل قيمة العقد أساساً لتحديد ما إذا كان سيتم الاعتراف بالإيراد أم لا.
- العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يخلق حقوقاً أو التزامات واجبة النفاذ. وقابلية نفاذ الحقوق والالتزامات هي شأن قانوني. يمكن أن تكون العقود خطية أو شفوية أو تفهم ضمناً من الممارسات التجارية المعتادة للمنشأة.. يتم الاعتراف بالإيراد فقط عند وجود عقد صالح. فعند إبرام عقد مع العميل، تحصل المنشأة على حقوق للحصول على مقابل من العميل وتحمل التزامات لنقل السلع أو الخدمات إلى العميل (التزامات الأداء). ويؤدي الجمع بين تلك الحقوق والتزامات الأداء إلى (صافي) أصل أو (صافي) التزام. وعلى العكس من ذلك، إذا تجاوزت التزامات الأداء الحقوق، فإن العقد هو التزام (التزام تعاقدية). ومع ذلك، فإن المنشأة لا تعترف بالأصول أو الالتزامات التعاقدية حتى يقوم أحد الطرفين أو كلاهما بأداء العقد.
- من جهة أخرى، هناك عقود متعددة تتعلق بترتيب، قد يحدث أو لا يحدث المحاسبة لكل عقد، حسب الظروف. غالباً ما تتطور هذه المواقف عندما لا يتم تقديم منتج فقط ولكن يتم تقديم نوع من الخدمة أيضاً. لكي يكون ساري المفعول، يجب أن يستوفي العقد الشروط الخمسة السابقة. وإذا كان العقد غير كامل الأداء ويمكن لكل طرف إنهاء العقد من جانب واحد دون تعويض، فيجب عدم الاعتراف بالإيراد حتى يؤدي أحد الطرفين أو كليهما. ولتوضيح ذلك نتناول المثال التالي:

#### مثال (٤ - ١):

في ٢٠١٩/٠٣/٠١ أبرمت شركة السفير عقداً لنقل منتج إلى شركة الأجنحة في ٢٠١٩/٠٧/٣١. وقد تم تنظيم العقد بحيث تدفع شركة الأجنحة سعر العقد بالكامل وهو ٥٠٠,٠٠٠ ل.س في ٢٠١٩/٠٨/٣١. علماً أن تكلفة البضائع المنقولة ٣٠٠,٠٠٠ ل.س. تقوم السفير بتسليم المنتج إلى الأجنحة في ٢٠١٩/٠٧/٣١. ويمكن لأي من الطرفين إنهاء العقد من جانب واحد دون تعويض.



والمطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفاتر شركة السفير فيما يتعلق بهذا العقد في عام ٢٠١٩؟

الحل:

٢٠١٩/٠٧/٣١		
من ح/ المدينين	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
إلى ح/ المبيعات		
تسليم المنتج إلى شركة الأجنحة		
٢٠١٩/٠٧/٣١		
من ح/ تكلفة البضاعة المباعة	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
إلى ح/ المخزون السلعي		
تسجيل المبيعات بسعر التكلفة		

وبعد استلام الدفعات النقدية من الشركة، تسجل القيد التالي في دفاترها:

٢٠١٩/٠٧/٣١		
من ح/ النقدية	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
إلى ح/ المدينين		
استلام الدفعات نقداً		

نلاحظ أن السمة الرئيسية لترتيب الاعتراف بالإيرادات في أن توقيع العقد ما بين الطرفين لم يتم تسجيله (لا ينتج عنه معالجة محاسبية في دفتر اليومية) إلا بعد أداء أحد الطرفين أو كليهما بموجب العقد المبرم بينهما. بكلمات أخرى، حتى يحدث الأداء، لا يوجد صافي أصول أو صافي التزام.

#### ٢-٤-٤: تحديد التزامات الأداء في العقد. Identifying Separate Performance Obligations.

التزام الأداء هو وعد بتقديم منتج أو خدمة للعميل. قد يكون هذا الوعد صريحاً أو ضمناً أو ربما يستند إلى ممارسة تجارية عرفية. لتحديد ما إذا كان هناك التزام بالأداء، يجب على المنشأة تقديم منتج أو خدمة متميزة للعميل. ويختلف المنتج أو الخدمة عندما يكون العميل قادراً على الاستفادة من سلعة أو خدمة بمفرده أو مع موارد أخرى متاحة بسهولة. وهذا الأمر يحدث عندما:

١. تباع المنشأة السلع والخدمات على أساس مستقل (بشكل منفصل) [مثال: شركة تبيع برادات وتقدم خدمة بيع ضمان إضافي، في هذه الحالة التزام التصنيع والبيع يختلف عن التزام الضمان الإضافي].
  ٢. وجود مبلغ مالي يعكس سعر البيع المستقل للسلع أو الخدمات المتعهد بها.
- مثلاً، شركة (X) متخصصة في مجال صناعة البرامج المحاسبية عالية الجودة والتي تواكب تطورات المهنة. طلبت منها شركة (Y) أن تقدم لها هذا البرنامج بأحدث نسخة، وذلك مقابل مبلغ إجمالي ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س، وهذا المبلغ يتضمن تنصيب البرنامج إضافة إلى تقديم خدمات استشارية.
- في هذه الحالة، نلاحظ أن شركة (X) قد نقلت منتج وخدمة مجمعة حيث تكون السلع والخدمات الفردية بمثابة مدخلات لها. بعبارة أخرى، تقدم شركة (X) خدمة مهمة من خلال دمج السلع والخدمات (الترخيص والخدمات الاستشارية) في عنصر واحد مجتمعة تعاقدت معه شركة (Y). بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص البرنامج بشكل كبير بواسطة شركة (X) وفقاً للمواصفات التي تم التفاوض عليها. ونتيجة لذلك، فإن الترخيص والخدمات الاستشارية متميزة ولكنها مترابطة، وبالتالي يجب اعتبارها التزاماً واحداً للأداء.

#### ٤-٤-٣: تحديد قيمة الصفقة (المعاملة) Determining the Transaction Price

يقصد بقيمة المعاملة هي القيمة التي تتوقع المنشأة أن تستلمها من العميل مقابل نقل المنتجات والخدمات. وغالبا ما يتم تحديدها في العقد بسهولة لأن العميل يوافق على دفع قيمة ثابتة للمنشأة خلال فترة زمنية قصيرة. يجب على المنشآت عند تحديد قيمة المعاملة النظر في العوامل التالية:

١. المقابل المتغير. *Variable consideration*.
٢. القيمة الزمنية للنقود. *Time value of money*.
٣. المقابل غير النقدي. *Non-cash consideration*.
٤. المقابل المستحق للعميل. *Consideration paid or payable to the customer*.

وسوف يتم تناول كل من العوامل السابقة بالتفصيل كما يلي:

#### ٤-٤-٣-١ : المقابل المتغير. Variable consideration :

قد يتضمن المقابل المتعهد به في العقد مبلغاً متغيراً، في هذه الحالة يجب على المنشأة أن تقدر قيمة المقابل الذي ستحصل عليه من العميل من أجل تحويل المنتجات أو الخدمات المتعهد بها. وقد تتغير قيمة المقابل نتيجة أحداث مستقبلية منها التخفيضات، الخصومات، الاعتمادات، مكافآت الأداء، الأتاوات، وفي هذه الحالة يجب على المنشأة أن تقدر المبلغ المتغير باستخدام أي من الطريقتين التاليتين:

أ. القيمة المتوقعة *Expected Value* : وهي مجموع المبالغ المرجحة بنسبة احتمالها في نطاق مبالغ المقابل الممكنة، وقد تكون القيمة المتوقعة تقديراً مناسباً للمبلغ المتغير إذا كان للمنشأة عدد كبير من العقود التي لها خصائص متشابهة.

ب. المبلغ الأكثر ترجيحاً *Most Likely Amount*: وهو المبلغ الوحيد الأكثر ترجيحاً في نطاق مبالغ المقابل الممكنة أي النتيجة الوحيدة الأكثر ترجيحاً للعقد [قد يكون المبلغ الأكثر ترجيحاً تقديراً مناسباً للمبلغ المتغير إذا كان للعقد نتيجتان ممكنتان فقط]. بمعنى إما أن تحقق المنشأة مكافأة أداء أو لا تحققها.

والسؤال هنا كيف يتم تقدير الاعتبارات المتغيرة *ESTIMATING VARIABLE CONSIDERATION* ؟

مثال (٤ - ٢):

أبرمت شركة (X) عقداً مع أحد العملاء لبناء مستودع بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، مع مكافأة أداء تبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س سيتم دفعها إذا تم الانتهاء في الوقت المحدد. وينخفض مبلغ مكافأة الأداء بنسبة ١٠٪ عن كل أسبوع يتم التأخير فيه بعد تاريخ الإنجاز المتفق عليه. وتتشابه متطلبات العقد مع العقود التي قامت بها شركة (X) سابقاً، وتعتقد الشركة بناء على خبرتها السابقة بأن هناك احتمال بنسبة ٦٠٪ لإتمام العقد في الوقت المتفق عليه، واحتمال بنسبة ٣٠٪ أنه سيتم الانتهاء مع التأخير لمدة أسبوع واحد، واحتمال بنسبة ١٠٪ أنه سيتم الانتهاء مع التأخير لمدة أسبوعين.

المطلوب: كيف يجب على الشركة (X) حساب القيمة التراكمية للإيراد؟

الحل:

يجب أن تشمل قيمة المعاملة تقدير الإدارة للمبالغ المتغيرة التي تستحقها الشركة (X). وقد انتهت الشركة إلى أن استخدام طريقة القيمة المتوقعة هي الأكثر تنبؤية لتقدير المبالغ المتغيرة:

$9,000,000 = \%60 \times 15,000,000$	$15,000,000 = (\%100 \times 5,000,000) + 10,000,000$	%60
$4,350,000 = \%30 \times 14,500,000$	$14,500,000 = (\%90 \times 5,000,000) + 10,000,000$	%30
$1,400,000 = \%10 \times 14,000,000$	$14,000,000 = (\%80 \times 5,000,000) + 10,000,000$	%10
١٤,٧٥٠,٠٠٠ ل.س	إجمالي قيمة المعاملة	

وبالتالي، يبلغ إجمالي قيمة المعاملة ١٤,٧٥٠,٠٠٠ ل.س استناداً إلى القيمة المتوقعة. وينبغي أن تقوم الإدارة بتحديث تقديراتها في تاريخ كل تقرير.

من الممكن أن يتم الاتفاق بشكل آخر، وهو أن تحصل الشركة على مكافأة الأداء إذا انتهت الشركة في الوقت المحدد وإلا لن تحصل على أي مبلغ كمكافأة أداء. بكلمات أخرى، إن استخدام طريقة المبلغ الأكثر ترجيحاً قد يكون أكثر تنبؤية إذا كان هناك احتمالين فقط لمكافأة أداء الشركة (X)، إما تأخذ مكافأة الأداء إذا تم الانتهاء في التاريخ المتفق عليه أو لا تأخذ مكافأة الأداء إذا تم الانتهاء بعد التاريخ المتفق عليه، إذا كانت الشركة (X) سوف تقوم بتنفيذ العقد في الموعد المحدد فيتم تقدير قيمة المعاملة باستخدام المبلغ الأكثر ترجيحاً، ويصبح إجمالي قيمة المعاملة ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س (النتيجة مع احتمال 60%).

وتقوم المنشأة بتقدير المبالغ المتغيرة فقط إذا كان من المؤكد أنها تستحق هذا المبلغ. وبالتالي فإن المنشآت قد لا تعترف بالمبالغ المتغيرة إلا إذا كانت:

1. لديها خبرة مع عقود مماثلة، وقادرة على تقدير القيمة التراكمية للإيراد.
2. واستناداً إلى الخبرة، فمن المحتمل جداً أنه لن يكون هناك تغير كبير في الإيراد. وفي حالة عدم استيفاء هذه المعايير، يقيد الاعتراف بالإيراد.

#### مثال (٤ - ٣):

دخلت شركة الكريم في عقد مع شركة السعيد لأداء خدمات إدارة الأصول لمدة عام. تتلقى شركة الكريم أتعاب إدارة ربع سنوية على أساس نسبة من أصول شركة السعيد التي تحت إدارتها. بالإضافة إلى ذلك، تحصل شركة الكريم على حوافز الأداء في نهاية السنة. وتعتبر شركة الكريم العقد بمثابة التزام أداء واحد لأداء خدمات إدارة الاستثمار لمدة عام لأن الخدمات مترابطة ومتشابهة. ويتم الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزامات الأداء بمرور الوقت، وتختار شركة الكريم طريقة المخرجات لقياس التقدم نحو الرضا الكامل للالتزام الأداء. مع العلم أنه كان لدى شركة الكريم عدد من هذه العقود مع العملاء في الماضي.

**المطلوب: في أي نقطة ينبغي على شركة الكريم الاعتراف بأتعاب الإدارة وحوافز الأداء؟**

**الجواب:**

يجب على شركة الكريم تسجيل أتعاب الإدارة كل ربع سنة، ومع ذلك، لا ينبغي لها أن تسجل حوافز الأداء حتى نهاية العام. وعلى الرغم من أن شركة الكريم لديها خبرة بعقود مماثلة، إلا أن هذه التجربة لا تنتبأ بنتيجة العقد الحالي، لأن قيمة العقد يكون عرضه للتذبذب الشديد في السوق، بالإضافة إلى ذلك فإن الإيرادات المتعلقة بحوافز الأداء مقيدة (غير معترف بها) إلى أن تتحدد هذه الحوافز في نهاية العام.

**٤-٣-٢: القيمة الزمنية للنقود Time value of money:**

قد لا يتطابق توقيت الحصول على الأيراد مع نقل المنتجات أو الخدمات للعميل. وفي معظم الحالات، تتلقى المنشآت الأيراد بعد تقديم المنتج أو الخدمة، في جوهر هذه الحالات توفر المنشأة التمويل للعميل. وتحسب المنشآت القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد ينطوي على مكون تمويل كبير. وعندما تنطوي معاملة البيع على مكون تمويل كبير يجب على المنشأة:

١. تحدد القيمة العادلة للمقابل المستلم بقياس المبلغ المستلم والذي يتمثل في فاتورة البيع.
٢. عندما يكون تدفق النقدية أو ما يعادلها مؤجلاً، فيتم تحديد القيمة العادلة للمقابل المستلم بواسطة خصم كافة المبالغ التي ستستلم مستقبلاً باستخدام معدل فائدة محسوب. ويتم تحديده بشكل أوضح بطريقتين:
  ١. المعدل السائد لأداة مماثلة ذو تصنيف ائتماني مماثل.
  ٢. معدل الفائدة الذي يجعل القيمة الحالية للمبلغ الاسمي للأداة مساوي لسعر البيع النقدي الجاري للمنتجات أو الخدمات. كما يجب على المنشأة عرض آثار التمويل كدخل أو مصروف الفائدة بشكل منفصل عن الأيراد من العقود مع العملاء في قائمة الدخل الشامل.

**مثال (٤ - ٤):**

في ٢٠١٩/٠١/٠١، قامت شركة السنابل ببيع بضائع إلى شركة الوادي مقابل ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، وتم تحرير مقابل ذلك سندات مدتها ٣ سنوات بدون فائدة بقيمة حالية تبلغ ١,٣٣١,٠٠٠ ل.س. مع العلم أن تكلفة المخزون تبلغ ٦٩٠,٠٠٠ ل.س. (معدل الفائدة الضمنية ١٠%).

**المطلوب:**

١. ما هو مقدار الإيرادات التي يجب أن تسجلها شركة السنابل في ٢٠١٩/٠١/٠١؟
٢. ما هو مقدار الإيرادات التي يجب الإبلاغ عنها بخصوص هذه المعاملة في ٢٠١٩/١٢/٣١؟

**الحل:**

١. ما هو مقدار الإيرادات التي يجب أن تسجلها شركة السنابل في ٢٠١٩/٠١/٠١؟  
يجب على شركة السنابل أن تسجل إيراد وقدره ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س وهي تمثل القيمة العادلة للسلع.
٢. ما هو مقدار الإيرادات التي يجب الإبلاغ عنها بخصوص هذه المعاملة في ٢٠١٩/١٢/٣١؟  
تمول شركة السنابل عملية الشراء وتسجل إيراد فائدة على مدى ٣ سنوات. ففي ٢٠١٩/٠١/٠١ يتم تسجيل القيد المحاسبي التالي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من د/ أوراق القبض		١,٣٣١,٠٠٠
إلى المذكورين		
د/ إيراد المبيعات	١,٠٠٠,٠٠٠	
د/ خصم على أوراق القبض	٣٣١,٠٠٠	
بيع بضائع مقابل أوراق قبض		

وفي ٢٠١٩/٠١/٠١ يتم إثبات تكلفة البضاعة المباعة كما يلي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من د/ تكلفة البضاعة المباعة		٦٩٠,٠٠٠
إلى د/ المخزون السلعي	٦٩٠,٠٠٠	
تسجيل المبيعات بسعر التكلفة		

وفي ٢٠١٩/١٢/٣١ يتم إجراء القيد التالي لإثبات إيراد الفائدة:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من د/ خصم إصدار أوراق القبض		١٠٠,٠٠٠
إلى د/ إيراد الفوائد	١٠٠,٠٠٠	
إثبات إيراد الفوائد		

**ملاحظات:**

١. يتم الوصول إلى أن معدل الفائدة الضمني أنه ١٠% من خلال قسمة القيمة الاسمية لورقة القبض على القيمة الحالية وينتج ٠,٧٥١٣١، ولدى الرجوع إلى جداول القيمة الحالية لمبلغ مفرد وبالبحث عند عدد دورات ٣ وقيمة المعامل السابق سنجد أن معدل الفائدة المقابل هو عبارة عن ١٠%).
٢. كوسيلة عملية، لا يُطلب من الشركات أن تعكس القيمة الزمنية للنقود لتحديد سعر المعاملة إذا كانت الفترة الزمنية للدفع أقل من عام.
٣. يتم استنفاد خصم أوراق القبض على مدى عمر الورقة كمايلي:

التاريخ	مبلغ الفائدة النقدي	مصروف الفائدة التحميلي ١٠ %	المستنفذ من الخصم	المبلغ التحميلي
٢٠١٩/٠١/٠١				١,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٠/٠١/٠١	-	100,000	100,000	1,100,000
٢٠٢١/٠١/٠١	-	110,000	110,000	1,210,000
٢٠٢٢/٠١/٠١	-	121,000	121,000	1,331,000

#### ٤-٤-٣: المقابل غير النقدي Non-cash consideration:

قد تتلقى المنشآت في بعض الأحيان الإيراد في شكل سلع أو خدمات ( حالة غير نقدية) وعندما يحدث ذلك، تعترف المنشآت بالإيراد على أساس القيمة العادلة لما تم استلامه. فمثلاً، تتلقى منشأة (أ) أسهم عادية من منشأة (ب) نظير تقديم الخدمات الاستشارية لها. في هذه الحالة، تعترف منشأة (أ) بالإيراد وفق القيمة العادلة للأسهم العادية المستلمة. وإذا لم تتمكن منشأة (أ) من تحديد القيمة العادلة، فإنه ينبغي لها تقدير قيمة الخدمات المقدمة والاعتراف بهذا المبلغ كإيراد. وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى المنشآت أحياناً مساهمات (التبرعات والهدايا) وكثيراً ما تكون هذه المساهمات نوعاً من الأصول (الأوراق المالية أو الأراضي أو المباني أو استخدام التسهيلات)، ففي هذه الحالات، تعترف المنشآت بالإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم. وبالمثل، قد يساهم العملاء أحياناً بسلع أو خدمات، مثل المعدات أو العمالة، لتسهيل تنفيذ المنشأة للعقد فيجب على المنشأة في هذه الحالة أن تحاسب عن السلع أو الخدمات المقدمة على أنها مقابل غير نقدي مستلم من العميل يتم تقييمه بالقيمة العادلة.

#### ٤-٤-٣-٤: المقابل المستحق للعميل **Consideration paid or payable to the customer**

غالبًا ما تقوم المنشآت بسداد مبالغ لعملائها كجزء من ترتيب الإيرادات. فقد يشمل المبلغ المدفوع أو القابل للدفع خصومات أو خصومات كبيرة أو كوبونات أو منتجات مجانية أو خدمات. وفي مثل هذه الحالة، يجب على المنشأة أن تحاسب عن المقابل المستحق للعميل على أنه تخفيض في قيمة المعاملة، ومن ثم تخفيض الإيراد.

#### مثال (٤ - ٥):

تقدم شركة الغد لعملائها خصمًا بنسبة ٣٪ في حال شرائهم ما لا يقل عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س من منتجاتها خلال السنة المالية. وفي ٢٠١٩/٠٣/٣١ حققت شركة الغد مبيعات بقيمة ٧٠٠,٠٠٠ ل.س لشركة المستقبل. في العامين الماضيين، باعت شركة الغد أكثر من ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س لشركة المستقبل في الفترة من ٠٤/٠١ إلى ١٢/٣١. وعلى فرض أن شركة الغد تعد البيانات المالية كل ثلاثة أشهر.

#### المطلوب:

ما هو مقدار الإيرادات التي يجب على شركة الغد الاعتراف به خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩؟

#### الحل:

في هذه الحالة، يجب على شركة الغد تخفيض إيراداتها بمقدار ٢١,٠٠٠ ل.س (٧٠٠,٠٠٠ × ٣٪) لأنه من المحتمل أن توفر هذا الخصم. وبالتالي فإن الإيرادات ٦٧٩,٠٠٠ ل.س (٧٠٠,٠٠٠ - ٢١,٠٠٠). لعدم الاعتراف بهذا الخصم على الحجم يببالغ في إيرادات شركة الغد للأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩. وبعبارة أخرى، فإن الإيرادات الصحيحة هي ٦٧٩,٠٠٠ ل.س، وليس ٧٠٠,٠٠٠ ل.س. وتسجل شركة الغد في ٣١ آذار ٢٠١٩، كتقدير الإيرادات:

٢٠١٩/٠٣/٣١		
من ح/ المدينين	٦٧٩,٠٠٠	
إلى ح/ إيراد المبيعات	٦٧٩,٠٠٠	
إثبات إيراد المبيعات الصافية		

وبفرض أن عملاء شركة الغد قاموا بتحقيق المبيعات التي تستحق الخصم، وبالتالي نسجل القيد التالي:



٢٠١٩/٠٣/٣١		
من ح/ النقدية	٦٧٩,٠٠٠	٦٧٩,٠٠٠
إلى ح/ المدينين	٦٧٩,٠٠٠	
إثبات سداد قيمة المبيعات		

يفرض أن عملاء شركة الغد لم يحققوا المبيعات التي تستحق الخصم، وبالتالي نسجل القيد التالي:

٢٠١٩/٠٣/٣١		
من ح/ النقدية		٧٠٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
ح/ المدينين	٦٧٩,٠٠٠	
ح/ حسم ممنوح به غير محقق	٢١,٠٠٠	
إثبات سداد قيمة المبيعات والاعتراف بالحسم الممنوح غير المحقق كإيراد		

كما مرّ في مادة المحاسبة المتوسطة (١)، فإنه في كثير من الحالات، تقدم الشركات خصومات نقدية للعملاء لفترة قصيرة من الوقت (يشار إليها غالبًا باسم خصومات التسوية السريعة). على سبيل المثال، على فرض أن الشروط مستحقة الدفع خلال ٦٠ يومًا، ولكن إذا تم الدفع في خلال خمسة أيام، يتم منح خصم بنسبة ٢٪ مثلاً (يُشار إليه باسم ٥/٢، صافي ٦٠). هذه التخفيضات الفورية للتسوية يجب أن تقلل الإيرادات، إذا كانت جوهرية. في معظم الحالات، تسجل الشركات الإيرادات بالسعر الكامل (الإجمالي) وتسجل خصم المبيعات إذا تم السداد خلال فترة الخصم.

#### ٤-٤-٤: تخصيص قيمة الصفقة (المعاملة) على التزامات الأداء الحالي Allocating the Transaction Price to Separate Performance Obligations

غالبًا ما تضطر المنشآت إلى تخصيص قيمة المعاملة لأكثر من التزام أداء واحد في العقد، وتستند قيمة المعاملة المخصصة للالتزامات الأداء المختلفة إلى قيمتها العادلة. ويعتبر أفضل قياس للقيمة العادلة هو ما يمكن للمنشأة أن تبيع فيه السلعة أو الخدمة بشكل منفصل إلى العميل، ويشار إليه على أنه سعر البيع المستقل. فإذا لم تكن هذه المعلومات متاحة، فيجب على المنشآت استخدام أفضل تقدير لها لما يمكن أن تبيع به السلعة أو الخدمة الجيدة كوحدة مستقلة. ويُلخص الشكل التالي المداخل التي يمكن أن تتبعها المنشآت:

التنفيذ	مدخل التخصيص
<p>تقوم المنشأة بتقويم السوق الذي تباع فيه السلع أو الخدمات وتقدير السعر الذي يرغب العملاء في ذلك السوق لدفعه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وقد يتضمن هذا المدخل الإشارة إلى أسعار منافسي المنشأة للحصول على سلع أو خدمات مماثلة وتعديل تلك الأسعار لتعكس تكاليف وهوامش ربح المنشأة.</p>	<p>التقييم المعدل للسوق <i>Adjusted market assessment approach</i></p>
<p>تقوم المنشأة بالتنبؤ بتكاليفها المتوقعة للوفاء بالتزام الأداء ومن ثم إضافة هامش ربح مناسب مقابل تلك السلعة أو الخدمة.</p>	<p>التكلفة المتوقعة + هامش ربح <i>Expected cost plus a margin Approach</i></p>
<p>إذا كان سعر البيع المستقل للسلعة أو الخدمة متغيراً أو غير مؤكد بشكل كبير، عندها تقوم المنشأة بالرجوع إلى إجمالي قيمة المعاملة ناقصاً مجموع أسعار البيع المستقلة التي يمكن ملاحظتها للسلع أو الخدمات الأخرى المتعهد بها في العقد. يتم تطبيق هذا المدخل عند استيفاء الضوابط التالية:</p> <p>١. تباع المنشأة نفس السلعة أو الخدمة لعملاء مختلفين (في الوقت نفسه أو قريب منه) مقابل نطاق عريض من المبالغ (سعر البيع متغير كثيراً).</p> <p>٢. سعر البيع غير مؤكد (بمعنى أن المنشأة لم تحدد سعر لتلك السلعة أو الخدمة و لم يتم في السابق بيعها على أساس مستقل)</p>	<p>القيمة المتبقية <i>Residual approach</i></p>

#### مثال (٤ - ٦):

شركة الشام تمتلك خبرة في صناعة المعدات المستخدمة في البناء والتشييد. تقوم الشركة بإنتاج العديد من المنتجات اللازمة للبناء. وتتراوح أسعار بيع المنتجات من ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.س وتتعهد بالتكيب والتدريب عليه. لا تنطوي عملية التركيب على تغييرات في مميزات الجهاز ولا تتطلب معلومات خاصة بالمعدات من أجل أداء المعدات. ولدى شركة الشام الترتيب التالي مع شركة الشرق.

١. تشتري شركة الشرق معدات من شركة الشام بسعر ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س تكلفتها ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س وتقوم شركة الشام بالتركيب، وتتقاضى نفس سعر المعدات بغض النظر عما إذا كان يتم تركيبها أم لا. وتقدر القيمة العادلة لخدمة التركيب بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ل.س.
٢. تقدر القيمة العادلة للدورات التدريبية على المعدات بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ل.س، ويمكن للمنشآت الأخرى إجراء هذه الخدمات التدريبية.
٣. تلتزم شركة الشرق بدفع مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س لشركة الشام عند تسليم وتركيب المعدات.
٤. تسلم شركة الشام المعدات في ٢٠١٩/٠٩/٠١، ويستكمل تركيب المعدات في ٢٠١٩/١١/٠١، ويبدأ التدريب بمجرد اكتمال التركيب ويستمر لمدة سنة ويبلغ العمر الانتاجي للمعدات ١٠ سنوات.

**المطلوب:**

١. ماهي التزامات الأداء لأغراض المحاسبة عن بيع المعدات؟
٢. إذا كان هناك أكثر من التزام أداء، كيف يتم تخصيص ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س لمختلف المكونات؟

**الحل:**

١. ماهي التزامات الأداء لأغراض المحاسبة عن بيع المعدات؟  
الوفاء بالشرط الأول الانفصال داخل وحدة مستقلة (المعدات) [المعدات والتركيب والتدريب متميزة وغير مترابطة (مستقلة)] فهي ثلاثة منتجات أو خدمات منفصلة، وكل واحد منها له سعر بيع مستقل.
٢. إذا كان هناك أكثر من التزام أداء، كيف يتم تخصيص ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س لمختلف المكونات؟  
يجب تخصيص الإيرادات الإجمالية البالغة ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س إلى الثلاثة المكونات على أساس أسعار البيع النسبية المستقلة. في هذه الحالة، يبلغ سعر البيع المستقل للمعدات ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، ورسوم التركيب ١٠٠,٠٠٠ ل.س، والتدريب ٢٠٠,٠٠٠ ل.س. وبالتالي، فإن إجمالي سعر البيع المستقل هو ٥,٣٠٠,٠٠٠ ل.س (٥,٠٠٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ + ٢٠٠,٠٠٠).

ويتم تخصيص على النحو التالي:

$٤,٧١٦,٩٨١ = [٥,٠٠٠,٠٠٠ \times (٥,٣٠٠,٠٠٠ \div ٥,٠٠٠,٠٠٠)]$	الآلات
---	--------

التركيب	$[5,000,000 \times (5,300,000 \div 100,000)] = 94,340$ ل.س
التدريب	$[5,000,000 \times (5,300,000 \div 200,000)] = 188,679$ ل.س

في ٢٠١٩/١١/١، تسجل شركة الشام كلاً من إيرادات المبيعات وإيرادات خدمات التركيب، بالإضافة إلى إيرادات الخدمات غير المتحققة، كما يلي:

٢٠١٩/١١/٠١		
من د/ النقدية		٥,٠٠٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
د/ إيرادات المبيعات	٤,٧١٦,٩٨١	
د/ إيرادات الخدمات (التركيب)	٩٤,٣٤٠	
د/ إيرادات خدمات تدريب غير محقق	١٨٨,٦٧٩	
إثبات الإيرادات		

نسجل قيد تكلفة البضاعة المباعة كما يلي:

٢٠١٩/١١/٠١		
من د/ تكلفة البضاعة المباعة		٤,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ المخزون السلعي	٤,٠٠٠,٠٠٠	
تسجيل المبيعات بسعر التكلفة		

كما هو موضح في هذه الإدخالات، تعترف شركة الشام بإيراد بيع المعدات بمجرد اكتمال التركيب في ٢٠١٩/١١/٠١. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم الاعتراف بإيراد رسوم التركيب لأن هذه الخدمات قد تم تنفيذها. كما تعترف بإيرادات التدريب على أساس القسط الثابت بدءاً من ٢٠١٩/١١/٠١، أو ١٥,٧٢٣ ل.س (١٨٨,٦٧٩ ل.س ÷ ١٢) شهرياً لمدة عام واحد (ما لم تكن هناك طريقة أكثر ملاءمة مثل طريقة النسبة المئوية للإنجاز — التي تتم مناقشتها

مقررات محاسبية أخرى). ويتم تسجيل إيرادات التدريب لمدة شهرين في عام ٢٠١٩ على النحو التالي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
من ح/ إيرادات خدمات تدريب غير متحققة	٣١,٤٤٧	٣١,٤٤٧
إلى ح/ إيرادات خدمات تدريب	٣١,٤٤٧	
إثبات إيرادات التدريب الذي يخص عام ٢٠١٩		

لذلك تعترف شركة الشام بالإيرادات في ٢٠١٩/١٢/٣١ بمبلغ ٤,٨٤٢,٧٦٨ ل.س (٤,٧١٦,٩٨١ + ٩٤,٣٤٠ + ٣١,٤٤٧).

وفي عام ٢٠٢٠/١٢/٣١ تسجل الشركة إيرادات التدريب المتبقية بافتراض إجراء تعديلات الإدخالات في نهاية العام.

٢٠٢٠/١٢/٣١		
من ح/ إيرادات خدمات تدريب غير متحققة	٦٢,٨٩٣	٦٢,٨٩٣
إلى ح/ إيرادات خدمات تدريب	٦٢,٨٩٣	
إثبات إيرادات التدريب الذي يخص عام ٢٠٢٠ [٩٤,٣٤٠ - ٣١,٤٤٧]		

#### ٥-٤-٤: الاعتراف بالإيراد: Recognizing Revenue When (or as) Each Performance Obligation Is Satisfied

تفي المنشأة بالتزامات أدائها عندما يتمكن العميل من السيطرة على السلعة أو الخدمة. ويعتبر مفهوم التغيير في التحكم (السيطرة) العامل الحاسم في تحديد متى يتم الوفاء بالتزام الأداء. ويتحكم العميل في المنتج أو الخدمة عندما يكون لديه القدرة على توجيه استخدام جميع الفوائد المتبقية من السلعة أو الخدمة والحصول عليها بشكل جوهري. وتشمل المراقبة أيضاً قدرة العميل على منع المنشآت الأخرى من توجيه استخدام أو تلقي الفوائد من الأصل أو الخدمة. وتتلخص مؤشرات السيطرة التي حصل عليها العميل فيما يلي:

١. المنشأة لديها الحق في الدفع مقابل الأصل.
٢. قامت المنشأة بتحويل الملكية القانونية للأصل.
٣. قامت المنشأة بتحويل الملكية المادية للأصل.
٤. انتقال المخاطر والمنافع الخاصة بالملكية للعميل.
٥. قبول العميل للأصل.

ليس من الضروري استيفاء جميع المؤشرات حتى تستنتج الإدارة أن السيطرة قد تحولت ويمكن الاعتراف بالإيرادات. يجب على الإدارة استخدام الحكم لتحديد ما إذا كانت العوامل تشير بشكل جماعي إلى أن العميل قد حصل على السيطرة. يجب أن يركز هذا التقييم بشكل أساسي على منظور العميل.

تفي المنشآت بالتزامات الأداء إما في وقت معين أو خلال فترة زمنية. وتتعرف المنشآت بالإيراد على مدى فترة من الزمن إذا تم استيفاء أحد المعايير الثلاثة التالية:

١. عندما يحصل العميل على الأصل ويستهلك المنافع التي تم امدادها بواسطة المنشأة كلما تم الأداء (فمثلاً تقوم منشأة التعقيم بتقديم خدمات تعقيم المشافي بناءً على عقد سنوي).

٢. يتحكم العميل في الأصل أثناء إنشائه أو تحسينه (على سبيل المثال، يقوم المقاول بإنشاء مبنى على عقار (أرض) يخص العميل).

٣. لا تملك المنشأة حق استخدام بديل للأصل الذي تم إنشاؤه أو تحسينه (على سبيل المثال، تقوم المنشأة المصنعة للطائرات بإنشاء طائرات متخصصة وفقاً لمواصفات العميل) وهنا:

(أ) إما أن يتلقى العميل الفوائد أثناء أداء المنشأة وبالتالي لن تحتاج المهمة لإعادة التنفيذ.

أو (ب) أن للمنشأة الحق في تحصيل الدفعات مقابل العمل المنجز.

#### ٤-٥: قضايا أخرى متعلقة بالاعتراف بالإيراد:

يناقش هذا القسم مشاكل الإيرادات الموجودة في الممارسة العملية للمحاسبة. إذ تتعلق معظم هذه المشكلات بتحديد سعر المعاملة (الخطوة ٣) وتقييم متى تنتقل السيطرة على المنتج أو الخدمة إلى العميل (الخطوة ٥). يتم توضيح مبدأ الاعتراف بالإيرادات ومفهوم السيطرة في الحالات التالية:

١. البيع مع حق الرد.

٢. اتفاقيات إعادة الشراء.

٣. البيع على أساس الأمانة.

٤. الضمانات.

وفيما يلي توضيح لكل منها:

#### ٤-٥-١: البيع مع حق الرد. Sales returns and allowances :

إن رد منتجات تم بيعها إلى العملاء [امتلاك العميل السيطرة على المنتج] شائع جداً، وهي تمنح العميل الحق في رد المنتج لأسباب عديدة (على سبيل المثال، عدم الرضا عن المنتج) وينتج عن ذلك مايلي:

١. استرداد كامل أو جزئي لأي مبلغ مدفوع.

٢. استحقاق مستقبلي يمكن تطبيقه على المبالغ المستحقة أو المستحقة للبائع.

٣. منتج آخر في المقابل.

وللمحاسبة عن عملية البيع مع حق الرد (ولبعض الخدمات التي يتم تقديمها وتكون قابلة لرد المبلغ) فيجب على المنشأة أن تُثبت جميع ما يلي:

١. الإيراد مقابل المنتجات التي يتم تحويلها بمبلغ تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه (بناءً عليه، فإن الإيراد لا يتم إثباته مقابل المنتجات التي يتوقع إرجاعها).

٢. الالتزامات المتعلقة برد المبلغ.

٣. أصل (التكاليف المناظرة مع تكلفة المبيعات) مقابل حقها في استرداد المنتجات من العملاء عند تسوية التزام رد المبلغ.

#### مثال (٤ - ٧): (المبيعات آجلة):

في ٠١/٠١/٢٠١٩، باعت شركة (A to Z) ١٠٠ دراجة هوائية إلى شركة Alwan، بمبلغ ١٠,٠٠٠ ل.س لكل دراجة. وتتبع الشركة سياسة إعادة كل الدراجات غير المستخدمة خلال ٣٠ يوم من تاريخ الشراء. ولتحديد قيمة المعاملة، تقرر الشركة أن المدخل الأكثر ملائمة لتحديد قيمة المعاملة هو المبلغ الأكثر ترجيحاً، فإذا علمت أن تكلفة كل دراجة ٦,٠٠٠ ل.س، وأن شركة (A to Z) تتوقع ما يلي:

١. سيتم إرجاع ٥ دراجات.

٢. تكلفة استعادة المنتجات ستكون غير مادية.

٣. من المتوقع إعادة بيع المنتجات المرتجعة مرة أخرى بربح.

- في ٢٥/٠١/٢٠١٩، أعادت شركة Alwan ٣ دراجات بسبب خطأ في اللون.

- في ٣١/٠١/٢٠١٩، تعد شركة (A to Z) بياناتها المالية وتتوقع أن يتم إرجاع درجتين فقط.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفاتر شركة (A to Z).

**الحل:**

٢٠١٩/٠١/٠١		
من د/ المدينين	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ إيرادات المبيعات	١,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات إيرادات المبيعات (١٠٠ درجة × ١٠,٠٠٠ ل.س)		
٢٠١٩/٠١/٠١		
من د/ تكلفة البضاعة المباعة	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
إلى د/ المخزون السلعي	٦٠٠,٠٠٠	
إثبات إيرادات المبيعات (١٠٠ درجة × ٦,٠٠٠ ل.س)		

في ٢٠١٩/٠١/٢٥ تسجل الشركة ما يلي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من د/ مردودات ومسموحات المبيعات	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
إلى د/ المدينين	٣٠,٠٠٠	
إثبات إيرادات المبيعات (٣ درجة × ١٠,٠٠٠ ل.س)		
٢٠١٩/٠١/٠١		
من د/ المخزون السلعي	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠
إلى د/ تكلفة البضاعة المباعة	١٨,٠٠٠	
إثبات إيرادات المبيعات (٣ درجة × ٦,٠٠٠ ل.س)		

في ٢٠١٩/٠١/٣١ ستعد شركة (A to Z) البيانات المالية. وهي تقدر في الأصل أن النتيجة الأكثر ترجيحًا هي إعادة خمس درجات. وتعتقد الشركة أن التقدير الأصلي صحيح، وبالتالي لابد من تعديل حساب العوائد المتوقعة في

٢٠١٩/١٢/٣١:



٢٠١٩/١٢/٣١		
٢٠,٠٠٠	من ح/ مردودات ومسموحات المبيعات	
٢٠,٠٠٠	إلى ح/ مخصص مردودات ومسموحات المبيعات	
إثبات إيراد المبيعات (٢ دراجة × ١٠,٠٠٠ ل.س)		

كما يتم اثبات المبيعات بالتكلفة كما يلي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
١٢,٠٠٠	من ح/ مردودات المخزون السلعي المتوقعة	
١٢,٠٠٠	إلى ح/ تكلفة البضاعة المباعة	
إثبات إيراد المبيعات (٢ دراجة × ٦,٠٠٠ ل.س)		

إن حساب مخصص مردودات ومسموحات المبيعات *Allowance for Sales Returns and Allowances* هو حساب مقابل للمدينين. ستم إضافة مردودات المخزون المتوقعة *Estimated Inventory Returns* بشكل عام إلى حساب المخزون المرتجع في نهاية فترة إعداد التقارير. وتظهر قائمة الدخل للشركة كما يلي:

١,٠٠٠,٠٠٠	إيرادات المبيعات (١٠٠ × ١٠,٠٠٠)
(٥٠,٠٠٠)	يطرح: مردودات ومسموحات المبيعات (٢٠,٠٠٠ + ٣٠,٠٠٠)
٩٥٠,٠٠٠	صافي المبيعات
(٥٧٠,٠٠٠)	يطرح: تكلفة البضاعة المباعة
٣٨٠,٠٠٠	مجمل الربح

وفي الميزانية في ٢٠١٩/٠١/٣١ تظهر الأرصدة كما يلي:

البيان	ل.س	البيان	ل.س
		المدينون	٩٧٠,٠٠٠
		يطرح مخصص مر. ومسموحات المبيعات	٢٠,٠٠٠
		صافي المدينين	٩٥٠,٠٠٠
		مردودات المخزون	٣٠,٠٠٠

مثال (٤ - ٨): (المبيعات نقدية):

بالعودة إلى بيانات المثال السابق وبفرض أن المبيعات كانت نقدية.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفاتر شركة (A to Z).

الحل:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من ح/ النقدية	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إلى ح/ إيراد المبيعات	١,٠٠٠,٠٠٠	
إثبات إيراد المبيعات (١٠٠ دراجة × ١٠,٠٠٠ ل.س)		
٢٠١٩/٠١/٠١		
من ح/ تكلفة البضاعة المباعة	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
إلى ح/ المخزون السلعي	٦٠٠,٠٠٠	
إثبات إيراد المبيعات (١٠٠ دراجة × ٦,٠٠٠ ل.س)		

في ٢٠١٩/٠١/٢٥ تسجل الشركة ما يلي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من ح/ مردودات ومسموحات المبيعات	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
إلى ح/ حسابات مستحقة الدفع	٣٠,٠٠٠	
إثبات إيراد المبيعات (٣ دراجة × ١٠,٠٠٠ ل.س)		
٢٠١٩/٠١/٠١		
من ح/ المخزون السلعي	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠
إلى ح/ تكلفة البضاعة المباعة	١٨,٠٠٠	
إثبات إيراد المبيعات (٣ دراجة × ٦,٠٠٠ ل.س)		

في ٢٠١٩/٠١/٣١ ستعد شركة (A to Z) البيانات المالية. وهي تقدر في الأصل أن النتيجة الأكثر ترجيحًا هي إعادة خمس درجات. وتعتقد الشركة أن التقدير الأصلي صحيح، وبالتالي لابد من تعديل حساب العوائد المتوقعة في

٢٠١٩/١٢/٣١:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٢٠,٠٠٠	من ح/ مردودات ومسموحات المبيعات إلى ح/ حسابات مستحقة الدفع	٢٠,٠٠٠
إثبات إيراد المبيعات (٢ دراجة × ١٠,٠٠٠ ل.س)		
٢٠١٩/٠١/٠١		
١٢,٠٠٠	من ح/ مردودات المخزون السلعي المتوقعة إلى ح/ تكلفة البضاعة المباعة	١٢,٠٠٠
إثبات إيراد المبيعات (٢ دراجة × ٦,٠٠٠ ل.س)		

حساب مخصص مردودات ومسموحات المبيعات *Allowance for Sales Returns and Allowances* هو حساب مقابل للمدينين. ستم إضافة مردودات المخزون المتوقعة *Estimated Inventory Returns* بشكل عام إلى حساب المخزون المرتجع في نهاية فترة إعداد التقارير. وتظهر قائمة الدخل للشركة كما يلي:

١,٠٠٠,٠٠٠	إيرادات المبيعات (١٠٠ × ١٠,٠٠٠)
(٥٠,٠٠٠)	يطرح: مردودات ومسموحات المبيعات (٢٠,٠٠٠ + ٣٠,٠٠٠)
٩٥٠,٠٠٠	صافي المبيعات
(٥٧٠,٠٠٠)	يطرح: تكلفة البضاعة المباعة (٩٥ × ٦,٠٠٠)
٣٨٠,٠٠٠	مجمل الربح

وفي الميزانية تظهر الأرصدة كما يلي:

البيان	ل.س	البيان	ل.س
حسابات مستحقة الدفع	٥٠,٠٠٠	النقدية	١,٠٠٠,٠٠٠
		مردودات المخزون	٣٠,٠٠٠

#### ٤-٥-٢: اتفاقيات إعادة الشراء *Repurchase Agreements*:

قد تدخل المنشأة في إتفاقيات إعادة شراء، والتي تسمح لها بنقل السيطرة على (بيع) أصل إلى العميل ولكن لديها التزام أو

حق بإعادة شراء الأصل في تاريخ لاحق بمبلغ أكبر من أو يساوي سعر البيع. وتقوم المنشآت بالتقرير عن هذه المعاملات كتمويل (اقتراض *borrowing*).

### مثال (٤ - ٩):

في ٢٠١٩/٠١/٠١ باعت شركة الشمال معدات إلى شركة الجنوب مقابل ١٠٠,٠٠٠ ل.س نقداً، حيث أنها توافق على إعادة شراء هذه المعدات (التزام غير مشروط) من شركة الجنوب في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بسعر ١٢١,٠٠٠ ل.س. المطلوب هل يجب على شركة الشمال تسجيل عملية بيع لهذه المعاملة؟

### الحل:

بالنسبة لاتفاقية البيع وإعادة الشراء، يجب تحليل شروط الاتفاقية لتحديد ما إذا كان البائع قد نقل السيطرة إلى شركة (الجنوب) وكما ذكر سابقاً، فإن السيطرة على الأصل تشير إلى القدرة على توجيه استخدام كافة المنافع من الأصل والحصول عليها والتحكم في القدرة على منع المنشآت الأخرى من توجيه استخدام وتلقي الاستفادة منه. في هذه الحالة، شركة الشمال لديها السيطرة على الأصل. ولذلك، فإن هذا الاتفاق هو معاملة تمويل، وبالتالي، لا يتم إزالة الأصول من دفاتر منشأة شركة الشمال بفرض أن سعر الفائدة هو ١٠٪، تقوم شركة الشمال بتسجيل القيود لهذه المعاملة كما يلي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
٣٠,٠٠٠	من ح/ النقدية	
٣٠,٠٠٠	إلى ح/ التزام لصالح منشأة الجنوب	
إثبات المعاملة نقداً		

في ٢٠١٩/١٢/٣١ تسجل شركة الشمال مصروف الفائدة كما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١		
١٠,٠٠٠	من ح/ مصروف الفائدة	
١٠,٠٠٠	إلى ح/ التزام لصالح منشأة الجنوب	
إثبات مصروف الفائدة [١٠٠,٠٠٠ × ١٠٪]		

في ٢٠٢٠/١٢/٣١ تسجل الشركة القيود التالية:

٢٠١٩/١٢/٣١		
١١,٠٠٠	من د/ مصروف الفائدة	إلى د/ التزام لصالح منشأة الجنوب
١١,٠٠٠	إثبات مصروف الفائدة [١١٠,٠٠٠ × ١٠%]	
٢٠١٩/١٢/٣١		
١١,٠٠٠	من د/ التزام لصالح منشأة الجنوب	إلى د/ النقدية
إعادة الشراء [١٠٠,٠٠٠ + ١١,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠]		

#### ٤-٥-٣: البيع على أساس الأمانة Sales on Consignment:

يقوم المرسل (المُنتج) بتسليم المنتجات إلى المرسل إليه (الوكيل) ولكنه يحتفظ بحق الملكية للمنتجات حتى يتم بيعها، كلاً من المرسل والمرسل إليه مهتمون بعملية البيع (المرسل لتحقيق الربح أو تطوير السوق، والمرسل إليه للحصول على عمولة بيع). يقبل المرسل إليه المنتجات ويوافق على بذل العناية الواجبة في العناية بها وبيعها، كما يتحمل المبالغ النقدية التي يتلقاها من العملاء بعد خصم عمولة البيع وأي مصاريف مستحقة عند بيع الشحنة، ويعترف المرسل بالإيراد فقط بعد تلقي إخطار بالبيع والتحويل النقدي من المرسل إليه.

يسجل المرسل المنتجات كمخزون ويصنف بشكل منفصل على أنه مخزون (أمانة) ولا يسجل المرسل إليه المنتجات كأصل في دفاتره، وعند بيع المنتجات يتحمل المرسل إليه مسؤولية عن المبلغ الصافي المستحق للمرسل. ويتلقى المرسل دورياً من المرسل إليه تقرير يسمى "حساب المبيعات" يبين المنتجات المستلمة والمباعة والمصروفات التي تحملها والنقدية المحولة. ثم يعترف المرسل بالإيراد.

#### مثال (٤ - ١٠):

شركة الخير الصناعية تقوم بشحن مخزون لديها تكلفته ١٠٨,٠٠٠ ل.س لبيعه لشركة الوادي الأخضر، وتدفع شركة الخير ١١,٢٥٠ ل.س تكاليف شحن، كما تقوم شركة الوادي الأخضر بإعلانات عن هذه المنتجات تكلفتها ٦,٧٥٠ ل.س ستسردها من شركة الخير. وفي نهاية الفترة، باعت شركة الوادي الأخضر ثلثي البضائع المرسله مقابل ١٢٠,٠٠٠ ل.س نقداً. وأخطرت شركة الوادي الأخضر شركة الخير بذلك، وتحتفظ بعمولة ١٠ ٪، كما تم تحويل النقدية المستحقة لشركة الخير.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية في شركة الخير (المرسل) وشركة الوادي الأخضر (المرسل إليه)؟

الحل:

في دفاتر شركة الوادي الأخضر ( المرسل إليه )	في دفاتر شركة الخير (المرسل)
لا يوجد أية قيود	xxxx/xx/xx
تلقى مذكرة متضمنة سجل البضائع المستلمة	من ح/ مخزون (أمانة) ١٠٨,٠٠٠ إلى ح/ مخزون ١٠,٨٠٠٠ بضاعة جاهزة
	إثبات شحن البضائع المرسله
لا يوجد أية قيود	xxxx/xx/xx
	من ح/ مخزون (أمانة) ١١,٢٥٠ إلى ح/ النقدية ١١,٢٥٠
	إثبات سداد تكاليف شحن البضاعة
xxxx/xx/xx	لا يوجد أية قيود
من ح/ المدينين (الخير) ٦,٧٥٠ إلى ح/ النقدية ٦,٧٥٠	
إثبات سداد تكاليف الإعلان بواسطة شركة الوادي	
xxxx/xx/xx	لا يوجد أية قيود
من ح/ النقدية ١٢٠,٠٠٠ إلى ح/ الدائنين (الخير) ١٢٠,٠٠٠	
إثبات المبيعات من البضاعة المرسله	

xxxx/xx/xx			xxxx/xx/xx		
من ح/الدائنين (الخير)		١٢٠,٠٠٠	من المذكورين		
إلى المذكورين			ح/ النقدية		١٠١,٢٥٠
ح/ المدينين (الخير)	٦,٧٥٠		ح/ م إعلان		٦,٧٥٠
ح/ إيرادات عمولات	٤,٠٠٠		ح/ م عمولة بيع		١٢,٠٠٠
ح/ النقدية	١٠١,٢٥٠		إلى ح/مبيعات (أمانة)	١٢٠,٠٠٠	
إثبات الإيرادات وتحويل المبلغ المستحق			إثبات المبيعات والنفقات		
لا يوجد قيود			xxxx/xx/xx		
			من ح/تكلفة البضاعة		
			المباعة		١١٩,٢٥٠
			إلى ح/ مخزون (أمانة)	١١٩,٢٥٠	
			تسوية مخزون (الأمانة) بتكلفة المبيعات		

#### ٤-٥-٤: الضمانات Warranties:

تناولنا في الفصل الأول من هذا المقرر موضوع الضمانات بشكل مفصل، وقلنا أن المنشآت عادة ماتوفر أحد نوعين من الضمانات للعملاء:

١. الضمانات بأن المنتج يلبي المواصفات المتفق عليها في العقد وقت البيع، حيث يتم تضمين هذا النوع من الضمان في سعر البيع للمنتج أو غالباً ما يشار إليه ضمان من نوع التأكيد Assurance-Type Warranty. هذا النوع من الضمان ليس أكثر من ضمان الجودة أو أن المنتج خالي من العيوب عند البيع. وينبغي تسجيل هذه الالتزامات في الفترة التي يتم فيها تقديم السلع أو تقديم الخدمات (أي عند نقطة البيع).

٢. الضمانات التي توفر خدمة إضافية تتجاوز الضمان من نوع التأكيد، لا يتم تضمين هذا الضمان في سعر البيع للمنتج ويشار إليها باسم ضمان من نوع الخدمة Service-Type Warranty ونتيجة لذلك، يتم تسجيله كالتزام أداء منفصل. يتضمن المبلغ المقدر للالتزام جميع التكاليف التي ستكبدتها المنشأة بعد البيع لتصحيح العيوب بموجب أحكام الضمان.

#### مثال عن الضمان الإضافي:

في ٢٠١٩/٠١/٠١ تباع إحدى شركات السيارات السيارة بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س بضمن عادي (ممثل بإجراء كافة الإصلاحات من قبل الشركة المصنعة عن ٣٦,٠٠٠ كم أو لمدة سنتين، أيهما يتحقق أولاً)، إضافة إلى ضمان إضافي قيمته ٣٠,٠٠٠ ل.س مدته أربع سنوات إضافية أو ٣٦,٠٠٠ كم أخرى. المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة وبيان الأثر في الميزانية.

الحل:

تتضمن المعالجة المحاسبية في هذه الحالة ما يلي:

#### ١ - إثبات بيع السيارة مع الضمان الإضافي:

٢٠١٩/٠١/٠١		
من ح/ النقدية		١,٥٣٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
ح/ مبيعات	١,٠٠٠,٠٠٠	
ح/ إيرادات ضمان غير متحقق	٣٠,٠٠٠	
بيع سيارة مع تكلفة ضمان إضافية		

٢ - في عام ٢٠٢١ (بعد مرور ثلاث سنوات) يتم الاعتراف بإيرادات الضمان (باستخدام القسط الثابت لتوزيع الإيراد):

٢٠٢١/١٢/٣١		
من ح/ إيرادات ضمان غير محقق		٧,٥٠٠
إلى ح/ إيراد الضمان	٧,٥٠٠	
إثبات إيراد الضمان المتحقق		



فعلى اعتبار أن مدّة الضمان لا تبدأ إلا بعد انتهاء فترة الضمان العادي، فإن الاعتراف بإيراد الضمان لا يتم حتى تبدأ السنة الثالثة، وبنهاية عام ٢٠٠٩ يبقى هناك مبلغ ٧,٥٠٠ ل.س، ضمان مقبوض مقدماً يظهر في الميزانية تحت بند التزامات متداولة.

ل.س	البيان	ل.س	البيان
		٧,٥٠٠	إيراد ضمان غير متحقق
			<u>التزامات متداولة</u>

أما مبلغ الـ ٧,٥٠٠ ل.س من إيراد الضمان عن عام ٢٠٢١ يظهر في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات أخرى:

٢٠٢١/١٢/٣١		
٧,٥٠٠	من ح/ إيراد الضمان	
	إلى ح/ ملخص الدخل	٧,٥٠٠
إقفال إيراد الضمان		

#### ٤-٦: العرض والافصاح Presentation and Disclosure:

##### ٤-٦-١: العرض:

تستخدم المنشآت حالياً مدخل الأصول والالتزامات للاعتراف بالإيراد. بمعنى أنه يجب على المنشأة عرض العقد في قائمة المركز المالي على أنه أصل عقد أو التزام عقد، تبعاً للعلاقة بين أداء المنشأة وسداد العميل.

##### ٤-٦-١-١: أصول والتزامات العقود:

##### أ - أصل العقد Contract Asset:

يقصد بأصل العقد هو حق المنشأة في مبلغ مقابل سلع أو خدمات تم تحويلها إلى العميل، وهناك نوعين من أصل العقد: (١) حقوق غير شرطية unconditional rights لاستلام المقابل حيث استوفت المنشأة التزام أدائها مع العميل.

(٢) حقوق شرطية *conditional rights* لاستلام المقابل بمعنى أنه يجب على المنشأة القيام بالتزام أداء آخر في العقد قبل أن يقوم العميل بالدفع. وينبغي للمنشأة أن تقوم بالتقرير عن الحقوق غير الشرطية لاستلام المقابل كمدنيين في قائمة المركز المالي، والتقرير عن الحقوق الشرطية في قائمة المركز المالي بصورة منفصلة بوصفها أصول العقد.

مثال (٤ - ١١):

في ٢٠١٩/٠١/٠١ أبرمت شركة العمارة عقد لبيع وحدات من المنتج (A) والمنتج (B) إلى شركة ألف وذلك مقابل مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. حيث ينص العقد على السداد حين يتم تسليم وحدات المنتج (A) والمنتج (B) بالكامل، كما حددت شركة العمارة أن الأسعار المستقلة هي ١,٢٠٠,٠٠٠ ل.س للمنتج (A) و ٢,٤٠٠,٠٠٠ ل.س للمنتج (B). علماً أن تسليم المنتج (A) يتم في ٢٠١٩/٠٢/٠١ والمنتج (B) في ٢٠١٩/٠٣/٠١.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفاتر شركة العمارة فيما يتعلق بالعقد عن عام ٢٠١٩.

الحل:

- في ٢٠١٩/٠١/٠١ لا يوجد قيود محاسبية لأن أي من الطرفين لم يؤدي العقد.
- في ٢٠١٩/٠٢/٠١، تسجل شركة العمارة القيد التالي:

٢٠١٩/٠٢/٠١		
١,٢٠٠,٠٠٠	من ح/ أصل العقد (حقوق شرطية)	إلى ح/ إيرادات المبيعات
١,٢٠٠,٠٠٠		
تسجيل العقد كإيراد		

نلاحظ أن الشركة قد اعترفت بالإيراد عن المنتج (A) في ٢٠١٩/٠٢/٠١ وذلك نتيجة التزام أدائها، ونلاحظ أنه لم يسجل ضمن حسابات المدنيين باعتباره حق شرطي للحصول على ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س وهو تسليم المنتج (B) إلى شركة ألف. بمعنى أنه يتواجد أصل العقد عندما تستوفي المنشأة التزام أداء آخر قبل أن يكون لها الحق في المبلغ المستحق على العميل.

- في ٢٠١٩/٠٣/٠١ عند تسليم المنتج (B) يتم تسجيل القيد التالي:

٢٠١٩/٠٣/٠١		
٤,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ المدنيين	إلى المذكورين

د/ أصل العقد (حقوق شرطية)	١,٢٠٠,٠٠٠	
د/ إيرادات المبيعات	١,٨٠٠,٠٠٠	
تسجيل العقد ضمن حسابات المدينين		

#### ب - التزامات العقد *Contract liability* :

هو التزام من المنشأة بتحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل واستلمت المنشأة المقابل من العميل. وعادة ما يشار إلى التزامات العقد على أنها إيرادات مبيعات غير محققة، أو إيرادات الخدمة غير المحققة، أو أي مصطلح آخر مناسب.

#### مثال (٤ - ١٢):

في ٢٠١٩/٠٣/٠١، أبرمت شركة السعادة عقداً لبيع منتج إلى شركة السنابل في ٢٠١٩/٠٧/٣١. ومن المتفق عليه أن تدفع شركة السنابل السعر الكامل ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س مقدماً في ٢٠١٩/٠٤/١٥. علماً أن المنتج سيسلم حسب الاتفاق في ٢٠١٩/١٢/٣١. فإذا علمت أن تكلفة المنتج ٧٥٠,٠٠٠ ل.س.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في عام ٢٠١٩.

#### الحل:

- في ٢٠١٩/٠٣/٠١ لا يتم تسجيل أية قيود محاسبية لأي من طرفي العقد.
- في ٢٠١٩/٠٤/١٥ تسجل شركة السعادة مايلي:

٢٠١٩/٠٤/١٥		
من د/ النقدية		١,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ إيرادات المبيعات غير محققة (التزام العقد)	١,٠٠٠,٠٠٠	
تسجيل العقد كإيراد مقدم		

- في ٢٠١٩/٠٧/٣١، تسجل شركة السعادة القيد التالي لإثبات عملية البيع:

٢٠١٩/٠٧/٣١		
من د/ إيرادات المبيعات غير محققة (التزام العقد)		١,٠٠٠,٠٠٠
إلى د/ إيرادات المبيعات	١,٠٠٠,٠٠٠	
اثبات عملية البيع		

كما تسجل القيد المتعلق بتكلفة البضاعة المباعة كما يلي:

٢٠١٩/٠٧/٣١		
من د/ المخزون السلعي	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠
إلى د/ تكلفة البضاعة المباعة		
إثبات إيراد المبيعات بالتكلفة		

#### ملاحظة:

لا يتطلب من المنشآت استخدام مصطلحي " أصل العقد " و " التزام العقد " في قائمة المركز المالي. فمثلاً التزامات العقود هي التزامات الأداء . ولذلك، يمكن استخدام مصطلحات أكثر وصفية مثل إيراد الخدمة غير المحقق، وإيراد المبيعات غير المحققة . وبالنسبة لأصول العقود، يجب أن يتمكن مستخدموا القوائم المالية من التمييز بين الحقوق غير الشرطية والشرطية.

#### ٤-٦-١-٢: تعديلات العقد Contract Modifications:

تقوم الشركات أحياناً بتغيير شروط العقد أثناء استمرارها، ويشار إلى هذا بتعديل العقد. عند حدوث تعديل العقد، تحدد المنشآت ما إذا كان ينتج عنه عقد جديد (والتزامات الأداء) أم أنه تعديل للعقد الحالي.

#### ٤-٦-١-٣: تكاليف الوفاء بالعقد Costs to Fulfill a Contract:

يجب على المنشأة أن تثبت التكاليف الإضافية التي تتكبدها المنشأة للحصول على عقد مع عميل على أنها أصل، ويجب إثبات تكاليف الحصول على عقد التي سيتم تكبدها بغض النظر عما إذا كان العقد قد تم الحصول عليه أم لا، على أنها مصروف عند تكبدها (ما لم يتم تحميل تلك التكاليف صراحة على العميل). وعلى ذلك يمكن القول أن تكاليف الوفاء بالعقد تنقسم إلى فئتين:

١. التكاليف التي تؤدي إلى أصل.

٢. التكاليف التي يتم تحميلها كمصروفات عند تكبدها.

ومن التكاليف الإضافية الأخرى اللازمة للوفاء بالعقد:

١. العمالة المباشرة، والمواد المباشرة، وتخصيص التكاليف التي تتصل مباشرة بالعقد ( تكاليف إدارة العقد والإشراف عليه، والتأمين، واستهلاك الأدوات والمعدات).

٢. التكاليف التي تولد أو تعزز موارد المنشأة التي سيتم استخدامها في الوفاء بالتزامات الأداء في المستقبل. وتشمل هذه التكاليف تكاليف التصميم غير المادي أو التكاليف الهندسية التي ستستمر في تحقيق فوائد في المستقبل.

تتضمن التكاليف الأخرى التي يتم تحميلها كمصروف عند تكبدها التكاليف العامة والإدارية [ما لم يتم تحميل هذه التكاليف على العميل بموجب العقد] وتكاليف المواد أو العمالة أو الموارد الأخرى المهدورة للوفاء بالعقد الذي لم تنعكس في قيمة العقد. أي أن المنشآت تقوم فقط برسمة التكاليف المباشرة، والإضافية، والقابلة للاسترداد (بفرض أن مدة العقد أكثر من سنة).

#### مثال (٤ - ١٣):

أبرمت شركة الشامل عقد لتشغيل مركز لتكنولوجيا المعلومات العائد لشركة الأوائل، وذلك لمدة ٤ سنوات. وتتحمل شركة الشامل عمولة 10,000 ل.س للحصول على هذا العقد، وتقوم شركة الشامل بتصميم وإنشاء برنامج تكنولوجي يتوافق مع عمليات الأوائل ولا يتم تسليم البرنامج إلى الأوائل، كما تعهدت الأوائل بدفع رسوم ثابتة قدرها 20,000 ل.س شهريا، وتحملت الشامل التكاليف التالية:

خدمات تصميم البرنامج 120,000 ل.س، معدات لتصميم لبرنامج 90,000 ل.س، اختبار تشغيل المركز ١٠٠,٠٠٠ ل.س. المطلوب: ما هي التكاليف التي تحملتها شركة الشامل للوفاء بالعقد.

#### الحل:

يتم الاعتراف بالعمولة المتعلقة بالحصول على العقد كأصل. كما يتم رسمة تكاليف خدمات التصميم، والمعدات، وبما أن البرنامج التكنولوجي مستقل عن العقد، فإن اهلاك هذا البرنامج لا يكون مرتبطا بشروط العقد. ويتم تسجيل تكاليف الاختبار كمصروفات عند تكبدها لأنها غير قابلة للاسترداد.

#### ٤-٦-٢: الإفصاح:

تم تصميم متطلبات الإفصاح عن الاعتراف بالإيراد لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لفهم طبيعة، قيمة، توقيت، ودرجة عدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية الناتجة عن العقود مع العملاء. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تقدم المنشآت مجموعة من الإفصاحات على النحو التالي:

نوع الإفصاح	المتطلبات
تصنيف الإيراد <i>Disaggregation of revenue</i>	تصنيف الإيراد من العقود مع العملاء إلى أنواع تصف كيفية تأثر طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية.

<p>الأرصدة الافتتاحية والختامية لأصول والتزامات العقد، إذا لم يتم عرضها أو الإفصاح عنها بشكل منفصل. يجب على المنشأة أن تقدم توضيحاً للتغيرات المهمة في أرصدة أصل والتزام العقد خلال الفترة المالية. ويجب أن يتضمن التوضيح المعلومات النوعية و الكمية.</p> <p>الإفصاح عن معلومات عن التزامات الأداء في العقود مع العملاء: متى تفي المنشأة عادة بالتزاماتها بالأداء، شروط السداد، طبيعة السلع أو الخدمات التي تعهدت المنشأة بتحويلها، الالتزامات مقابل المرتجع، أنواع الضمانات والالتزامات ذات العلاقة. الإفصاح عن مبلغ الإيراد المعترف به في الفترة الحالية والمتعلق بالتزامات أداء تم الوفاء بها في فترة سابقة (التغيرات في قيمة المعاملة).</p>	<p>تسوية أرصدة العقود <i>Reconciliation of contract balances</i></p>
<p>مجموع مبلغ المعاملة المخصص للالتزامات الأداء التي لم يتم الوفاء بها [أو لم يتم الوفاء بها جزئياً] في نهاية الفترة المالية، وتوضيح متى تتوقع المنشأة أن تثبت هذا المبلغ على أنه إيراد.</p>	<p>التزامات الأداء <i>Remaining المتبقية performance obligations</i></p>
<p>الإفصاح عن الأرصدة الختامية للتكاليف المرسمة للحصول على العقد والوفاء به ومبلغ الاستهلاك في الفترة المالية، الإفصاح عن الطريقة المستخدمة للاستهلاك لكل فترة مالية.</p>	<p>تكاليف الحصول على العقود والوفاء به <i>Costs to obtain or fulfill contracts</i></p>
<p>تتضمن هذه الإفصاحات الآراء الشخصية والتغيرات في هذه الآراء أو التي تؤثر على تحديد قيمة المعاملة وتخصيص قيمة المعاملة وتحديد توقيت الإيراد.</p>	<p>إفصاحات نوعية أخرى <i>Other qualitative disclosures</i></p>

## المراجع المستخدمة في الفصل:

١. علي، سمية وآخرون، ٢٠١٨، "المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)"، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٢. مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٧، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

3. Donald, Kieso., Jerry, Weygant, and Terry, Warfield, 2018, "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John Wiley & Sons, Singapore

## (١) أسئلة صح / خطأ True/False:

السؤال	صح	خطأ
١. يؤدي الاعتراف بالإيراد إلى جذب اهتمام المستثمرين	✓	
٢. تعد الإيرادات أحد المقاييس المهمة للأداء المالي	✓	
٣. يعتمد معيار الإيراد على مدخل الأصول فقط للاعتراف بالإيراد		✓
٤. يعتبر تحديد سعر المعاملة أحد الخطوات للاعتراف بالإيراد	✓	
٥. لا يمكن أن تدخل المنشأة في إتفاقيات إعادة شراء	✓	
٦. يقصد بأصل العقد هو حق المنشأة في مبلغ مقابل سلع أو خدمات تم تحويلها إلى العميل	✓	

## ٢) أسئلة خيارات متعددة: Multiple Choices:

(١-٢):

١ - العقد هو ...

- A. يجب أن يكون خطياً ليكون عقداً قابلاً للإنفاذ.  
B. هو اتفاق يخلق حقوقاً والتزامات قابلة للإنفاذ.  
C. ٤,٠٠٠ يكون قابل للتنفيذ إذا كان كل طرف قادر على إنفاذه.  
D. لا يحتاج إلى أن يكون مادة تجارية

٢ - الخطوة الأولى في عملية الاعتراف بالإيراد:

- A. تخصيص قيمة  
B. تحديد قيمة المعاملة  
C. تحديد العقد مع العملاء  
D. تحديد التزامات الأداء

(٢-٢):

في ٢٠١٩/٠١/٠١ تبيع إحدى الشركات برادات بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س بضمن عادي (ممثّل بإجراء كافة الإصلاحات من قبل الشركة المصنعة لمدة سنتين)، إضافة إلى ضمان إضافي قيمته ٣٠٠,٠٠٠ ل.س مدته أربع سنوات إضافية .

١ - المبلغ الذ استلمته الشركة في ٢٠١٩/٠١/٠١ يبلغ:

- A. ٣,٠٠٠,٠٠٠ .B. ٣,٣٠٠,٠٠٠ .C. ٣٠٠,٠٠٠ .D. غير ذلك

٢ - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق أعلاه، فإن مبلغ الإيراد الذي يتم الاعتراف به في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ:

- A. ٣,٠٠٠,٠٠٠ .B. ٣,٣٠٠,٠٠٠ .C. ٣٠٠,٠٠٠ .D. غير ذلك

٣ - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق أعلاه، فإن مبلغ الإيراد الذي يتم الاعتراف به في ٢٠٢١/١٢/٣١ يبلغ:

- A. ٥٠,٠٠٠ .B. ٣,٠٠٠,٠٠٠ .C. ٣٠٠,٠٠٠ .D. غير ذلك

## ٣) تمارين Exercises:

(١-٣):

في ٢٠١٩/٠٢/٠١ أبرمت شركة الشرق عقداً لنقل منتج إلى شركة الغرب في ٢٠١٩/٠٦/٣٠. وقد تم تنظيم العقد بحيث تدفع شركة الغرب سعر العقد بالكامل وهو ٨٠٠,٠٠٠ ل.س في ٢٠١٩/٠٧/٣١. علماً أن تكلفة البضائع المنقولة ٣٠٠,٠٠٠ ل.س. تقوم الشرق بتسليم المنتج



إلى الغرب في ٢٠١٩/٠٦/٣٠. ويمكن لأي من الطرفين إنهاء العقد من جانب واحد دون تعويض.  
والمطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفاتر شركة الأجنحة فيما يتعلق بهذا العقد في عام ٢٠١٩؟

(٢-٣):

شركة السهول تمتلك خبرة في صناعة المعدات المستخدمة في البناء والتشييد. تقوم الشركة بإنتاج العديد من المنتجات اللازمة للبناء. وتتراوح أسعار بيع المنتجات من ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س إلى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.س وتتعد بالتكريب والتدريب عليه. لا تنطوي عملية التركيب على تغييرات في مميزات الجهاز ولا تتطلب معلومات خاصة بالمعدات من أجل أداء المعدات. ولدى شركة السهول الترتيب التالي مع شركة الجبل.

١. تشتري شركة الجبل معدات من شركة السهول بسعر ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س تكلفتها ٨,٠٠٠,٠٠٠ ل.س وتقوم شركة السهول بالتركيب، وتتقاضى نفس سعر المعدات بغض النظر عما إذا كان يتم تركيبها أم لا. وتقدر القيمة العادلة لخدمة التركيب بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ل.س.

٢. تقدر القيمة العادلة للدورات التدريبية على المعدات بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ل.س، ويمكن للمنشآت الأخرى إجراء هذه الخدمات التدريبية.

٣. تلتزم شركة الجبل بدفع مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س لشركة السهول عند تسليم وتركيب المعدات.

٤. تسلم شركة السهول المعدات في ٢٠١٩/٠٩/٠١، ويستكمل تركيب المعدات في ٢٠١٩/١١/٠١، ويبدأ التدريب بمجرد اكتمال التركيب ويستمر لمدة سنة ويبلغ العمر الإنتاجي للمعدات ١٠ سنوات.

المطلوب:

١. ماهي التزامات الأداء لأغراض المحاسبة عن بيع المعدات؟

٢. إذا كان هناك أكثر من التزام أداء، كيف يتم تخصيص ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س لمختلف المكونات؟

(٣-٣):

في ٢٠١٩/٠١/٠١، باعت شركة (X) ٢٠٠ مروحة هوائية إلى شركة (Y)، بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ل.س لكل مروحة. وتتبع الشركة سياسة إعادة كل المرواح غير المستخدمة خلال ٣٠ يوم من تاريخ الشراء. ولتحديد قيمة المعاملة، تقرر الشركة أن المدخل الأكثر ملائمة لتحديد قيمة المعاملة هو المبلغ الأكثر ترجيحاً، فإذا علمت أن تكلفة كل مروحة ٥٠,٠٠٠ ل.س، وأن شركة (X) تتوقع ما يلي:

١. سيتم إرجاع 50 مروحة.

٢. تكلفة استعادة المنتجات ستكون غير مادية.

٣. من المتوقع إعادة بيع المنتجات المرتجعة مرة أخرى بربح.

- في ٢٠١٩/٠١/٢٥، أعادت شركة (Y) ٣٠ مروحة بسبب خطأ في اللون.

- في ٢٠١٩/٠١/٣١، تعد شركة (X) بياناتها المالية وتتوقع أن يتم إرجاع ٢٠ مروحة فقط.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفاتر شركة (X).

## الفصل الخامس: حقوق حملة الأسهم

### ٥ - ١ : طبيعة حقوق حملة الأسهم The nature of Stockholders equity:

تعرف حقوق حملة الأسهم (حقوق الملكية في المنشآت المساهمة أو ما يعرف برأس مال المنشآت المساهمة) وفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض التقارير المالية، بأنها الحقوق المتبقية من موجودات المنشأة بعد استبعاد كافة التزاماتها. ولذلك نجد أنه في كل منشأة يوجد فئة واحدة من الأسهم تمثل مصلحة الملكية الأساسية. هذه الفئة من الأسهم تسمى بالأسهم العادية. وهي تمثل مصلحة المنشأة المتبقية التي تتحمل مخاطر الخسارة النهائية وتتلقى فوائد الأرباح، ولكل سهم حقوق وامتيازات معينة، حيث يتم فقط تقييد هذه الحقوق والامتيازات عن طريق عقد خاص تبرمه المنشأة مع حملة الأسهم. وعادة ما يسعى حملة الأسهم للسيطرة على إدارة المنشأة، من أجل محاولة تعظيم الأرباح في حال ثبت نجاح عمل المنشأة. ومن جهة أخرى، قد يسعى هؤلاء المساهمين إلى توسيع نطاق الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، فيبتم إصدار فئتين أو أكثر من الأسهم، ولكل منها حقوق أو امتيازات مختلفة. هذا الأمر دفع هؤلاء المستثمرين الجدد إلى الاعتماد بشكل كبير على المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في التقارير المالية، باعتبارها تلعب دوراً مهماً في إمدادهم بكافة المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى اعتبار أن حائزي حقوق الملكية هم الأكثر استخداماً للمعلومات المحاسبية، ويظهر هذا الأمر جلياً من خلال أسعار الأسهم باعتبارها تعبر بشكل كافي عن استخدام مستثمري حقوق الملكية للمعلومات المحاسبية لاسيما أثناء عملياتهم في تقييم حقوق الملكية. وبناءً عليه، تعتبر دراسة وفهم حقوق الملكية ضرورة ملحة في أدبيات المحاسبة.

ولذلك وضمن قائمة المركز المالي، يتم عرض حقوق الملكية وفق التصنيفات الرئيسية التالية:

١. رأس المال الأسهم *Share capital*.
٢. رأس المال الإضافي المدفوع *Additional-in capital*.
٣. الأرباح المحتجزة *Retained earnings*.
٤. الدخل الشامل الآخر المتراكم *Accumulated other comprehensive income*.
٥. أسهم الخزينة *Treasury shares*.
٦. حقوق غير مسيطرة (حقوق الأقلية) *Non-controlling interest (minority interest)*.

يشكل التصنيفان الأوليان - رأس مال الأسهم و- رأس المال الإضافي المدفوع - رأس المال المقدم من قبل حملة الأسهم (رأس المال المدفوع). أما الأرباح المحتجزة، فتشكل رأس المال المكتسب من قبل المنشأة. ويمثل رأس المال المقدم من قبل حملة الأسهم (رأس المال المدفوع) إجمالي المبلغ المدفوع من قبل حملة الأسهم من أجل استخدامه في نشاط المنشأة الرئيسي. لذلك فإن رأس المال المدفوع هذا يتضمن:

- القيمة الاسمية لجميع الأسهم المتداولة
- زائد رأس المال المدفوع الإضافي (العلاوات)
- ناقص الخصم إذا كان مسموحاً للمنشأة أن تصدر أسهمها بخصم.

أما رأس المال المكتسب فيمثل ذلك الجزء من أموال المنشأة التي خلقتها داخلياً من خلال العمليات المربحة. فهو يتكون من كافه الدخل غير الموزعة التي تبقى ليعاد استثمارها في المنشأة.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن حقوق حملة الأسهم هي تمثل الفرق بين أصول المنشأة والتزاماتها. ذلك يعني أن حقوق المالكين (حملة الأسهم) في المنشأة تمثل صافي الاسهامات المتراكمة من المساهمين (من المساهمين الأغلبية والأقلية) بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة والدخل الشامل الآخر المتراكم حسب مفهوم الحقوق المتبقية. وليس هناك وجود لحقوق حملة الأسهم بشكل منفصل عن أصول المنشأة والتزاماتها، وبالتالي يمكن اعتبار أن حقوق حملة الأسهم تساوي صافي أصول المنشأة. وهكذا فإن حقوق حملة الأسهم لا تشكل مطالب في أصول محددة بعينها، إنها تمثل مطالب في جزء من إجمالي أصول المنشأة. إن مبلغ حقوق الملكية ليس ثابتاً أو محدداً، إنه يعتمد على ربحية المنشأة. يزداد مبلغ حقوق الملكية عندما تكون المنشأة رابحة. أما إذا كانت خاسرة، فإن مبلغ حقوق الملكية ينخفض، أو ربما يتلاشى.

## ٥ - ٢: إصدار الأسهم *Issuance of stock*:

عند إصدار الأسهم على المنشآت أن تتبع الخطوات التالية:

١. الحصول على موافقة الجهة المختصة بالسماح بتكوين المنشأة وإصدار الأسهم (في سورية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - دائرة المنشآت، وهيئة الأوراق المالية).
٢. بعدها تعرض المنشأة الأسهم للبيع، وبالتالي تدخل في عقود لبيع الأسهم مع جهات مالية تقوم بعمليات كهذه (غالباً ما تكون بنوكاً أو مؤسسات مالية متخصصة).
٣. بعد الاكتتاب على الأسهم واستلام النقود تقوم المنشأة بإصدار شهادات الأسهم ( في سورية تصدر المنشأة شهادات الأسهم عند التخصص).
- غالباً لا تجري المنشأة أي قيود محاسبية في دفاتها عند استلام المنشأة لموافقة الجهات المختصة على السماح لها بالتكوين وإصدار الأسهم والمشكلات المحاسبية التي تواجه المنشأة عند إصدار الأسهم تتعلق بمايلي:
١. أن تصدر المنشأة أسهمها بالقيمة الاسمية ( في سورية على المنشأة أن تصدر أسهمها بالقيمة الاسمية حتماً، أما عند زيادة رأس المال يمكن عندها أن تصدر الأسهم بقيمة أعلى من القيمة الاسمية).
٢. أن تصدر المنشأة نوعاً أو أكثر من الأسهم مع بعضهم البعض مقابل مبلغ محدد من النقود (*lump sum sales*).
٣. أن تصدر المنشأة أسهمها في عمليات غير نقدية.
٤. معالجته تكاليف إصدار الأسهم.

وفيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعمليات إصدار الأسهم فهي مواضيع مطروقة بشكل موسع في مقرر محاسبة الشركات ولن نعيد ذكرها تفادياً للتكرار. إذ يتم التركيز هنا على القضايا التي تؤثر في حقوق حملة الأسهم.

### ٥ - ٣: الاستحواذ على الأسهم *Reacquisitions of shares*

- غالباً ما تشتري الشركات أسهمها. في الحقيقة، فإن شراء الشركة لأسهمها يتجاوز توزيعات الأرباح كشكل من أشكال التوزيع على حملة الأسهم. يمكن أن تشتري الشركات أسهمها للعديد من الأسباب والتي من أهمها:
١. من أجل أن تقدم توزيعاً للنقدية الزائدة ذات الكفاءة الضريبية العالية لحملة الأسهم. لأن معدلات الضريبة على المكاسب الرأسمالية الآتية من بيع الأسهم أقل من معدلات الضريبة على الدخل العادية بالنسبة إلى العديد من المستثمرين.
  ٢. من أجل أن تزيد من ربحية السهم العائد على حقوق الملكية. حيث إن تخفيض كل من عدد الأسهم المتداولة، وحقوق ملكية الأسهم يعزز أداء العديد من النسب المالية.
  ٣. من أجل أن تقدم أسهماً وفق متطلبات عقود مكافآت العاملين بالأسهم (الخيارات)، أو من أجل أن تواجه متطلبات

الاندماجات المحتملة.

٤. من أجل أن تواجه محاولات السيطرة، أو لتقلل من عدد حملة الأسهم. من خلال تخفيض عدد الأسهم المملوكة من العموم، تمنع إدارة الشركة والمالكين الحاليين من تحقيق سيطرة للأخرين (الخارجيين)، أو تأثير مهم في الشركة. كما يمكن للشركة من أن تستخدم شراءها لأسهمها من أجل التقليل من الخلاف بين حملة الأسهم.

٥. من أجل أن تخلق صانعاً للسوق في سوق الأوراق المالية. لأن شراء أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية يخلق طلباً على أسهمها. يمكن أن يؤدي ذلك إلى استقرار في أسعار الأسهم، أو يمكن أن يؤدي إلى زيادتها.

بعد شراء الشركة لأسهمها، يمكن للشركة إما أن تلغي تلك الأسهم (تخفض رأس المال)، أو أن تحتفظ بهم في خزينتها من أجل إعادة إصدارهم. الأسهم التي لم يتم إلغاؤها، وتم الاحتفاظ بها تسمى أسهم خزينة (*treasury stock*). وأسهم الخزينة : هي أسهم الشركة التي تم إعادة شرائها من قبل الشركة، بعد أن كانت قد صدرت، وتم دفع كامل قيمتها.

لا تعد أسهم الخزينة أصلاً. عندما تشتري الشركة أسهم الخزينة، يحدث انخفاض في كل من الأصول وحقوق الملكية. ليس ملائماً الإشارة ولو بشكل غير مباشر، إلى أنه يمكن للشركة أن تمتلك جزءاً منها. يمكن للشركة أن تبيع أسهم الخزينة للحصول على أموال، إلا أن ذلك لا يجعل من أسهم الخزينة أصلاً من أصول الميزانية. إن شراء الشركة لبعض أسهمها لا يعني حصولها على أصل، إنها تؤدي إلى تخفيض الأصول.

إن امتلاك أسهم الخزينة لا يعطي الشركة الحق بالتصويت، أو أن تمارس حق الأفضلية في الاكتتاب باعتبارها حاملاً للأسهم، أو للحصول على توزيعات الأرباح نقداً، أو للحصول على أصول عند تصفية الشركة. بالجوهري فإن أسهم الخزينة مماثلة لأسهم رأس المال غير المصدرة. وهكذا لا نجد أحداً يرى ضرورة تصنيف الأسهم غير المصدرة باعتبارها أصلاً في ميزانية الشركة.

من أهم المشكلات المتعلقة بأسهم الخزينة هي:

١. شراء أسهم الخزينة *Purchase of Treasury Shares*: هناك أسلوبان شائعان يستخدمان عند المعالجة المحاسبية لأسهم الخزينة. أ- أسلوب التكلفة ب- أسلوب القيمة الاسمية، أو القيمة المحدودة.

٢. بيع أسهم الخزينة ( إعادة إصدار السهم ) *Sale of Treasury Shares* :

أ) بيع أسهم الخزينة بأعلى من التكلفة *Sale of Treasury Shares above Cost*.

ب) بيع أسهم الخزينة بأقل من التكلفة *Sale of Treasury Shares below Cost*.

٣. إلغاء أسهم الخزينة : يؤدي هذا الأسلوب إلى إلغاء أسهم الخزينة من أسهم الشركة، وبالتالي تخفيض عدد أسهم الشركة المصدرة.

مثال (٥ - ١):

في ٢٠١٨/٠١/٠١ أصدرت إحدى المنشآت ١٠٠,٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وتم بيع الأسهم بمبلغ ١١٠ ل.س. وفي نهاية العام احتفظت بأرباح قدرها ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.  
المطلوب: كيف يتم الإفصاح عن حقوق الملكية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

الحل:

يظهر قسم حقوق الملكية كمايلي:

١٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال - أسهم عادية [١٠٠,٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س.]
١,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال الإضافي [١٠٠,٠٠٠ سهم × ١٠ ل.س.]
٣,٠٠٠,٠٠٠	أرباح محتجزة
١٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	إجمالي حقوق الملكية

مثال (٥ - ٢):

بالعودة إلى بيانات المثال السابق، وبفرض أنه في ٢٠١٩/٠١/١٠ استحوذت الشركة على ١٠,٠٠٠ سهم من أسهمها بسعر ١٢٠ ل.س.

المطلوب:

١. إثبات القيود المحاسبية اللازمة.
٢. الإفصاح عن قسم حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الحل:

في ٢٠١٩/٠١/١٠ يتم تسجيل القيد التالي:

٢٠١٩/٠١/١٠		
من ح/ أسهم خزينة		١,٢٠٠,٠٠٠
إلى ح/ النقدية	١,٢٠٠,٠٠٠	
إثبات شراء الشركة لـ ١٠,٠٠٠ سهم بسعر ١٢٠ ل.س		

في ٢٠١٩/١٢/٣١ يكون الأثر في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

١٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال - أسهم عادية [١٠٠,٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س.]
١,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال الإضافي [١٠٠,٠٠٠ سهم × ١٠ ل.س.]
٣,٠٠٠,٠٠٠	أرباح محتجزة
(١,٢٠٠,٠٠٠)	<b>يطرح: أسهم خزينة [١٠,٠٠٠ سهم × ١٢٠ ل.س.]</b>
١٢,٨٠٠,٠٠٠ ل.س.	إجمالي حقوق الملكية

نلاحظ أن الفرق ما بين عدد الأسهم المصدرة (١٠٠,٠٠٠) سهم وعدد أسهم الخزينة (١٠,٠٠٠) سهم هو عبارة عن (٩٠,٠٠٠) سهم وهو يمثل عدد الأسهم القائمة.

**مثال (٥ - ٣) بيع أسهم الخزينة بأعلى من التكلفة:**

بالعودة إلى بيانات المثال السابق، وبفرض أن الشركة قررت في ٢٠١٩/٠٣/٠١ بيع ١,٠٠٠ سهم من أسهم الخزينة بسعر ١٣٠ ل.س.

المطلوب:

١. إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

٢. الإفصاح عن قسم حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

**الحل:**

في ٢٠١٩/٠٣/٠١ يتم تسجيل القيد التالي:

٢٠١٩/٠٣/٠١		
من ح/ النقدية (١٣٠ × ١٠,٠٠٠)		١٣٠,٠٠٠
إلى المذكورين		
ح/ أسهم الخزينة (١٠,٠٠٠ سهم × ١٢٠ ل.س.)	١٢٠,٠٠٠	
ح/ علاوة إصدار - أسهم خزينة (١٠,٠٠٠ سهم × ١٠ ل.س.)	١٠,٠٠٠	
إثبات بيع الشركة لـ ١,٠٠٠ سهم بسعر ١٣٠ ل.س.		

والسؤال المطروح هنا: لماذا لم تعالج الشركة الزيادة في سعر مبيع أسهم الخزينة على أنها مكاسب بيع؟

الجواب: يوجد سببان لعدم معالجة الشركة مبلغ ١٠,٠٠٠ كمكاسب بيع أسهم الخزينة:

(١) تحدثت المكاسب في المبيعات عند بيع الأصول، وقلنا أن أسهم الخزينة ليست من الأصول.

(٢) لا يجب الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من معاملات الأسهم مع مساهميها. وبالتالي، يجب ألا تضمن الشركة علاوة الإصدار الناشئة عن بيع أسهم الخزينة في قياس صافي الدخل. بل يجب أن تسجل علاوة الأسهم من أسهم الخزينة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.

**مثال (٥ - ٤) بيع أسهم الخزينة بأقل من التكلفة:**

بالعودة إلى بيانات المثال (٥-٢)، وبفرض أن الشركة قررت في ٢٠١٩/٠٣/١٠ بيع ١,٠٠٠ سهم إضافية من أسهم الخزينة بسعر ١١٥ ل.س.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

**الحل:**

في ٢٠١٩/٠٣/٠١ يتم تسجيل القيد التالي:

٢٠١٩/٠٣/١٠		
من المذكورين		
ح/ النقدية (١,٠٠٠ × ١١٥ ل.س)		١١٥,٠٠٠
ح/ علاوة إصدار - أسهم خزينة (١,٠٠٠ سهم × ٥)		٥,٠٠٠
ح/ أسهم الخزينة (١,٠٠٠ سهم × ١٢٠ ل.س)	١٢٠,٠٠٠	
إثبات بيع الشركة لـ ١,٠٠٠ سهم بسعر ١١٥ ل.س		

نلاحظ أنه تم استخدام علاوة إصدار الأسهم - الخزينة للفرق بين التكلفة وسعر إعادة بيع الأسهم.

ونلاحظ أن رصيد حساب علاوة الإصدار وفق المثاليين عبارة عن رصيد دائن بمبلغ ٥,٠٠٠ ل.س. هو عبارة عن الفرق ما بين [١٠,٠٠٠ - ٥,٠٠٠].

**مثال (٥ - ٥) بيع أسهم الخزينة بأقل من التكلفة:**

بالعودة إلى بيانات المثال (٥-٢)، وبفرض أن الشركة قررت في ٢٠١٩/٠٤/٠١ بيع ١,٠٠٠ سهم إضافية من أسهم الخزينة بسعر ١١٠ ل.س.



المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

**الحل:**

في ٢٠١٩/٠٣/٠١ يتم تسجيل القيد التالي:

٢٠١٩/٠٣/١٠		
من المذكورين		
د/ النقدية (١,٠٠٠ × ١١٠ ل.س)		١١٠,٠٠٠
د/ علاوة إصدار - أسهم خزينة		٥,٠٠٠
د/ أرباح محتجزة		٥,٠٠٠
د/ أسهم الخزينة (١,٠٠٠ سهم × ١٢٠ ل.س)	١٢٠,٠٠٠	
إثبات بيع الشركة لـ ١,٠٠٠ سهم بسعر ١١٥ ل.س		

تم تسوية رصيد علاوة الإصدار عن الفترة السابقة، وإفقال ما تبقى من الفرق في انخفاض السعر في حساب الأرباح المحتجزة.

#### ٥ - ٤: سياسة توزيع الأرباح dividend policy:

يمكن أن تكون دفعات الأرباح مؤشراً مهماً بالنسبة إلى السوق المالي. حيث إن الشركات التي تركز على النمو تعيد استثمار الأرباح في أعمالها المختلفة. من ناحية أخرى فإن مدفوعات الأرباح النقدية تقدم دليلاً على أن جزءاً من أرباح الشركة هي أرباح حقيقية.

إن تحديد المبلغ المناسب للتوزيع من الأرباح يعدّ قراراً إدارياً صعباً. لا ترغب الشركات التي توزع أرباحاً في أن تلغي أو حتى تخفض توزيع الأرباح، لأنها تخشى أن ينظر إليها بشكل سلبي من قبل سوق الأوراق المالية. لذلك فإن الشركات التي توزع أرباحاً سوف تبذل قصارى جهدها للاستمرار في ذلك. بالإضافة إلى أن نوع حملة الأسهم (خاضعين للضريبة أو غير خاضعين، مستثمرين أفراداً أو مستثمرين في هيئة شركات) له دور كبير في تحديد سياسة توزيع الأرباح. على سبيل المثال، المنشآت غير الخاضعة للضريبة تفضل التوزيع النقدي للأرباح، وليس على شكل أسهم، لأن مسألة الضريبة أو الإعفاءات التي تتمتع بها الأرباح الرأس مالية ليست ذات أهمية بالنسبة لهم. لا توزع الشركات عادة كامل الأرباح المحتجزة المتوفرة لديها وذلك للأسباب التالية:

١. تستلزم اتفاقيات القروض مع بعض الدائنين الاحتفاظ بكامل، أو بجزء من الأرباح، على شكل أصول، لإنشاء حماية إضافية للدائنين في مواجهة خسارة محتملة.
٢. تتطلب بعض القوانين أن تحتفظ الشركة بإيرادات معادلة لتكلفة أسهم الخزينة المشتراة حتى تتمكن من الإعلان عن توزيع أرباح.
٣. الرغبة في الاحتفاظ بأصول كان يمكن أن توزع أرباحاً، من أجل تمويل النمو والتوسع. وتسمى هذه الحالة بالتمويل الداخلي، أو إعادة توظيف الإيرادات في المنشأة ثانية.
٤. تعمل الشركات على إدارة الأرباح من عام لآخر من خلال تراكم الأرباح في السنوات الجيدة، واستخدام أرباح متراكمة كهذه أساساً لتوزيع الأرباح في السنوات السيئة.
٥. الرغبة في تكوين أرباح متراكمة تستخدم لمواجهة احتمال الخسارة، أو الأخطاء في حساب الأرباح. إذا رغبت الشركة في الإعلان عن توزيع أرباح، عليها أن تطرح سؤالين أساسيين هما:
  ١. هل يسمح الوضع العام للشركة بتوزيع أرباح من الناحية القانونية؟
  ٢. هل يسمح الوضع العام للشركة بتوزيع أرباح من الناحية الاقتصادية؟

## ٥ - ٥: الوضع المالي وتوزيعات الأرباح Financial condition and dividend distribution:

تولي إدارة الشركات اهتماماً لأمر أكثر من الجوانب القانونية لتوزيع الأرباح، يجب إعطاء أهمية للجوانب الاقتصادية *Economic Conditions* في الشركة، والوضع الأكثر أهمية هو مسألة السيولة في الشركة.

مثال (٥ - ٥):

بفرض أن ميزانية إحدى الشركات أظهرت وضع نقص السيولة كما يلي:

قائمة المركز المالي			
رأس المال	١,٥٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة	٢,٠٠٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	٥٠٠,٠٠٠		
<b>المجموع</b>	<b>٢,٠٠٠,٠٠٠</b>	<b>المجموع</b>	<b>٢,٠٠٠,٠٠٠</b>

يبدو أن رصيد الأرباح المحتجزة في هذه الشركة دائن بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.س، لذلك يمكن من حيث المبدأ أن توزع

الشركة أرباحاً في حدود الأرباح المحتجزة. ولكن لكي توزع أرباحاً نقدية يجب أن تملك أصولاً متداولة على شكل نقدية، إذ أن أصولها عبارة عن أصول ثابتة. وهنا لدى هذه الشركة خيار بأن تتبع من الأصول الثابتة لكي تحقق نقدية وتكون جاهزة لتوزيع الأرباح، أو يمكن أن تقوم الشركة بالاقتراض من أجل ذلك.

أما إذا أظهرت الميزانية أن هناك أصولاً متداولة، فالسؤال يبقى ما إذا كانت الشركة ستحتاج هذه النقدية لأغراض أخرى؟.

### مثال (٥ - ٦):

بفرض أن ميزانية الشركة كانت على الشكل التالي:

قائمة المركز المالي			
رأس المال	١,٥٠٠,٠٠٠	أصول ثابتة	١,٨٠٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	٥٠٠,٠٠٠	نقدية	٥٠٠,٠٠٠
التزامات متداولة	٣٠٠,٠٠٠		
<b>المجموع</b>	<b>٢,٣٠٠,٠٠٠</b>	<b>المجموع</b>	<b>٢,٣٠٠,٠٠٠</b>

إن وجود التزامات متداولة يشير إلى أن جزءاً من النقدية سوف تحتاجه الشركة لمواجهة هذه الديون عند استحقاقها. كما أن هناك حاجات للنقدية يوماً بيوم من أجل الأجور وغيرها من المدفوعات غير الموجودة ضمن الالتزامات التي تتطلب الدفع نقداً. لذلك، قبل أن تعلن الإدارة عن توزيعات الأرباح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الأموال المتوفرة من أجل دفع الأرباح *Availability of funds to pay the dividend*. على الشركة ألا تدفع أرباحاً إلا إذا كان الوضع المالي و المستقبلي للشركة يسمحان بتوزيع الأرباح.

### ٥ - ٥ - ١: أنواع توزيعات الأرباح Types of Dividends:

تستند توزيعات الأرباح في الغالب، إما على الأرباح المتراكمة والمتمثلة في الأرباح المحتجزة، أو على عنصر آخر من عناصر رأس المال الذي هو رأس المال المدفوع الإضافي. توزيعات الأرباح تكون وفق الأنواع التالية:

١. توزيعات أرباح نقدية *Cash dividend*.
٢. توزيعات أرباح عينية *Property dividend*.
٣. توزيعات التصفية *Liquidating dividend*.
٤. توزيعات الأرباح على شكل أسهم المنحة *Share dividend*.

## ٥-١-٥-١: توزيعات أرباح نقدية Cash dividend:

صوت مجلس الإدارة من أجل الإعلان عن توزيع أرباح نقدية. وإذا تمت الموافقة على ذلك أصولاً، يتم الإعلان عن التوزيعات، ذلك يعني خلق التزام على الشركة. قبل دفع الأرباح، يجب إعداد قائمة حديثة بأسماء حملة الأسهم، لذلك يكون هناك فاصل زمني بين تاريخ الإعلان، وتاريخ الدفع، هذا الفاصل هو تاريخ التسجيل. إذا تمت الموافقة على التوزيع في ٠١/٠٥ (تاريخ الإعلان *date of declaration*) يمكن لهيئة المديرين أن تحدد أن تاريخ الاستحقاق (تاريخ الدفع *date of payment*) هو ٠٢/٠١ لجميع حملة الأسهم المسجلين في ٠١/٢٠ (تاريخ التسجيل *date of record*). هذه الفترة بين ٠١/٠٥ و ٠١/٢٠ تعطي وقتاً لأي عملية نقل ملكية أسهم لم تتجز لأن تتجز ولتسجل مع وكيل نقل الملكية، والمدة الزمنية بين ٠١/٢٠ و ٠٢/٠١ تعطي الفرصة لوكيل نقل الملكية، أو لقسم المحاسبة (ذلك يعتمد على من أنجز العمل) لأن يجهز قائمة بأسماء حملة الأسهم في ٠١/٢٠، ولتجهيز ارسال توزيع البريد عبر الإيميل. تمثل عملية الإعلان عن توزيع أرباح الأسهم نقداً التزاماً على المنشأة، وبما أن الدفع مطلوب خلال مدة قصيرة فهي تُعدّ التزاماً متداولاً على المنشأة.

### مثال (٥ - ٧):

أعلنت شركة المحبة المساهمة في ١٠ حزيران عن توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٥٠% قدرها ١٠.٥ مليون من كل سهم من الأسهم البالغة ٣,٦ مليون سهم تستحق الدفع في ١٦ تموز لكل حامل سهم مسجل في ٢٤ حزيران. المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لتوزيع الأرباح.

### الحل:

٢٠١٩/٠٦/١٠		
١,٨٠٠,٠٠٠	من ح/ أرباح محتجزة (أرباح نقدية معلن عنها)	١,٨٠٠,٠٠٠
	ح/ توزيعات أرباح مستحقة الدفع	
تاريخ الإعلان عن الأرباح		
في ٠٦-٢٤ لا يوجد قيود محاسبية (تاريخ التسجيل)		
٢٠١٩/٠٧/١٦		
١,٨٠٠,٠٠٠	من ح/ توزيعات أرباح مستحقة الدفع	١,٨٠٠,٠٠٠
	ح/ النقدية	

## تاريخ سداد الأرباح

يمكن الإعلان عن توزيع الأرباح إما على شكل نسبة مئوية معينة من القيمة الاسمية للسهم أرباحاً عن الأسهم العادية، أو على شكل مبلغ لكل سهم من الأسهم العادية. في الحالة الأولى يتم ضرب النسبة المئوية بالقيمة الاسمية للأسهم المتداولة للوصول إلى إجمالي الأرباح الموزعة. وفي الحالة الثانية يتم ضرب المبلغ المقرر توزيعه عن كل سهم بعدد الأسهم المتداولة. لا بد من الإشارة إلى أنه لا يتم الإعلان عن توزيع أو دفع أرباح عن أسهم الخزينة.

### ٥-١-٢: توزيع الأرباح عيناً Property dividend:

يمكن أن يكون توزيع الأرباح عينياً على شكل بضائع، أو عقارات، أو استثمارات، أو على أي شكل آخر تقرره هيئة المديرين. غالباً ما يكون على شكل توزيع لاستثمارات الشركة في أوراق مالية لشركة أخرى.

إن توزيع الأرباح عينياً يمثل نقلاً غير تبادلي (باتجاه واحد، من الشركة إلى حملة الأسهم أو العكس) بين الشركة ومالكها. وتسجل عملية نقل الملكية هذه (توزيع الأرباح العينية) بالقيمة العادلة لهذه الأصول.

تقاس القيمة العادلة للأصول غير النقدية الموزعة على أساس القيمة المتحققة في عملية بيع إجمالية تمت خلال فترة قريبة من التوزيع. مبلغ كهذا يجب أن يُحدّد استناداً للقيمة المقدرة القابلة للتحقق في عملية نقدية للأصول نفسها، أو لأصول مشابهة، أسعار السوق (البورصة)، من خلال مقيمين مستقلين، أو من خلال غير ذلك من الإثباتات.

عند الإعلان عن التوزيعات العينية، على الشركة أن تثبت قيمة الأصول غير النقدية التي سيتم توزيعها بقيمتها العادلة، وتعترف بأي مكسب أو خسارة آتية من الفرق بين القيمة العادلة للأصول والقيمة المقدرة بتاريخ الإعلان. يمكن عندها تسجيل توزيع الأرباح العينية من خلال جعل حساب الأرباح المحتجزة مديناً، وحساب أرباح عينية مستحقة التوزيع دائماً بمبلغ مساو للقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها. عند توزيع الأرباح العينية (الدفع) يتم جعل حساب أرباح عينية مستحقة مديناً، والحساب الذي يحتوي على الأصول الموزعة دائماً (والمعاد تقويمه بالقيمة العادلة) على سبيل المثال:

### مثال (٥ - ٨):

قررت إحدى الشركات المساهمة نقل بعض استثماراتها في الأوراق المالية السوقية التي تبلغ تكلفتها ٢,٥٠٠,٠٠٠ ل.س من خلال الإعلان عن توزيع أرباح عينية بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٨ التي تستحق التوزيع في ٣٠/١/٢٠١٩ لحملة الأسهم

المسجلين في ٢٠١٩/١/١٥. بتاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لتوزيع الأرباح.

الحل:

٢٠١٨/١٢/٢٨		
١,٥٠٠,٠٠٠	من ح/ استثمارات الأسهم إلى ح/ مكاسب أو خسائر غير محققة - دخل	١,٥٠٠,٠٠٠
إثبات الزيادة في الاستثمارات حسب القيمة العادلة		
٢٠١٨/١٢/٢٨		
٤,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ أرباح محتجزة إلى ح/ أرباح مستحقة التوزيع عيناً	٤,٠٠٠,٠٠٠
الإعلان عن توزيع أرباح أسهم عينية		

في تاريخ التوزيع:

٢٠١٩/٠١/٣٠		
٤,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ أرباح مستحقة التوزيع عيناً إلى ح/ استثمارات الأسهم	٤,٠٠٠,٠٠٠
توزيع أرباح الأسهم المستحقة التوزيع عيناً		

٥-١-٣: توزيعات أرباح الأسهم من رأس المال المدفوع، أو ما يسمى توزيعات التصفية **Liquidating dividends**:

تستخدم بعض الشركات رأس المال المدفوع أساساً من أجل توزيع أرباح الأسهم. إلا أن عدم الإفصاح المناسب عن هذه الحقيقة، يجعل بعض حملة الأسهم يعتقدون أن الشركة تعمل بربح. وبالنتيجة يمكن أن يؤدي ذلك إلى بيع أسهم إضافية بسعر أعلى من السعر المضمون لها. بتعبير آخر، إن أي توزيع للأرباح لا يستند على الإيرادات يعد تخفيضاً لرأس مال الشركة المدفوع، وبالتالي فهو توزيع تصفية. يمكن تجنب هذا النوع من التضليل المقصود، أو غير المقصود، من خلال إرفاق قائمة تبين مصدر كل توزيع من توزيعات الأرباح، مع شك بمبلغ الأرباح الموزعة. إن قانونية دفع أرباح تصفية كهذه يعتمد على مصدر رأس المال المدفوع وقوانين الشركات في الدولة. عموماً يمكن للشركات التي تعمل في

المناجم والمقالع أن توزع أرباح أسهم متساوية لإجمالي الدخل المتراكم والاستنفاد. يعدّ جزء الأرباح الموزع الزائد عن الدخل المتراكم على أنه إعادة لجزء من استثمارات حملة الأسهم (استهلاك لرأس المال).

### مثال (٥ - ٩):

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيع أرباح أسهم لحملة أسهمها العادية قدرها ٢,٤٠٠,٠٠٠ ل.س. إن إعلان توزيع الأرباح النقدية أشار إلى أن ١,٨٠٠,٠٠٠ ل.س يجب أن تُعدّ على أنها توزيع من أرباح الشركة، والباقي يُعدّ من رأس المال المدفوع.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لتوزيع الأرباح.

### الحل:

xxxx/xx/xx		
من المذكورين		
د/ أرباح محتجزة		١,٨٠٠,٠٠٠
د/ علاوة إصدار - أسهم عادية		٦٠٠,٠٠٠
د/ أرباح مستحقة التوزيع	٢,٤٠٠,٠٠٠	
الإعلان عن توزيع أرباح		
بتاريخ الدفع		
من د/ أرباح مستحقة التوزيع		٢,٤٠٠,٠٠٠
إلى د/ النقدية	٢,٤٠٠,٠٠٠	
دفع الأرباح المستحقة التوزيع		

في بعض الأحيان، يمكن أن تقرر الإدارة وقف عمل الشركة، وتعلن عن توزيعات تصفية. في هذه الحالات، يمكن أن تأخذ التصفية عدداً من السنوات لتحقيق بيعاً عادلاً للأصول، وكل دفعة من توزيعات التصفية هذه تؤدي إلى تخفيض رأس المال المدفوع.

## ٥-١-٤: توزيعات أرباح الأسهم على شكل أسهم منحة: Stock dividends:

إذا أرادت الشركة رسملة جزء من إيراداتها (إعادة تصنيف المبالغ من رأس مال مكتسب إلى رأس مال مدفوع) يمكنها أن تصدر أسهم منحة. في هذه الحالة لا توزع الشركة أي أصل.

ليس لأسهم المنحة من أثر في حجم حقوق ملكية حملة الأسهم، أو على صافي أصولها. إنما تؤدي إلى تخفيض الأرباح المحتجزة، وزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ متساو. تصبح القيمة الدفترية لكل سهم من الأسهم المماثلة أقل بعد توزيع أسهم المنحة مباشرة، يحصل هذا الانخفاض لأن عدد الأسهم المتداولة يكون قد ازداد دون زيادة في إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم. كما أن أسهم المنحة لا تؤثر في نسبة ملكية السهم في الشركة، على سبيل المثال، حامل أسهم يملك ١,٠٠٠ سهم في شركة مساهمة عدد أسهمها المتداولة ١٠٠,٠٠٠ سهم، إنه يملك ١% من الأسهم المتداولة. إذا أصدرت الشركة ١٠% أسهم منحة، يبقى حامل الأسهم هذا مالكا لـ ١% من الأسهم المتداولة - ١,١٠٠ سهم من أصل ١١٠,٠٠٠ سهم متداول. لذلك، تعدّ أسهم المنحة إصداراً من قبل الشركة لأسهم من أسهمها لحملة أسهمها بشكل تناسبي (على أساس النسبة و التناسب) من دون حصولها على أي مقابل، عند تسجيل توزيعات الأرباح بأسهم منحة يرى البعض أن على الشركة نقل الأسهم بقيمتها الاسمية بوصفها توزيعات من الأرباح المحتجزة إلى رأس مال الأسهم.

يمكن للشركة أن تعلن عن توزيع أرباح من خلال إصدار أسهم منحة، وذلك لعدة أسباب:

١- يمكن أن تكون الأرباح المحتجزة قد أصبحت كبيرة بالنسبة لحقوق حملة الأسهم، وهكذا يمكن للشركة أن ترغب في رأس مال دائم أكبر.

٢- يمكن أن يكون السعر السوقي لأسهم الشركة قد زاد بشكل جوهري عن مستوى التبادل التجاري المرغوب (أو القيمة الدفترية للسهم). لذلك، فإن أسهم المنحة تخفض عموماً القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم العادية للشركة من خلال زيادة عدد أسهم الشركة المعروضة للتداول.

٣- يمكن أن ترغب هيئة مديري الشركة في زيادة عدد حملة أسهم الشركة (الذين يمكن أن يشتروا منتجاتها) وبالنسبة لزيادة عددهم من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة. كما أن بعض حملة الأسهم يحصلون على أسهم منحة من أجل بيعها إلى آخرين.

٤- يمكن أن تعوض توزيعات أسهم المنحة رغبات حملة الأسهم العادية بتوزيع أرباح نقدية حيث قد لا يكون هناك نقدية كافية من أجل دفع الأرباح نقداً.

إن نسبة الأسهم المصدرة تحدد ما إذا كانت أسهم المنحة هي أسهم قليلة، أو أسهم منحة كبيرة. تستخدم الشركات



معالجات محاسبية مختلفة لكل صنف من أصناف أسهم المنحة. قبل التوسع في توزيعات الأرباح على شكل أسهم منحة وأثرها على تركيبة حقوق الملكية في الميزانية، من الضروري التعرف على طبيعة حقوق الملكية في الميزانية وكيفية حساب القيمة الدفترية للسهم.

#### مثال (٥ - ١٠):

في ٢٠١٩/٠١/٠١ تأسست إحدى الشركات المساهمة برأس مال مكون من ٦,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١,٠٠٠ ل.س، مصدر ومتداول منها ٥,٠٠٠ سهم علماً أنه تم بيع السهم بمبلغ ١,٢٠٠ ل.س.

بناء عليه يكون قسم حقوق الملكية في الميزانية كما يلي:

ل.س	البيان
٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس مال مصرح به ٦,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ١,٠٠٠ ل.س. مصدر منها للتداول ٥,٠٠٠ سهم
١,٠٠٠,٠٠٠	رأس مال مدفوع إضافي ٥,٠٠٠ سهم $\times$ ٢٠٠ ل.س
٦,٠٠٠,٠٠٠	<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
١,٢٠٠	القيمة الدفترية للسهم = $٦,٠٠٠,٠٠٠ \div ٥,٠٠٠$ سهم

بالتالي:

١ - يبلغ إجمالي حقوق الملكية ٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.س،

٢ - تبلغ القيمة الدفترية للسهم:

$$\frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المتداولة}} = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

$$\frac{6,000,000}{5,000 \text{ سهم}} =$$

$$1,200 \text{ ل.س} =$$

وبفرض أنه في ٢٠١٩/١٢/٣١ كان قسم حقوق الملكية في الميزانية كما يلي:

ل.س	البيان
٠٠٠,٠٠٠,٥	رأس مال مصرح به ٠٠٠,٦ سهم عادي قيمة السهم الاسمية
٠٠٠,٠٠٠,١	٠٠٠,٥ ل.س. مصدر منها للتداول ٠٠٠,٥ سهم
٠٠٠,٠٠٠,١	رأس مال مدفوع إضافي ٠٠٠,٥ سهم × ٢٠٠ ل.س
٠٠٠,٥٠٠	أرباح محتجزة
٠٠٠,٥٠٠,٦	إجمالي حقوق الملكية
٣٠٠,١	القيمة الدفترية للسهم = ٠٠٠,٥٠٠,٦ ÷ ٠٠٠,٥ سهم

بالتالي:

١ - يبلغ إجمالي حقوق الملكية ٠٠٠,٥٠٠,٦ ل.س.

٢ - تبلغ القيمة الدفترية للسهم:

$$\frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المتداولة}} = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

$$\frac{6,500,000}{5,000 \text{ سهم}} =$$

$$1,300 \text{ ل.س} =$$

مثال (٥ - ١١):

بفرض أن حقوق الملكية لدى إحدى الشركات كان في ٢٠١٩/١٢/٣١ كما يلي:

ل.س.	البيان
٢,٥٠٠,٠٠٠	رأس مال مصرح به ٧٥٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ٥٠٠ ل.س. مصدر منها للتداول ٥,٠٠٠ سهم
٢,٠٠٠,٠٠٠	أرباح محتجزة
٤,٥٠٠,٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية
٩٠٠	القيمة الدفترية للسهم = $٤,٥٠٠,٠٠٠ \div ٥,٠٠٠$ سهم

بافتراض أن السعر السوقي للسهم في نفس التاريخ يبلغ ٥٠٠ ل.س. وقامت الشركة بإجراء توزيعات أسهم منحة بعدد ١,٠٠٠ سهم.

المطلوب:

١. تسجيل القيود المحاسبية اللازمة.

٢. بيان الأثر في قائمة حقوق الملكية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الحل:

قيمة توزيعات أسهم المنحة = ١,٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س. = ٥٠٠,٠٠٠ ل.س.  
بتاريخ الإعلان عن توزيعات الأرباح على شكل أسهم منحة:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٥٠٠,٠٠٠	من د/ الأرباح المحتجزة	
٥٠٠,٠٠٠	إلى د/ أسهم المنحة مستحقة التوزيع	
الإعلان عن توزيع ١,٠٠٠ سهم منحة		

بتاريخ التوزيع:

٢٠١٩/١٢/٣١		
٥٠٠,٠٠٠	من د/ أسهم المنحة مستحقة التوزيع	
٥٠٠,٠٠٠	إلى د/ رأس المال - أسهم عادية	
إصدار ٢٠ % أسهم منحة كتوزيعات أرباح (١,٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س.)		

## بالتالي:

١. أدى ذلك إلى زيادة رأس المال المدفوع بمقدار ١,٠٠٠ سهم. ويصبح عدد الأسهم بعد إصدار أسهم المنحة ٦,٠٠٠ سهم.

يصبح رأس المال المدفوع ٦,٠٠٠ سهم  $\times$  ٥٠٠ ل.س = ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.

٢. تخفيض الأرباح المحتجزة بنفس المبلغ أي بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.س لتصبح ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س.

٣. عدم التأثير على إجمال قيمة حقوق الملكية وتخفيض القيمة الدفترية للسهم كما يلي:

البيان	ل.س
رأس مال مصرح به ٧,٥٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ٥٠٠ ل.س. مصدر منها للتداول ٦,٠٠٠ سهم	٣,٠٠٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	١,٥٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	٤,٥٠٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم = $٤,٥٠٠,٠٠٠ \div ٦,٠٠٠$ سهم	٧٥٠

٤. يمكننا النظر إلى اعتماد الشركة على توزيعات أسهم المنحة على أنه قيامها برسمة جزء من إيراداتها (إعادة تصنيف المبالغ من رأس مال مكتسب إلى رأس مال مدفوع).

٥. لا يؤثر توزيع أسهم المنحة في نسبة ملكية الأسهم في الشركة.

٦. لا تحصل الشركة على أي مقابل من إصدار أسهم المنحة.

٧. يتم استخدام القيمة الاسمية، وليس القيمة العادلة، لتسجيل أرباح الأسهم.

٨. لا يؤثر توزيع الأرباح على أي أصل أو التزام.

## ٦-٥: اشتقاق أسهم Share Splits:

يعرف اشتقاق الأسهم بتجزئة الأسهم ويحدث ذلك من خلال مضاعفة عدد الأسهم بتخفيض القيمة الاسمية للسهم بما يُمكن من زيادة عدد الأسهم المتداولة والتي أصدرتها المنشأة للتداول. مثلاً إذا كان عدد الأسهم التي تم التداول عليها من قبل المساهمين يبلغ 5,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 200 ل.س للسهم الواحد، فإنه من خلال اشتقاق الأسهم يتم تخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى 100 ل.س، بالتالي زيادة عدد الأسهم إلى الضعف، أو اشتقاق أسهم بنسبة ٢-١ (مضاعفة عدد الأسهم). ويمكن أن تقوم المنشأة بإجراء عمليات اشتقاق أسهم لعدة أسباب أبرزها:

أ- تخفيض القيمة الاسمية للسهم وربحية السهم، بالتالي قيمته السوقية. مما يسمح بزيادة التداول على السهم، حيث قد تكون قيمة السهم كبيرة إلى درجة غير ملائمة، وعملية اشتقاق الأسهم قد تؤدي إلى تخفيض قيمة السهم بشكل قد يسمح لصغار المستثمرين من اقتناء أسهم المنشأة.

ب- تخفيض القيمة الدفترية للسهم، حيث أنه على الرغم من أن هذه العملية تؤثر على قيمة السهم الدفترية إلا أنها لا تؤثر على القيمة الدفترية الإجمالية لحقوق الملكية التي يتم الإفصاح عنها في الميزانية، حيث لا يحدث أي تغيير في الأرباح المحتجزة أو القيمة الإجمالية لرأس المال المدفوع وكل ما يحدث هو تغير عدد أسهم رأس المال والقيمة الاسمية للسهم.

وتعرف العملية المعاكسة لاشتقاق الأسهم بمعكوس الاشتقاق *Reverse Share Splits* حيث قد تقرر المنشأة استبدال كل عدد من الأسهم بسهم واحد ورغبة منها في زيادة القيمة السوقية للسهم نتيجة لتعرضها لمشاكل معينة أو نتيجة لانخفاض القيمة السوقية للسهم، وتؤدي هذه العملية إلى انخفاض في عدد الأسهم وزيادة القيمة الاسمية للسهم بدون أن تؤثر على القيمة الدفترية الإجمالية لحقوق الملكية.

من وجهة النظر المحاسبية، ليس هناك ضرورة لقيود محاسبية لاشتقاق الأسهم، إلا أنه يجب كتابة ملاحظات تشير إلى أن القيمة الاسمية للأسهم قد تغيرت، وأن عدد الأسهم قد ازداد. هذا النقص في حقوق ملكية حملة الأسهم الآتي من عملية الاشتقاق يمكن توضيحه من خلال عملية اشتقاق أسهم إحدى الشركات المساهمة ٢-١، حيث إنه لدى الشركة ١,٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ ل.س إن عملية الاشتقاق أدت إلى مضاعفة عدد الأسهم المصدرة، وتخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى النصف.

#### مثال (٥ - ١٢):

بفرض أن قسم حقوق الملكية لدى إحدى الشركات في ٢٥/٧/٢٠١٩ كان كما يلي:

ل.س	البيان
٤,٥٠٠,٠٠٠	رأس مال مصدر ومتداول ٣,٠٠٠ سهم × ١,٥٠٠ ل.س
٦٠٠,٠٠٠	أرباح محتجزة
٣٠٠,٠٠٠	احتياطيات
٥,٤٠٠,٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية
	القيمة الدفترية للسهم: $٣,٠٠٠ \div ٥,٤٠٠,٠٠٠ = ١,٨٠٠$ ل.س

وفي نفس التاريخ تقرر إجراء اشتقاق أسهم (٣ - ١).

بناء عليه، يكون لدينا نتيجة اشتقاق الأسهم:

١ - عدد الأسهم بعد الاشتقاق ٩,٠٠٠ سهم (٣,٠٠٠ سهم  $\times$  ٣).

٢ - القيمة الاسمية للسهم ١,٥٠٠ = ٣  $\div$  ٥٠٠ ل.س.

يكون قسم حقوق الملكية في قائمة المركز المالي بعد الاشتقاق:

ل.س	البيان
٤,٥٠٠,٠٠٠	رأس مال مصدر ومتداول ٩,٠٠٠ سهم $\times$ ٥٠٠ ل.س
٦٠٠,٠٠٠	أرباح محتجزة
٣٠٠,٠٠٠	احتياطات
٥,٤٠٠,٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية
	القيمة الدفترية للسهم: ٩,٠٠٠ $\div$ ٥,٤٠٠,٠٠٠ = ٦٠٠ ل.س

#### ٧-٥: عرض قائمة حقوق الملكية Presentation of Equity

تظهر قائمة المركز المالي لإحدى الشركات في ٢٠١٩/١٢/٣١ والتي تشمل بنوداً تم مناقشتها خلال هذا الفصل، على

النحو التالي:

ل.س	البيان
٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس مال مصدر ومتداول ١٠,٠٠٠ سهم عادي $\times$ ٥٠٠ ل.س
٥٠٠,٠٠٠	توزيعات أرباح الأسهم العادية القابلة للتوزيع
٢٠٠,٠٠٠	رأس مال إضافي - علاوة إصدار
٦٠٠,٠٠٠	أرباح محتجزة
٣٠٠,٠٠٠	احتياطات
(٢٠٠,٠٠٠)	يطرح: أسهم خزينة (٢,٠٠٠ سهم عادي)
(١٠٠,٠٠٠)	خسائر شاملة أخرى

### المراجع المستخدمة في الفصل:

١. إسماعيل، إسماعيل؛ مرعي، عبد الرحمن؛ ويوسف، علي، ٢٠١٠، "المحاسبة المتوسطة (٢)", كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق.
٢. مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٧، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.
3. Donald, Kieso., Jerry, Weygandt, and Terry, Warfield, 2018, "**Intermediate Accounting: IFRS Edition**", John Wiley & Sons, Singapore

## (١) أسئلة صح / خطأ True/False:

خطأ	صح	السؤال
	✓	١. حقوق حملة الأسهم هي الحقوق المتبقية من موجودات المنشأة بعد استبعاد كافة التزاماتها
	✓	٢. تستحوذ الشركة على أسهم بهدف زيادة ربحية السهم
✓		٣. أسهم الخزينة هي أسهم الشركة التي تم إعادة شرائها من قبل المساهمين
	✓	٤. تستخدم بعض الشركات رأس المال المدفوع أساساً من أجل توزيع أرباح الأسهم
✓		٥. لأسهم المنحة أثر في حجم حقوق ملكية حملة الأسهم
	✓	٦. اشتقاق الأسهم هو تجزئة الأسهم

## (٢) أسئلة خيارات متعددة Multiple Choices:

(١-٢):

بفرض أن قسم حقوق الملكية لدى إحدى الشركات في ٢٥/٧/٢٠١٩ كان كما يلي:

البيان	ل.س
رأس مال مصدر ومتداول ٦,٠٠٠ سهم × ١,٥٠٠ ل.س	٩,٠٠٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	١,٢٠٠,٠٠٠
احتياطيات	٦٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	١٠,٨٠٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم: $٦,٠٠٠ \div ٩,٠٠٠,٠٠٠ = ١,٨٠٠$ ل.س	

١ - كم يبلغ عدد الأسهم المصدرة والمتداولة بعد اشتقاق الأسهم:

A. ٦,٠٠٠ B. ١٢,٠٠٠ C. ١٨,٠٠٠ D. غير ذلك

٢ - أدى اشتقاق الأسهم إلى زيادة رأس المال المدفوع بمبلغ:

A. ٣,٠٠٠,٠٠٠ B. ٩,٠٠٠,٠٠٠ C. ٤,٥٠٠,٠٠٠ D. غير ذلك

٣- تصبح القيمة الدفترية للسهم بعد اشتقاق الأسهم:

A. 3,000 B. 10,000 C. 500 D. غير ذلك

## (٣) تمارين Exercises:

(١-٣):



في ٢٠١٨/٠١/٠١ أصدرت إحدى المنشآت ١٠٠,٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ل.س، وتم بيع الأسهم بمبلغ ١٢٠ ل.س. وفي نهاية العام احتفظت بأرباح قدرها ٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. في ٢٠١٩/٠١/١٠ استحوذت الشركة على ١٠,٠٠٠ سهم من أسهمها بسعر ١٣٠ ل.س. في ٢٠١٩/٠٣/٠١ تم بيع ١,٠٠٠ سهم من أسهم الخزينة بسعر ١٤٠ ل.س. المطلوب:

١. إثبات القيود المحاسبية اللازمة.
٢. الإفصاح عن قسم حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

(٢-٣):

كان قسم حقوق الملكية لدى إحدى الشركات ٢٠١٩/١٢/١ كما يلي:

البيان	ل.س
رأس مال مصرح به ١٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ٨٠٠ ل.س. مصدر منها للتداول ٦,٠٠٠ سهم	٤,٨٠٠,٠٠٠
رأس مال مدفوع إضافي ٦,٠٠٠ سهم × ١٠٠ ل.س	٦٠٠,٠٠٠
أرباح محتجزة	٢,٥٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	٨٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	٨,٧٠٠,٠٠٠
القيمة الدفترية للسهم = ٨,٧٠٠,٠٠٠ ÷ ٦,٠٠٠ سهم	١,٤٥٠

- علماً أن السعر السوقي للسهم بتاريخ الإعلان عن التوزيعات يبلغ ٨٠٠ ل.س. في ٢٠١٩/١٢/١ قرر مجلس الإدارة توزيع أرباح على شكل أسهم منحة. المطلوب: إثبات المعالجة المحاسبية وفق الحالات التالية إذا علمت أنه تم توزيع الأسهم بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢:
- ١ - إذا كان القرار توزيع أسهم منحة بنسبة ١٥% من عدد الأسهم المصرح بها.
  - ٢ - إذا كان القرار بتوزيع أسهم منحة بنسبة ٣٠% من عدد الأسهم المصرح بها.
  - ٣ - الإفصاح عن القسم المتعلق بحقوق الملكية في الميزانية وفي كل حالة من الحالات السابقة.

(3 - ٣):

فترض أن شركة الفنار لديها ١,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ١٠ ل.س، وتبلغ الأرباح المحتجزة من ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. ويفرض أن الشركة أعلنت عن توزيع أرباح أسهم بنسبة ١٠ بالمائة، فإنها تصدر ١٠٠,٠٠٠ سهم إضافي للمساهمين الحاليين. القيمة العادلة للأسهم في وقت توزيع الأرباح ١٥ ل.س.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لتوزيع الأرباح.

## الفصل السادس: حصة السهم من الأرباح

### ٦ - ١: تحديد ربحية السهم **Determine the Earnings per Share**:

كثيرا ما يتم نشر بيانات ربحية السهم عبر الصحف أو نشرات الإصدار أو بأي وسيلة أخرى، ويعتمد المساهمون والمستثمرون المحتملون على هذه البيانات على نطاق واسع في تقييم ربحية المنشأة. إذ أن ربحية السهم الواحد تشير إلى الدخل المكتسب من كل سهم عادي. وبالتالي، فإن الشركات تبلغ عن ربحية السهم فقط للأسهم العادية الذي يمثل حقوق الملكية في المنشأة، ومن جهة أخرى، يتم تحديد وحساب ربحية السهم العادي مع الأخذ بالحسبان نصيب حملة الأسهم الممتازة من الأرباح وفقاً لنوع الامتياز الممنوح لحملة الأسهم في ما إذا كنت مجموعة الأرباح أو مشاركة بالأرباح أو غير ذلك.

وتحسب حصة السهم العادي من الأرباح كما يلي:

$$\text{حصة السهم العادي من الأرباح} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

إن حصة السهم من الأرباح تقيس عدد الوحدات النقدية التي حققها كل سهم عادي، ولا تمثل توزيعات الأرباح لحملة الأسهم، فالفكرة الأساسية أن الأرباح هي من حق الملاك أو حملة الأسهم، لذلك تعمل هذه العلاقة على قياس حقوق الملاك في الأرباح، والمنشأة قد تقرر توزيع هذه الأرباح أو قد تقرر احتجازها وعدم توزيعها بما يتيح أمامها إمكانية إعادة الاستثمار الأرباح في أنشطة المنشأة وأعمالها، كما قد تقرر توزيع جزء واحتجاز الباقي، واتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو عدم توزيعها يتوقف على عوامل متعددة منها ما يرتبط ذلك بمرحلة النمو التي تمر بها المنشأة. لذلك فإن تحديد حصة السهم من الأرباح ترتبط بتحليل سياسة توزيع الأرباح وتحديد المتوسط المرجح لحملة الأسهم العادية وحصة الأسهم الممتازة من التوزيعات.

#### مثال (٦ - ١):

بفرض أن صافي دخل *Net income* إحدى الشركات ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.س، والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ١٠٠,٠٠٠ سهم عادي.

المطلوب حساب ربحية السهم العادي.

الحل:

$$\frac{0 - 3,000,000}{100,000} = \text{حصة السهم العادي من الأرباح}$$

$$30 = \text{حصة السهم العادي من الأرباح}$$

إن ربحية السهم هي ٣٠ ل.س، ونظرًا لأهمية معلومات الأرباح لكل سهم، يجب على الشركات التقرير عن هذه المعلومات في قائمة الدخل. ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة غير العامة.

ولذلك يتم التقرير عن معلومات هذه الشركة في قائمة الدخل على النحو التالي:

٣,٠٠٠,٠٠٠	صافي الدخل
٣٠	حصة السهم العادي من الأرباح

بالنسبة إلى الشركات التي تعرض ضمن قائمه الدخل عمليات غير مستمرة أو عناصر استثنائية عليها أن تعرض مبلغ حصة السهم لكل عنصر من هذه العناصر إما في متن قائمه الدخل، أو بملاحظات مرفقة بالقوائم المالية. حيث أن هذه الإفصاحات تمكن مستخدم البيانات المالية من مقارنة الأداء بين الشركات المختلفة في نفس الفترة المشمولة بالتقرير وبين فترات إعداد التقارير المختلفة لنفس الشركة. وعلى الرغم من وجود قيود على بيانات ربحية السهم بسبب السياسات المحاسبية المختلفة التي يمكن استخدامها لتحديد "الأرباح" ، إلا أن القاسم المحدد باستمرار يعزز التقارير المالية. ويتم الإفصاح مثلاً كما يلي:

	حصة السهم من الأرباح:
٣٠	الدخل من العمليات المستمرة
(٠,٥٠)	خسارة التخلص من العمليات غير المستمرة صافي من الضريبة
٢٩,٥٠	صافي الدخل

## ٦ - ٢ : حصة الأسهم الممتازة من توزيعات الأرباح Earnings per Share preferred :

تعدّ الأسهم الممتازة صنفاً خاصاً من الأسهم، تمتلك أفضليات أو ميزات محددة لا تمتلكها الأسهم العادية. وهذه

أهم الميزات التي يمكن أن تتمتع بها الأسهم الممتازة:

١. أسهم ممتازة بالأرباح

٢. أسهم ممتازة بالأصول في حال التصفية.

٣. أسهم ممتازة قابلة للتحويل لأسهم عادية.

٤. أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء وفق رغبة الشركة.

٥. أسهم ممتازة لا يحق لها التصويت.

إن ميزات ( صفات ) الأسهم الممتازة والتي تميزها من الأسهم العادية يمكن أن تكون ذات طبيعة مقيدة جداً، أو سلبية أكثر من الأفضليات التي تتمتع بها تلك الأسهم. على سبيل المثال، يمكن ألا تتمتع الأسهم الممتازة بحق التصويت ، بتجميع الأرباح، وبالمشاركة بالأرباح.

إن تحديد حصة الأسهم الممتازة من الأرباح يتوقف على نوع الامتياز الممنوح لها، فبعض هذه الأسهم لا يحصل على أية توزيعات إذا لم تقرر المنشأة إجراء توزيعات، وبعضها يحتفظ بحقه في التوزيعات في الفترات التي لا تقرر فيها المنشأة إجراء توزيعات. ويمكننا بيان حصة الأسهم الممتازة من الأرباح وفق كل نوع من أنواع الأسهم الممتازة بالأرباح كما يلي:

#### الأسهم الممتازة بالأرباح فقط:

في هذه الحالة لا يستحق أي توزيعات لحملة الأسهم الممتازة إلا إذا قررت المنشأة توزيع أرباح على المساهمين، لذلك في حالة لم تقرر المنشأة إجراء توزيعات أرباح تعتبر الأرباح المحققة ممثلة لحصة الأسهم العادية من الأرباح.

#### مثال (٦ - ٢):

يتكون رأس مال إحدى الشركات المساهمة من ٢٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠٠ ل.س للسهم الواحد، و ١٠,٠٠٠ سهم ممتاز (٥%) بقيمة اسمية للسهم الواحد ١٠٠ ل.س. ففي هذه الحالة إذا كان للأسهم الممتازة امتياز بالأرباح فقط، وقررت الشركة توزيع أرباح عن عام ٢٠١٩ قدرها ٥٠٠,٠٠٠ ل.س.

المطلوب: حساب نصيب كل من حملة الأسهم العادية والممتازة من الأرباح.

الحل:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية	إجمالي
٥% من القيمة الاسمية للأسهم الممتازة	٥٠,٠٠٠ (١,٠٠٠,٠٠٠) (٥%×)		٥٠,٠٠٠
الباقي لحملة الأسهم العادية		٤٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠

٥٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	
---------	---------	--------	--

### مثال (٦ - ٣):

بفرض أن رأس المال في إحدى الشركات المساهمة كان على الشكل التالي:

١٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال - أسهم عادية (٢٠,٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س)
٦,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال - أسهم ممتازة ٨% (١٢,٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س)

لم توزع الشركة خلال العام الماضيين أية أرباح على حملة الأسهم، وفي العام الحالي قررت الهيئة العامة للمساهمين توزيع إحدى المبالغ التالية على حملة الأسهم:

أ- ٦٠٠,٠٠٠ ل.س

ب- ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س

ت- ٤,٥٠٠,٠٠٠ ل.س

المطلوب: تحديد نصيب حملة الأسهم الممتازة ونصيب حملة الأسهم العادية من الأرباح المقرر توزيعها، وتحديد حصة السهم الممتاز وحصة السهم العادي من توزيعات الأرباح، وذلك في الحالات التالية:

١. الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.

٢. الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.

٣. الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح.

٤. الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح.

ملاحظة: الأسهم العادية هي دوماً غير مجمعة الأرباح ودوماً مشاركة بالكامل بالأرباح

### الحل:

الحالة الأولى: الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح

أ. المبلغ المقرر توزيعه ٦٠٠,٠٠٠ ل.س		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	-	-
أرباح العام الحالي	٤٨٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠

$= 8\% \times 10,000,000$ (٨٠٠,٠٠٠)	$= 8\% \times 6,000,000$ (٤٨٠,٠٠٠)	
١٢٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	المجموع
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = $480,000 \text{ ل.س} \div 12,000 \text{ سهم ممتاز} = 40 \text{ ل.س}$		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = $120,000 \text{ ل.س} \div 20,000 \text{ سهم عادي} = 6 \text{ ل.س}$		
ب. المبلغ المقرر توزيعه ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س		
أسهم عادية	أسهم ممتازة	البيان
-	-	أرباح مجمعة
٨٠٠,٠٠٠ $= 8\% \times 10,000,000$ (٨٠٠,٠٠٠)	٤٨٠,٠٠٠ $= 8\% \times 6,000,000$ (٤٨٠,٠٠٠)	أرباح العام الحالي
٢٢٠,٠٠٠	-	توزيعات المشاركين
١,٠٢٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	المجموع
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = $480,000 \text{ ل.س} \div 12,000 \text{ سهم ممتاز} = 40 \text{ ل.س}$		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = $1,020,000 \text{ ل.س} \div 20,000 \text{ سهم عادي} = 51 \text{ ل.س}$		
ت. المبلغ المقرر توزيعه ٤,٥٠٠,٠٠٠ ل.س		
أسهم عادية	أسهم ممتازة	البيان
-	-	أرباح مجمعة
٨٠٠,٠٠٠ $= 8\% \times 10,000,000$ (٨٠٠,٠٠٠)	٤٨٠,٠٠٠ $= 8\% \times 6,000,000$ (٤٨٠,٠٠٠)	أرباح العام الحالي
٣,٢٢٠,٠٠٠	-	توزيعات المشاركين
٤,٠٢٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	المجموع
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = $480,000 \text{ ل.س} \div 12,000 \text{ سهم ممتاز} = 40 \text{ ل.س}$		

حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح =  $4,020,000 \text{ ل.س.} \div 20,000 \text{ سهم عادي} = 201 \text{ ل.س.}$

الحالة الثانية: الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح:

في هذه الحالة لحملة الأسهم الممتازة الحق في الحصول على توزيعات الأرباح الأساسية بشكل تراكمي، فهذا الحق لا يسقط في الفترات التي لم تقرر الشركة فيها إجراء توزيعات للأرباح. وعندما تقرر المنشأة إجراء توزيعات في أية فترة مستقبلية يحصل حملة الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح على نصيبهم من توزيعات أرباح السنوات السابقة (التوزيعات المتراكمة) بشكل كامل قبل توزيع أرباح العام الحالي.

أ. المبلغ المقرر توزيعه 600,000 ل.س.		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	600,000 $= 6,000,000 \times 8\% \times 2 \text{ سنتين}$ (960,000)	-
المجموع	600,000	-
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = $600,000 \text{ ل.س.} \div 12,000 \text{ سهم ممتاز} = 50 \text{ ل.س.}$		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = $20,000 \text{ سهم عادي} \div \text{صفر ل.س.} = \text{صفر ل.س.}$		
ب. المبلغ المقرر توزيعه 1,500,000 ل.س.		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	960,000 $= 6,000,000 \times 8\% \times 2 \text{ سنتين}$ (960,000)	-
أرباح العام الحالي	480,000 $= 6,000,000 \times 8\%$ (480,000)	60,000 $= 10,000,000 \times 8\%$ (800,000)
المجموع	1,440,000	60,000
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = $1,440,000 \text{ ل.س.} \div 12,000 \text{ سهم ممتاز} = 120 \text{ ل.س.}$		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = $60,000 \text{ ل.س.} \div 20,000 \text{ سهم عادي} = 3 \text{ ل.س.}$		

ت. المبلغ المقرر توزيعه ٤,٥٠٠,٠٠٠ ل.س		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	٩٦٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% × سنتين (٩٦٠,٠٠٠)	-
أرباح العام الحالي	٤٨٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% (٤٨٠,٠٠٠)	٨٠٠,٠٠٠ (٨٠٠,٠٠٠) = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٨%
توزيعات المشاركين	-	٢,٢٦٠,٠٠٠
المجموع	١,٤٤٠,٠٠٠	٣,٠٦٠,٠٠٠
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = ١,٤٤٠,٠٠٠ ل.س ÷ ١٢,٠٠٠ سهم ممتاز = ١٢٠ ل.س		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = ٣,٠٦٠,٠٠٠ ل.س ÷ ٢٠,٠٠٠ سهم عادي = ١٥٣ ل.س		

#### الحالة الثالثة: الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح:

يتمثل الامتياز الممنوح لحملة الأسهم الممتازة في هذا النوع من الأسهم بكونه مشاركاً بالأرباح بدون أن يكون له حق في توزيعات الأرباح في الفترات التي لا تقرر فيها المنشأة إجراء توزيعات أرباح، وتكون المشاركة في هذه الحالة كلية.

أ. المبلغ المقرر توزيعه ٦٠٠,٠٠٠ ل.س		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	-	-
أرباح العام الحالي	٤٨٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% (٤٨٠,٠٠٠)	١٢٠,٠٠٠ (٨٠٠,٠٠٠) = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٨%
المجموع	٤٨٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = ٤٨٠,٠٠٠ ل.س ÷ ١٢,٠٠٠ سهم ممتاز = ٤٠ ل.س		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = ١٢٠,٠٠٠ ل.س ÷ ٢٠,٠٠٠ سهم عادي = ٦ ل.س		



ب. المبلغ المقرر توزيعه ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	-	-
أرباح العام الحالي	٤٨٠,٠٠٠ = ٨% × ٦,٠٠٠,٠٠٠) (٤٨٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠ = ٨% × ١٠,٠٠٠,٠٠٠) (٨٠٠,٠٠٠
توزيعات المشاركين	٨٢,٥٠٠ = $\frac{6,000,000}{16,000,000} \times ٢٢٠,٠٠٠$ ) (٨٢,٥٠٠	١٣٧,٥٠٠ = $\frac{10,000,000}{16,000,000} \times ٢٢٠,٠٠٠$ ) (١٣٧,٥٠٠
المجموع	٥٦٢,٥٠٠	٩٣٧,٥٠٠
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = ٥٦٢,٥٠٠ ل.س ÷ ١٢,٠٠٠ سهم ممتاز = ٤٦,٨٧٥ ل.س		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = ٩٣٧,٥٠٠ ل.س ÷ ٢٠,٠٠٠ سهم عادي = ٤٦,٨٧٥ ل.س		
ت. المبلغ المقرر توزيعه ٤,٥٠٠,٠٠٠ ل.س		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	-	-
أرباح العام الحالي	٤٨٠,٠٠٠ = ٨% × ٦,٠٠٠,٠٠٠) (٤٨٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠ = ٨% × ١٠,٠٠٠,٠٠٠) (٨٠٠,٠٠٠
توزيعات المشاركين	١,٢٠٧,٥٠٠ = $\frac{6,000,000}{16,000,000} \times ٣,٢٢٠,٠٠٠$ ) (١,٢٠٧,٥٠٠	٢,٠١٢,٥٠٠ = $\frac{10,000,000}{16,000,000} \times ٣,٢٢٠,٠٠٠$ ) (٢,٠١٢,٥٠٠
المجموع	١,٦٨٧,٥٠٠	٢,٨١٢,٥٠٠
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = ١,٦٨٧,٥٠٠ ل.س ÷ ١٢,٠٠٠ سهم ممتاز = ١٤٠,٦٢٥ ل.س		

حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = ٢,٨١٢,٥٠٠ ل.س ÷ ٢٠,٠٠٠ سهم عادي = ١٤٠,٦٢٥ ل.س

### الحالة الرابعة: الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح

أ. المبلغ المقرر توزيعه ٦٠٠,٠٠٠ ل.س		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	٦٠٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% × سنتين (٩٦٠,٠٠٠)	-
المجموع	٦٠٠,٠٠٠	-
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = ٦٠٠,٠٠٠ ل.س ÷ ١٢,٠٠٠ سهم ممتاز = ٥٠ ل.س		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = ٢٠,٠٠٠ سهم عادي = ٣ ل.س		
ب. المبلغ المقرر توزيعه ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.س		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	٩٦٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% × سنتين (٩٦٠,٠٠٠)	-
أرباح العام الحالي	٤٨٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% (٤٨٠,٠٠٠)	٦٠,٠٠٠ = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% (٨٠٠,٠٠٠)
المجموع	١,٤٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = ١,٤٤٠,٠٠٠ ل.س ÷ ١٢,٠٠٠ سهم ممتاز = ١٢٠ ل.س		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = ٦٠,٠٠٠ ل.س ÷ ٢٠,٠٠٠ سهم عادي = ٣ ل.س		

ت. المبلغ المقرر توزيعه ٤,٥٠٠,٠٠٠ ل.س		
البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة	٩٦٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% × سنتين (٩٦٠,٠٠٠)	-
أرباح العام الحالي	٤٨٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% (٤٨٠,٠٠٠)	٨٠٠,٠٠٠ = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٨% (٨٠٠,٠٠٠)
توزيعات المشاركين	٨٤٧,٥٠٠ = $\frac{6,000,000}{16,000,000} \times ٢,٢٦٠,٠٠٠$ (٨٤٧,٥٠٠)	١,٤١٢,٥٠٠ = $\frac{10,000,000}{16,000,000} \times ٢,٢٦٠,٠٠٠$ (١,٤١٢,٥٠٠)
المجموع	٢,٢٨٧,٥٠٠	٢,٢١٢,٥٠٠
حصة السهم الممتاز من توزيعات الأرباح = ٢,٢٨٧,٥٠٠ ل.س ÷ ١٢,٠٠٠ سهم ممتاز = ١٩٠,٦٢٥ ل.س		
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح = ٢,٢١٢,٥٠٠ ل.س ÷ ٢٠,٠٠٠ سهم عادي = ١١٠,٦٢٥ ل.س		

### ٦ - ٣: المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية Weighted-Average Ordinary Shares :Outstanding

يمثل المتوسط المرجح للأسهم العادية في جميع حسابات ربحية السهم الأساس المناسب لحساب حصة السهم من الأرباح والتي يجب التقرير عنها. ويتطلب حساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة في الحالات التي يحصل فيها تغيرات على عدد الأسهم العادية خلال الفترة، أما إذا لم يحدث أي تغيير على عدد الأسهم المتداولة فلا داعي لحساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم.

فقد تحصل تغيرات على الأسهم العادية خلال الفترة الأمر الذي يتطلب قياس أثر هذه التغيرات على عدد الأسهم المتداولة، كما في حالات حدوث إصدار أسهم أو شراء أسهم حزينة أو اشتقاق أسهم أو في حالات توزيعات أرباح في

شكل أسهم منحة. وعند حدوث تغيرات من خلال إصدار أسهم أو شراء أسهم يتم ترجيح عدد الأسهم المتداولة خلال كل جزء من السنة بفترة التداول مقسوماً على عدد أيام السنة أو ١٢ شهر.

مثال (٦ - ٤):

بفرض توفر البيانات التالية عن إحدى المنشآت، مع العلم أن التغيرات التي حصلت على الأسهم العادية خلال عام ٢٠١٩ كما يلي:

التاريخ	تغيرات الأسهم	عدد الأسهم/ سهم
٢٠١٩/٠١/٠١	رصيد أول المدة	٣٠,٠٠٠
٢٠١٩/٠٤/٠١	إصدار ٢٠٠٠٠ سهم نقداً	٢٠,٠٠٠ ٥٠,٠٠٠
٢٠١٩/٠٧/٠١	شراء ١١٠٠٠ سهم (أسهم خزينة)	(١١,٠٠٠) ٣٩,٠٠٠
٢٠١٩/٠٩/٠١	إصدار ٢١٠٠٠ سهم نقداً	٢١,٠٠٠ ٦٠,٠٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	رصيد آخر المدة	٦٠,٠٠٠

المطلوب: حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة.

الحل:

الأسهم المرجحة	الجزء من السنة	عدد الأسهم المتداولة	الفترة التي بقيت فيها الأسهم متداولة
٧,٥٠٠ سهم	١٢/٣	٣٠,٠٠٠ سهم	من ١/١ حتى ٤/١
١٢,٥٠٠ سهم	١٢/٣	٥٠,٠٠٠ سهم	من ٤/١ حتى ٧/١
٦,٥٠٠ سهم	١٢/٢	٣٩,٠٠٠ سهم	من ٧/١ حتى ٩/١
٢٠,٠٠٠ سهم	١٢/٤	٦٠,٠٠٠ سهم	من ٩/١ حتى ١٢/٣١
٤٦,٥٠٠ سهم			المتوسط المرجح لعدد الأسهم

وفي حالات حدوث اشتقاق أسهم أو أسهم منحة فيطلب الأمر تضمين عمليات الاشتقاق وأسهم المنحة منذ بداية الفترة، ولتوضيح ذلك نتناول حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية عند حدوث تغيرات في عدد الأسهم نتيجة اشتقاق الأسهم وأسهم المنحة مع عدم إغفال العوامل الأخرى.

### ٦ - ٣ - ١: المتوسط المرجح في حال وجود اشتقاق أسهم:

كما سبق بيانه تؤدي عملية اشتقاق الأسهم إلى زيادة في عدد الأسهم وانخفاض القيمة الاسمية للسهم بدون أن تؤثر على القيمة الدفترية الإجمالية لحقوق الملكية.

في حال حدوث عمليات اشتقاق أسهم، يتم تضمين عمليات الاشتقاق منذ بداية الفترة لحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة.

### مثال (٦ - ٥):

كان رأس المال في ١/١ مكون من ١٠,٠٠٠ سهم وفي ٥/١ تمت عملية اشتقاق أسهم (٣-١)، بناء عليه يمكن بشكل مبسط القول أن الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة خلال العام يبلغ ٣٠,٠٠٠ سهم، أو بشكل آخر:

الفترة التي بقيت فيها الأسهم متداولة	عدد الأسهم المتداولة	تعديلات باشتقاق الأسهم	الجزء من السنة	من الأسهم المرجحة
من ١/١ حتى ٦/١	١٠,٠٠٠ سهم	٣ ×	١٢/٥	١٢,٥٠٠ سهم
من ٦/١ حتى ١٢/٣١	٣٠,٠٠٠ سهم	-	١٢/٧	١٧,٥٠٠ سهم
الوسطي المرجح لعدد الأسهم				٣٠,٠٠٠ سهم

### مثال (٦ - ٦):

بفرض أن التغيرات التي حصلت على الأسهم العادية خلال عام ٢٠١٩ كانت كما يلي:

التاريخ	تغيرات الأسهم	عدد الأسهم/سهم
٢٠١٩/٠١/٠١	رصيد أول المدة	٣,٠٠٠ سهم
٢٠١٩/٠٤/٠١	شراء ١٠٠٠ سهم (أسهم خزينة)	(١,٠٠٠)
		٢,٠٠٠ سهم
٢٠١٩/٠٧/٠١	إصدار ٦٠٠٠ سهم من خلال	٦,٠٠٠ سهم

اشتقاق أسهم (٤-١)	٨,٠٠٠ سهم	
إصدار ٥٠٠ سهم	٥٠٠ سهم	٢٠١٩/١٠/٠١
	٨,٥٠٠ سهم	
رصيد ١٢/٣١	٨,٥٠٠ سهم	٢٠١٩/١٢/٣١

المطلوب: تحديد الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة.

**الحل:** يمكن حساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة كما يلي:

الأسهم المتداولة	عدد الأسهم المتداولة	تعديلات باشتقاق الأسهم	الجزء من السنة	من	الأسهم المرجحة
٤	٣,٠٠٠ سهم	٤	١٢/٣	١/١ حتى ٤/١	٣,٠٠٠ سهم
٤	٢,٠٠٠ سهم	٤	١٢/٣	٤/١ حتى ٧/١	٢,٠٠٠ سهم
-	٨,٠٠٠ سهم	-	١٢/٣	٧/١ حتى ١٠/١	٢,٠٠٠ سهم
-	٨,٥٠٠	-	١٢/٣	من ١٠/١ حتى ١٢/٣١	٢,١٢٥ سهم
<b>الوسطي المرجح لعدد الأسهم</b>					٩,١٢٥ سهم

٦ - ٣ - ٢: المتوسط المرجح لعدد الأسهم في حالة أسهم المنحة:

يمكن أن تقوم المنشأة بإجراء توزيعات أرباح على شكل أسهم منحة، حيث يتمثل أثر هذا الإجراء في رسمة جزء من الإيرادات من خلال إعادة تصنيف المبالغ من رأس مال مكتسب - الأرباح المحتجزة - إلى رأس مال مدفوع، بدون أن توزع أية نقدية فعلياً، وذلك كما سبق بيانه.

في الحالات التي يتم فيها أسهم منحة خلال العام، يجب تضمين هذه العمليات منذ بداية العام لحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام.

**مثال (٦ - ٧):**

كان رأس في ١/١ مكون من ١٠,٠٠٠ سهم متداول، وتم توزيع أسهم منحة بنسبة ٣٠ % في ٧/١ يكون حساب الوسطي المرجح كما يلي:

الفترة التي بقيت فيها الأسهم متداولة	عدد الأسهم المتداولة	تعديلات بأسهم المنحة	الجزء من السنة	الأسهم المرجحة
من ١/١ حتى ٧/١	١٠,٠٠٠ سهم	١,٣ (١٣٠%)	١٢/٦	٦,٥٠٠ سهم
من ٧/١ حتى ١٢/٣١	١٣,٠٠٠ سهم	-	١٢/٦	٦,٥٠٠ سهم
<b>الوسطي المرجح لعدد الأسهم</b>				١٣,٠٠٠ سهم

أو بشكل مباشر يكون الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة خلال العام ١٣,٠٠٠ سهم.

#### مثال (٦ - ٨):

بفرض أنه كان لدى إحدى الشركات المساهمة التغيرات التالية في الأسهم العادية:

التاريخ	تغيرات الأسهم	عدد الأسهم/ سهم
٢٠١٠/١/١	رصيد أول المدة	٥٠,٠٠٠
٢٠١٠/٥/١	إصدار ١٠,٠٠٠ سهم نقداً	١٠,٠٠٠ ٦٠,٠٠٠
٢٠١٠/٩/١	إصدار أسهم منحة ١٢,٠٠٠ سهم (٢٠%)	١٢,٠٠٠ ٧٢,٠٠٠
٢٠١٠/١١/١	إصدار ١٨,٠٠٠ سهم	١٨,٠٠٠ ٩٠,٠٠٠
٢٠١٠/١٢/٣١	رصيد آخر المدة	٩٠,٠٠٠ سهم

يتم حساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة كما يلي:

الأسهم المرجحة	الجزء من السنة	تعديلات بأسهم المنحة	عدد الأسهم المتداولة	الفترة التي بقيت فيها الأسهم متداولة
٠٠٠٠،٢٠ سهم	١٢/٤	١،٢	٠٠٠،٥٠ سهم	من ١/١ حتى ٥/١
٠٠٠٠،٢٤ سهم	١٢/٤	١،٢	٠٠٠،٦٠ سهم	من ٥/١ حتى ٩/١
٠٠٠٠،١٢ سهم	١٢/٢	-	٠٠٠،٧٢ سهم	من ٩/١ حتى ١١/١
٠٠٠٠،١٥	١٢/٢	-	٠٠٠،٩٠ سهم	من ١١/١ حتى ١٢/٣١
٠٠٠٠،٧١ سهم				الوسطي المرجح لعدد الأسهم

مثال شامل (٦ - ٩):

كان دخل إحدى الشركات المساهمة قبل العناصر الاستثنائية ٥٨٠,٠٠٠ ل.س، ومكبباً استثنائياً صافياً من الضريبة قدره ٢٤٠,٠٠٠ ل.س. بالإضافة إلى أن الشركة أعلنت عن أرباح أسهم ممتازة ١ ل.س عن كل سهم ممتاز من الـ ١٠٠,٠٠٠ سهم الممتازة المتداولة. علماً أن التغييرات التالية طرأت على أسهم الشركة العادية المتداولة خلال العام ٢٠١٩ كانت على الشكل التالي:

١. بتاريخ ٢٠١٩/٠١/٠١ كان عدد الأسهم العادية المتداولة ١٨٠,٠٠٠ سهم.
٢. بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/٠١ قامت الشركة بشراء ٣٠,٠٠٠ سهم من أسهم رأسمالها (أسهم خزينة).
٣. بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/٠١ أجرت الشركة عملية اشتقاق أسهم بنسبة ٣ : ١.
٤. في ٢٠١٩/١٢/٣١ أصدرت الشركة ٥٠,٠٠٠ سهم عادي بيعت نقداً.

المطلوب:



١. حساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال عام ٢٠١٩.  
٢. حساب ربحية السهم.

الحل:

الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٩:

التاريخ	تغييرات الأسهم	الأسهم المتداولة
٢٠١٩/٠١/٠١	رصيد أول المدة	١٨٠,٠٠٠
٢٠١٩/٠٥/٠١	شراء ٣٠,٠٠٠ سهم من أسهم الشركة (أسهم خزينة)	(٣٠,٠٠٠)
	عدد الأسهم العادية المتداولة في ٢٠١٩/٠٥/٠١	١٥٠,٠٠٠
٢٠١٩/٠٧/٠١	إصدار ٣٠٠,٠٠٠ سهم إضافي نتيجة اشتقاق أسهم بنسبة ٣ : ١	٣٠٠,٠٠٠
	عدد الأسهم العادية المتداولة في ٢٠١٩/٠٧/٠١	٤٥٠,٠٠٠
٢٠١٩/١٢/٣١	إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم نقداً	٥٠,٠٠٠
	عدد الأسهم العادية المتداولة في ٢٠١٩/١٢/٣١	٥٠٠,٠٠٠

يتم حساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال عام ٢٠١٩ على الشكل التالي:

الأسهم المتداولة	تعديلات الأسهم باشتقاق الأسهم أو أسهم الخزينة	جزء السنة	الأسهم المرجحة	الفترة التي بقيت فيها الأسهم متداولة
(A)	(B)	(C)	$A \times B \times C$	
١٨٠,٠٠٠	٣	١٢/٤	١٨٠,٠٠٠	من ٢٠١٩/٠١/٠١ حتى ٢٠١٩/٠٥/٠١
١٥٠,٠٠٠	٣	١٢/٢	٧٥,٠٠٠	من ٢٠١٩/٠٥/٠١ حتى ٢٠١٩/٠٧/٠١
٤٥٠,٠٠٠	-	١٢/٦	٢٢٥,٠٠٠	من ٢٠١٩/٠٧/٠١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١
= الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال عام ٢٠١٩				٤٨٠,٠٠٠

لاحظ أنه عند حساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة، تم تجاهل الأسهم التي بيعت في ٢٠١٩/١٢/٣١ لأنها لم

تكن متداولة خلال العام.

عندها تم تقسيم الدخل قبل العناصر الاستثنائية على الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة، وكذلك الأمر على صافي الدخل، وذلك لتحديد حصة السهم من الأرباح. تم طرح أرباح الأسهم الممتازة المعلن عنها والبالغة ١٠٠,٠٠٠ ل.س من الدخل قبل العناصر الاستثنائية (٥٨٠,٠٠٠) للوصول إلى الدخل قبل العناصر الاستثنائية المتوفر لحملة الأسهم العادية والبالغ ٤٨٠,٠٠٠ ل.س (٥٨٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠). كان لطرح أرباح الأسهم الممتازة من الدخل قبل العناصر الاستثنائية أثر في تخفيض صافي الدخل من دون التأثير في مبلغ العناصر الاستثنائية. المبلغ الأخير يعود إلى ما يسمى الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية.

حساب الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية			
بيان	معلومات تتعلق بالدخل	الأسهم المرجحة	حصة السهم من الأرباح
الدخل قبل العناصر الاستثنائية المتوفر لحملة الأسهم العادية	٤٨٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	١
مكسب استثنائي (صافي في الضريبة)	٢٤٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	٠,٥٠
الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية	٧٢٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	١,٥٠

الإفصاح عن المبلغ المتعلق بحصة كل سهم من العناصر الاستثنائية (صافي من الضريبة) يجب أن يتم التقرير عنه إما على وجه قائمة الدخل أو بملاحظة ملحقة بالقوائم المالية. يتم التقرير عن الدخل والمعلومات المتعلقة بحصة السهم من الأرباح في متن قائمة الدخل على الشكل التالي:

حصة السهم من الأرباح مع وجود عناصر استثنائية	
المبالغ	البيان
٥٨٠,٠٠٠	الدخل قبل العناصر الاستثنائية
٢٤٠,٠٠٠	مكسب استثنائي (صافي في الضريبة)

٨٢٠,٠٠٠	= صافي الدخل
١ ل.س	حصة السهم من الأرباح قبل العناصر الاستثنائية $\frac{100,000-580,000}{480,000}$ سهم
٠,٥٠ ل.س	حصة السهم من الأرباح من العناصر الاستثنائية $\frac{240,000}{480,000}$
١,٥٠ ل.س	ربحية السهم العادي

#### ٦ - ٤ : حصة السهم المخفضة من الأرباح Diluted Earnings per Share:

تتمثل إحدى مشكلات حساب حصة السهم العادي من الأرباح في أنها لا تعترف بالتأثير المحتمل للأوراق المالية المخفضة للشركة. والمقصود بالأوراق المالية المخفضة هي الأوراق المالية التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية. وبالتالي فإن الأوراق المالية المخفضة تقلل من ربحية السهم. وبالمقابل يوجد أوراق مالية هي غير مخفضة، وهذه الأوراق تزيد عند التحويل أو تنفيذها من ربحية السهم (أو تخفض خسارة السهم). إن الغرض من هذا العرض المزدوج هو إعلام مستخدمي القوائم المالية من أن هناك حالات يمكن أن تحصل وأن تقدم الحالة الأسوأ من حالات التخفيض. إذا كانت الأوراق المالية غير مخفضة، فإن احتمال التحويل أو التنفيذ يكون بعيداً. لذلك الشركات التي لديها أوراق مالية غير مخفضة غير مسموح لها أن تزيد حصة السهم من الأرباح، ومطلوب منها أن تقدم حصة السهم الأساسية من الأرباح فقط.

#### ٦-٤-١ : حصة السهم المخفضة من الأرباح (الأوراق القابلة للتحويل) Diluted EPS—Convertible Securities:

عند التحويل، يتم تبديل الأوراق المالية القابلة للتحويل بأسهم عادية، إن الأسلوب المتبع في تحويل السندات القابلة للتحويل يفترض ما يلي:

١. تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل في بداية الدورة (أو بتاريخ إصدار الأوراق المالية، إذا أصدرت خلال الدورة).
٢. حذف الفائدة المتعلقة بتلك الأوراق (صافية من الضريبة).

لذلك، فإن مقام الكسر (الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة) يزداد بعدد الأسهم الإضافية المفترض إصدارها. وبسط الكسر (صافي الدخل) تزداد بمبلغ مصروف الفائدة، صافي من الضريبة المترافق مع تلك الأسهم العادية المحتملة.

### مثال (٦ - ١٠): (أثر الأوراق المالية القابلة للتحويل على ربحية السهم)

كان صافي دخل الشركات المساهمة ٢١٠,٠٠٠ ل.س والوسيطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة ١٠٠,٠٠٠ سهم. لذلك، فإن حصة السهم الأساسية من الأرباح هي ٢,١٠ ل.س (١٠٠,٠٠٠ ÷ ٢١٠,٠٠٠). كان لدى الشركة إصداران متداولان من السندات. أحد هذين الإصدارين ٦% تم بيعه في سنة سابقة بـ ١٠٠ (إجمالي ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س) وقابلة للتحويل إلى ٢٠,٠٠٠ سهم عادي. مصروفات الفوائد للسنة الحالية المتعلقة بعنصر الالتزام في هذه السندات القابلة للتحويل هي ٦٢,٠٠٠. الإصدار الثاني ٧% تم بيعه بـ ١٠٠ (إجمالي ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.س) في ٠٤/٠١ من العام الحالي وقابل للتحويل إلى ٣٢,٠٠٠ سهم عادي. مصروفات الفوائد للسنة الحالية المتعلقة بعنصر الالتزام في هذه السندات القابلة للتحويل هي ٦٢,٠٠٠ معدل ضريبة الدخل هو ٤٠%.

لتحديد صورة الكسر (صافي الدخل) نضيف الفائدة على الأوراق المالية المحتمل تحويلها (صافي من الضريبة ذات العلاقة). بما أن الأسلوب المتبع يفترض أن يتم التحويل في بداية العام، أو بتاريخ إصدار الأوراق المالية، فإنه يفترض عدم وجود فائدة دفعت خلال العام. الفائدة على قرض السندات القابلة للتحويل ٦% هي ٦٢,٠٠٠ ل.س. زيادة مصروف الضريبة ٢٤,٨٠٠ (٠,٤٠ × ٦٢,٠٠٠). الفوائد المضافة بعد خصم الضرائب هي ٣٧,٢٠٠ (٦٢,٠٠٠ - ٢٤,٨٠٠) أو ببساطة ٦٢,٠٠٠ (١ - ٠,٤٠). يتم حساب صافي الدخل المعدل:

٢١٠,٠٠٠	<b>صافي الدخل في السنة</b>
	<b>يضاف: تسوية مصروف الفائدة (صافي من الضريبة):</b>
٣٧,٢٠٠	سندات ٦% $(٠,٤٠ - ١) \times ٦٢,٠٠٠$
<u>٣٦,٠٠٠</u>	سندات ٧% $[(٠,٤٠ - ١) \times ١٢/٩ \times ٨٠,٠٠٠]$
٢٨٣,٢٠٠	<b>صافي الدخل المعدل <i>Adjusted net income</i></b>

ثم يتم حساب المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة، وإن احتساب الأسهم المعدلة بالنسبة للأوراق المالية المخفضة (مقام الكسر) من أجل حصة السهم المخفضة من الأرباح هي على الشكل التالي:

١٠٠,٠٠٠	الوسيطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة
	يضاف: أسهم من المفترض أن تصدر:
٢٠,٠٠٠	سندات ٦% [من بداية العام]
<u>٢٤,٠٠٠</u>	سندات ٧% [من تاريخ الإصدار ١ نيسان، ٣٢,٠٠٠ سهم $\times ١٢/٩$ ]

١٤٤,٠٠٠	الوسطي المرجح لعدد الأسهم المعدلة من أجل الأوراق المالية المخفضة
---------	--

بعد ذلك يمكن للشركة أن تقدم عرضاً مزدوجاً لحصة السهم من الأرباح على متن قائمة الدخل هما ربحية السهم الأساسية وحصة السهم المخفضة من الأرباح، وبالتالي تظهر على الشكل التالي:

<u>٢١٠,٠٠٠</u>	صافي الدخل في السنة
	حصة السهم من الأرباح:
<u>٢,١٠</u>	ربحية السهم الأساسية (١٠٠,٠٠٠ ÷ ٢١٠,٠٠٠)
<u>١,٩٧</u>	ربحية السهم المخفضة (١٤٤,٠٠٠ ÷ ٢٨٣,٢٠٠)

## المراجع المستخدمة في الفصل:

١. إسماعيل، إسماعيل؛ مرعي، عبد الرحمن؛ ويوسف، علي، ٢٠١٠، "المحاسبة المتوسطة (٢)", كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق.

٢. مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٧، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

3. *Donald, Kieso., Jerry, Weygandt, and Terry, Warfield, 2018, "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John Wiley & Sons, Singapore*

## (١) أسئلة صح / خطأ True/False:

✓	١. ربحية السهم الواحد تشير إلى الدخل المكتسب من كل سهم عادي
✓	٢. حصة السهم من الأرباح تقيس عدد الوحدات النقدية التي حققها كل سهم ممتاز
✓	٣. الأوراق المالية المخففة هي الأوراق المالية التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية
✓	٤. الأوراق المالية المخفضة تقلل من ربحية السهم

## (٢) أسئلة خيارات متعددة Multiple Choices:

(١-٢):

قررت إحدى الشركات المساهمة في نهاية عام ٢٠١٩ إجراء توزيعات أرباح بمقدار (٣,٨٠٠,٠٠٠ ل.س) على حملة الأسهم العادية والممتازة، علماً أن رأس المال موزع بينهما على الشكل التالي:

٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س أسهم عادية (٥٠,٠٠٠ سهم × ٥٠٠ ل.س)

٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س أسهم ممتازة ٨% (٥,٠٠٠ سهم × ١,٠٠٠ ل.س)

بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة بالأرباح، وأن الشركة لم توزع أية أرباح خلال العامين الماضيين.

١ - بناء عليه، يبلغ نصيب حملة الأسهم الممتازة من الأرباح الموزعة:

A. ١,٣٠٠,٠٠٠ B. ١,٢٠٠,٠٠٠ C. ٢,٠٠٠,٠٠٠ D. غير ذلك

٢ - يبلغ نصيب حملة الأسهم العادية من الأرباح الموزعة:

A. ٢,٠٠٠,٠٠٠ B. ٢,٦٠٠,٠٠٠ C. ٢,٥٠٠,٠٠٠ D. غير ذلك

## (٣) تمارين Exercises:

(١-٣):

يتكون رأس مال شركة الريف المساهمة المفغلة من ٢,٥٠٠ سهم عادي قيمة السهم الأسمية ٤٠٠ ل.س و ١,٠٠٠ سهم ممتاز (١٠% قيمة السهم الأسمية ٥٠٠ ل.س). وإذا علمت أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وأن الشركة لم توزع أرباح عن سنتين سابقتين، وقد قررت الشركة توزيع مبلغ ٤٢٠,٠٠٠ ل.س على المساهمين.

والمطلوب:

١. حساب حصة كل من حملة الأسهم العادية والممتازة من الأرباح.

٢. تحديد حصة السهم الواحد من الأرباح.

(٢-٣):

بفرض أن التغييرات التي حصلت على الأسهم العادية خلال عام ٢٠١٩ كانت كما يلي:

التاريخ	تغييرات الأسهم	عدد الأسهم/ سهم
٢٠١٩/٠١/٠١	رصيد أول المدة	٩٠,٠٠٠
٢٠١٩/٠٤/٠١	إصدار ٣٠,٠٠٠ سهم نقدي	<u>٣٠,٠٠٠</u> ١٢٠,٠٠٠
٢٠١٩/٠٧/٠١	شراء ٣٩,٠٠٠ سهم	<u>(٣٩,٠٠٠)</u> ٨١,٠٠٠
٢٠١٩/١١/٠١	إصدار ٦٠,٠٠٠ سهم	<u>٦٠,٠٠٠</u>
٢٠١٩/١٢/٣١	رصيد ١٢/٣١	١٤١,٠٠٠

المطلوب: تحديد الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة.

٣ - 3):

بفرض أن التغييرات التي حصلت على الأسهم العادية خلال عام ٢٠١٩ كانت كما يلي:

التاريخ	تغييرات الأسهم	عدد الأسهم/ سهم
٢٠١٩/٠١/٠١	رصيد أول المدة	١٠٠,٠٠٠
٢٠١٩/٠٣/٠١	إصدار ٢٠,٠٠٠ سهم نقدي	<u>٢٠,٠٠٠</u> ١٢٠,٠٠٠
٢٠١٩/٠٥/٠١	٦٠,٠٠٠ أسهم منحة (٥٠% توزيعات أرباح أسهم)	<u>٦٠,٠٠٠</u> ١٨٠,٠٠٠
٢٠١٩/١١/٠١	إصدار ٣٠,٠٠٠ سهم	<u>٣٠,٠٠٠</u>
٢٠١٩/١٢/٣١	رصيد ١٢/٣١	٢١٠,٠٠٠

المطلوب: تحديد الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة.



## المراجع العلمية:

١. إسماعيل، إسماعيل؛ مرعي، عبد الرحمن؛ ويوسف، علي، ٢٠١٠، "المحاسبة المتوسطة (٢)", كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق.
٢. علي، سمية وآخرون، ٢٠١٨، "المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)", كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٣. الدهراوي، كمال الدين مصطفى، ٢٠٠٦، "المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
٤. مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٧، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.
5. Donald, Kieso., Jerry, Weygandt, and Terry, Warfield, 2018, "**Intermediate Accounting: IFRS Edition**", John Wiley & Sons, Singapore.